جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كليةالحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير تكنولوجيا للإعلام والاتصال على التنمية المستدامة في الجزائر (2007-2014)

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: رسم السياسات العامة

اعداد الطالبة:
صفصاف فتيحة

إشراف الأستاذ / الدكتور:
عبد السلام عبد اللاوي

لجنة المناقشة :

د.احمد طيلب	رئيسا
د.عبد السلام عبد اللاوي	مشرفا ومقررا
أ. عمر بوبراس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2016/2015

" تعلموا العلم فان تعلمه لله خـــشية و طـــلبه عبادة، و دراسته تسبيح، و البحث عنه جهاد و تعليمه لمن لا يعلمه صدقة و بذله إلى أهله قربة" .

الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه.

شكر و تقدير...

الحمد لله جل جلاله على منه و توفيقه لي بانجاز هذا العمل المتواضع..

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريبا أو من في انجاز هذا العمل بدء :

بالأستاذ المشرف:" **عبد السلام عبد اللاوي**" الذي أفـــــادني بتوجيهاته و ملاحظته في هذا العمل فجزاه الله خير الجزاء.

و الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة التي ســــــيكون لها الدور الكبير في تقويم و تثمين هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للاخت العزيزة "**زراولة فاطمة الزهراء**" التي ساعدتني في كتابة هذا العمل.

إهداء

إلى منبع النور في حياتي والدتي الغالية....

إلى الوالد حفظه الله.....

إلى إخوتي و أخواتي.....

إلى رفيقة الدرب " **لبداوي بختة**" .....

إلى زميلاتي في الدراسة حسينة و حنـــــان و زهية و راضـــــية و مريم.

إلى طلبة قسم العلوم السياسية تخصص رسم السياسات العامة سنة ثانية ماستر دفعة 2016.

مقدمة

يتميز عالم اليوم بالانفجار المعرفي، ساير الثورة العلمية و التكنولوجية الحديثة مما أدى إلى ارتباط العالم المعاصر بهذه التكنولوجيا و إمكانية إنتاجها و استغلالها فيما يحقق غايات الإنسان المعاصر و تلبية حاجاته الضرورية داخل المجتمع، و تعتبر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال أحد أهم مخرجات التقدم العلمي و التقني المعاصر و التي أصبح ينظر إليها كأحد أهم الدعائم التي تتحكم في هذا التقدم مما جعلها تتبوأ مكـــــانة رائدة في عمـــلية التنمية بحيث يؤدي الاستثمـــار فيها و استعـــمالها في الـــوقت و المكـــان المناسب إلى تحقيق مكاسب و منافع هامة داخل المجتمع.

حيث اتسمت هذه التكنولوجيا بترقية الأداء و رفـــع الكفاءات و تحقيق التميز في عالم يتسم بالتغير المستمر و انتقال المعلومات بسرعة، فقد أصبحت تكنولوجيا الإعلام و الاتصـال من ضروريات العصر الحديث نظرا للدور الفعال الذي تقوم بـه في مختـــلف المجـــالات ســـواء في الجانب الاجتماعي، الاقتصادي و الثقافي أو بصورة أخرى في المجال التنموي بصورة عامة.

و تعتبر الدول المتقدمة السباقة في مسيرة التنمية و الاستثمار في مجـــــال تكنولوجيا الإعـــــلام و الاتصال في سبيل تحقيق التطور و الدليل على هذا تمركز أكبر الأقطاب المنتجة للتكنولوجيا الحديثة في الدول الغربية من بينـــها الولايـــات المتحدة الأمريكيـــة، اليـــابان و الاتحاد الأوروبي و سيـــطرتها على إنتـــاج الوسيلة و المـــعلومات في نفـــس الوقت و أصبحت تكنولوجيا الإعلام و الاتصال النشاط الرئيسي لها.

و من بين الأدوار الأســـاسية التي تقوم بها تكنولوجيـــا الإعلام و الاتصال في مجال التنمية زيادة الإنتاج المحلي، المساهمة في تطوير المجتمع حضاريا و إيجاد الحلول لمشـــاكل الوقـــت و الجهد ، و من أبرز ما أحدثته التكنولوجيا الحديثة في عالم التنمية تطوير الخدمات الاجتماعية و من ابرز الخدمات التي ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطويرها نجد التعليم ، الصـــحة و التجارة بالإضافة إلى تحسين الأداء البيئي من شكلها التقليدي إلى شكلها الحـــديث الذي يقوم على الأجـــهزة الحديـــــثة لتكنولـــوجيا الإعـــــلام و الاتصـــال.

و مما لاشك فيه أن التنمية عنصر أساسي لكل دول العالم خاصة دول العالم الثالث و من بينها الجزائر التي أصبحت تدرك أن الاعتماد على الموارد الكلاسيكية أضحى عائقا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة و أنه لابد من البحث عن موارد أخرى بعيدا عن الموارد الطبيعية التي تهدد استقرارها و أمن الأجيال القادمة، وعلى هذا الأساس لجأت الجزائر إلى تبني مجموعة من الاستراتجيات بهدف تحقيق التنمية المستدامة والدخول إلى مجتمع المعلومات ومحاولة التكيف مع المتغيرات التي أنتجتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، ومحاولة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تسعى معظم الدول لتحقيقها .

ونتيجة لهذه التطورات أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال كتحدي أمام الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ،التي أضحت غاية كل مجتمع و مكسب أساسي و رئيسي لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة في ظل نقص الموارد و عدم الاستغلال الأمثل لها، و نتيجة للتغيرات الداخلية و الخارجية يبدو واضحا عجز الجزائر في التحكم في هذه التغيرات ، فمن الجانب التكنولوجي لم تستطع حتى الوصول إلى ما وصلت إليه الدول العربية مثل تونس ، المغرب ، والإمارات العربية المتحدة ، أما من جانب التنمية المستدامة نلاحظ إنهاك مخزون الدولة من الموارد الطبيعية و المساس بحقوق الأجيال القادمة، و لهذا تسعى الجزائر من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة عن طريق تفعيل دور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مجال التنمية.

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال تناول دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وعلى ضوء ماسبق فان هذا الموضوع له أهمية علمية وعملية :

أ_الأهمية العلمية:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تبيان تأثير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة سواء في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي في الجزائر. كما نحاول من هذه الدراسة تبيان واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر و أهم الاستراتجيات و الخطط التي تسعى الجزائر لتبنيها بهدف الدخول إلى مجتمع المعلومات، كما تبرز أهمية هذه

الدراسة من خلال تبيان واقع التنمية المستـــدامة في الجزائر و سبل و آليات تحقيقها في الجزائر بأبعادها المختلفة.

ب – الأهمية العملية :

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من خلال دراسة دور وتأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنمية المستدامة في الجزائر، ومحاولة إبراز أهم المجالات التي أثرت فيها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى محاولة إبراز أهم الخطوات التي اعتمدها الجزائر لدخول إلى مجتمع المعلومات والاستراتجيات التي اعتمدها الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة بإبعادها المختلفة .

2– اهداف الدراسة:

لكل دراسة علمية مجموعة من الأهداف يسعى الباحث للكشـــف عـــــنها بطريقة علمية و من بين الأهداف التي تسعى هذه الدراسة للوصول إليها:

– التعرف على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال من حيث التطور، المفـــهوم، الخصائص و الآثار.

– التعرف على مفهوم التنمية المستدامة من حيث التطور، المفهوم، الخصائص، الأهداف، الأبعاد و مؤشرات قياسها.

– التعرف على واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر.

– التعرف على واقع التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة في الجزائر.

– محاولة تبيان أو الكشف عن العلاقة بين تكنولوجيا الإعلام و الاتصال أو التنمية المستدامة.

– الوقوف على ما حققته الجزائر في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مدى إمكانية الاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

3– أسباب الدراسة :

تعد مرحلة اختيار الموضوع القابل للدراسة ذو أهمية كبيرة، فهي المرحلة الهامة التي تحدد مسار البحث بكامله و أسباب الدراسة تختلف و تتعدد منه مـــا هو ذاتي تفرضـــه طبيعة التخصـــص و الاهتمام و منه ما هو مـــوضوعي يفرضه الـــــواقع الاجتماعي المحيط بالباحث، من أسباب اختيار الموضوع ما يلي:

أ-الأسباب الموضوعية:

يعتبر موضوع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال من بين أهم التطورات التي ميزت العـــالم المعـــاصر و يظهر هذا من خلال تأثيرها بدرجة كبيرة في مختلف المجالات سواء في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي و غيرها من المجالات، وعلى هذا الأساس حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث عن العلاقة بين تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التنمية المستدامة و الإلمام بمختلـــف جوانب الموضوع من أجـــل الوصول إلى حقيقة علمية، بالإضافة إلى محاولة البحث عن واقع الاستثمار في تكنـــــولوجيا الإعـــــلام و الاتصال في الجزائر بهدف تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة و محاولة البحث عن واقع كل من تكنولوجيا الإعـــــلام و الاتصال و التنمية المستدامة في الجزائـــر و التحديات التي تواجهـــها و آليات تفعيلها بهدف تحقيق التنمية.

ب-الأسباب الذاتية:

تعود الأسباب الذاتية لاختيار هذه الدراسة إلى:

-الرغبة في الاطلاع و التعرف على واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصـــال و تـــأثيرها على التنمية المستدامة بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.

-الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع، و كل ما له علاقة بالتكنولوجيا الحديثة، و تأثيراتها المختلفة.

-حداثة موضوع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال حيث تعد من أهم القضايا المعاصرة.

4-أدبيات الدراسة:

قدمت عدة دراسات في هذا المجال منها ما تناولت تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و أخرى اهتمت بالتنمية المستدامة و منها ما جمعت بين المتغيرين و فيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات:

1- ياسمينة زرنوح ، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان " **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقيمية** ". حاولت الباحثة الإجابة عن إشكالية تبين فيها واقع إستراتيجية التنمية المستدامة و تحـــدياتها في البلدان النامية. و للإجابة عـــــن هذه الإشكالية قسمت الدراسة على أربع فصول، الفصل الأول تطرقت فيه إلى سياسات التنمية في البلدان

النامية، أما الفصل الثاني أظهرت فيه دور المنظمات الدولية في عملية التنمية، أما الفصل الثالث تطرقت فيه إلى مفهوم التنمية المستـــدامة من حيث الأهداف و الأبعاد، أما الفصل الرابع تـــطرقت فيه إلى دراسة حـــالة إستراتيجية التنمية بالجزائر و محاولة إظهار نتائجها في الأخير تطـــرقت إلى خاتمة التي تخلصـــت بها إلى عدد النتـــائج و التوصيات.

2- سايح بوزيد، دراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية تحت عنوان " **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية (دراسة حالة الجزائر)**". من خلال هذه الدراسة حاول الباحث الإجابة عن الإشكالية يبن فيها مدى تحقيق التنمية الاقتصـــادية المستدامة في الدول العربية عامة و الجزائر خاصة من خلال تبني نظام الحكم الراشد و ما هي الصعوبات و التحديات التي تحول دون ذلك و للإجابة عن هذه الإشكالية قسم الدراسة إلى ثلاث أبواب، الباب الأول يتمحور حـــول التنمية المستدامة و الحكم الـــراشد، أما الباب الثاني تناول فيه أهم المعـــالم الرئيسية لإستراتيـــجية التنمية العربية من خـــلال المبادرة العربية للتنمية المستدامة و أهداف هذه الإستراتيجية و أهم المقومات الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية، أما الباب الثالث حاول دراسة الجزائر التي تعتبر من البلدان العربية التي قامـــــت بمجموعة من الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية على مستوى المؤسسات الحكومية ذات الطابع الخاص.

3- بزاوية زهرة : دراسة مقـــدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير تقنيات التوثيق و مجتمع المعلومات تحت عنوان " **مجتمع المعلومات و الكفاءات الجديدة لدى أخصائي المعلومة (دراسة ميدانية بالمؤسسات الوثائقية لولاية وهران)**". من خلال هذه الدراسة حاولت الباحثة الإجابة عن إشكالية تبن فيها مدى توفر أخصائي المعلومات بالمؤسسات الوثائقية لولاية وهران على الكفاءات التي تمكنهم من المساهمة في بناء مجتمع المعلومات و للإجابة على هذه الإشكالية قسمت الدراسة إلى أربعة فصول، الفصل الأول خصص لمعالجة ماهية المعلومـــــات التعريف، الخصـــائص و الأشكال، أما الفص الثاني تطرقت فيه إلى إستراتيجية تشييد المعـــــلومات ناجح و متكامل من خلال التطرق للمقومات الرئيسية لبناء مجتمع المعلومات، أما الفصل الثالث تطرقت فيه إلى ماهية الكفاءات، أما الفصل الرابع تضـــمن الفـــــصل الميداني من خلال تحليل البيانات و في الأخير تطرقت إلى الخاتمة.

3-محي الدين حمداني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط تحت عنوان " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل (دراسة حالة الجزائر)**"، حاول الباحث الانطلاق من إشكالية المتمثلة من إمكانية الاستمرار في تحقيق الرفاهية خـــــــارج الحـــــدود الزمـــانية و المكانية و مدى إمكانية ذلك في الجزائر، و للإجابة عن هذه الإشكالية قسمت الدراسة إلى خمسة فصول، الفصل الأول بعنوان الإطار الفكري للتنمية المستدامة، أما الفصـــــل الثاني إستراتيجية التنـــمية المســـتدامة و حدودها في الاستجابة للحاجـــــات، أما الثالث تحديـــات التنـــمية المستدامة ، و الفصل الرابع بعنوان أثر سياسة التنمية المستدامة في الجزائر، أما الفـــصل الخـــــامس تناول تحديات التنمية المستدامة في الجزائر، و في الأخير تضمنت النتائج المتوصل إليها من خلال البحث .

5-الإشكالية:

يعتبر موضوع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال من بين أهم التطورات التي ميزت العـــالم المعاصـــر و تأثيرها بدرجة كبيرة على مختلف المجالات و تعتبر التنمية من بـــين القضـــــــايا التي أثـــرت فيها تكنـــولوجيا الإعـــلام و الاتصال، **و** من هذا المنطلق فان إشكالية دراستنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

في ظل تطورات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، إلى أي مدى يمـــــكن أن تؤثـــر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

و لمعالجة الإشكالية الرئيسية يتطلب الأمر اطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما مفهوم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال؟
- ✓ ما مفهوم التنمية المستدامة؟
- ✓ هل يمكن اعتبار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال نموذج جديد للتنمية الاقتصـــادية، الاجتماعية و البيئية المستدامة؟

6-فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات البحثية:

الفرضية الأولى:

تكنولوجيا الإعلام و لاتصال هي مجموعة الوسائل التكنولوجية المستخـــدمة في تشغيل، نقـــل و تخزين المعلومات في شكل الكتروني .

الفرضية الثانية:

التنمية المستدامة في مفهومها هي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مع توفير الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع في الوقت الحاضر و المستقبل مع استخدام التكنولوجيا الأنظف للحفاظ على البيئة.

الفرضية الثالثة:

يمكن اعتبار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال نموذجا جديدا للتنمية الاقتـــــصادية، الاجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة، و يتضح هذا من خلال الآثار الايجابية التي يتيحها الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال من خلال تطوير الخدمات و تحسين الأداء كالصحة، التعليم و الاقتصاد.

7-حدود الدراسة:

تتمثل الحدود الزمانية و المكانية لدراسة في :

أ- الإطار المكاني:

سيتم في هذه الدراسة التـــــركيز على الجـــــزائر من خلال إبراز دور تكنولوجيا الإعلام و الاتصـــــــال في تحقيق التنمية المستدامة.

ب - الإطار الزماني:

أما عن الإطار الزماني فسيتم اعتماد الفترة الممتدة 2007-2014 نظرا أن الجزائر في هذه الفترة اعتمدت على استراتيجيات و خطط لتطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و المتمثلة في مشروع الجزائر الالكترونية 2009-2013 بالإضافة إلى مشاريع سابقة التي تعد بمثابة الركيزة أو الخطوة الأساسية لبناء مجتمع المعلومات في الجزائر، بالإضافة إلى تبنيها في المجال الاقتصادي اعتمدت الجزائر على برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتدة من الفترة 2001-2014

بهدف تحقيق تنمية مستدامة استهدفت من خلالها كافة المشاريع و القطاعات التي تعد البنية الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

8-منهج الدراسة:

يعتبر المنهج الطريقة أو الأسلوب أو الخطوات التي يسلكها الباحث في معالجة ظاهرة محل الدراسة، و قد اعتمدنا في هذه دراستنا ، **على المنهج التاريخي** في دراستنا للتطورات التاريخية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بالإضافة إلى التطور التاريخي للتنمية المستدامة،**المنهج التحليلي الوصـــــفي** من حيـــث جمـــــع البيانات و المعلومات إذ يعتبر هذا المنهج كطريقة لتحليل و التفسير بشكل علـــمي منظم، و بهدف الإلمام و التعمق في دراسة الظاهرة اعتمدنا على **دراسة حـــــالة** الجزائر بهـدف إبراز واقـــــع تكنولوجيا الإعلام و الاتصـــال و تأثيرها في التنمية المستدامة في الجزائر.

9- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل نقوم به من صعوبات و عوائق، و من بين أهم الصعوبات والعوائق التي واجهتنا في انجاز هذه الدراسة نجد:

-قلة الدراسات التي تعالج أثر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على التنمية المستدامة.

-صعوبة بعض المصطلحات و غموضها في جانب موضوع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

-كثرة جوانب الموضوع حيث أنه كلما زاد اطلاعي جعلني ألاقي مشقة في التحكم فيه.

10- هيكلة الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول:

تم التطرق فيه إلى الإطار المعرفي و النظري لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التنمية المستدامة، تضمن مبحثين، المبحث الأول تضمن ثلاث مطالب تطرقنا فيه إلى تكنولوجيا الإعلام و الاتصال حيث تناولنا في المطلب الأول التطور التاريخي لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، أما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى تكنولوجيا الإعلام و الاتصال من حيث الخصائص و الأدوات، أما المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، أما المبحـــث الثاني تـــطرقنا فيه إلى التنمية المستدامة حيث تناولنا في المطلب الأول التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، أما

في المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى مفهوم التنمية المستدامة، أما المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى أبعاد التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها.

الفصل الثاني:

بعنوان دور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2007-2014 تناولنا فيه مبحثين، المبحث الأول بعنوان واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التنمية المستدامة في الجزائر، حيث تضمن المطلب الأول مؤشرات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر، أما المطلب الثاني مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، أما المطلب الثالث تضمن تحديات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر و آليات تفعيلها لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه للاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتحقيق التنمية المستدامة، المطلب الأول تطرقنا فيه إلى آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الجانب الاقتصادي أما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الجانب الاجتماعي، أما المطلب الثالث تطرقنا فيه آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الجانب البيئي. و في الأخير تطرقنا فيه إلى خاتمة توصلنا فيها إلى مجموعة من النتائج و التوصيات لتفعيل دور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتحقيق التنمية المستدامة.

11- مصطلحات الدراسة:

- تكنولوجيا الإعلام و الاتصال " technologie de l'information et communication":

يشير مفهوم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال إلى أنها الاندماج بين تكنولوجيات الحواسب الآلية و تكنولوجيا الاتصال السلكية و اللاسلكية و الالكترونات الدقيقة و الوسائط المتعددة من أشكال التكنولوجيات ذات القدرات الفائقة على إنتاج المعلومة و جمعها، تخزينها، معالجتها، نشرها و استرجاعها.

و هي تشير إلى التكنولوجيات التي تسمح بجمع، تخزين، معالجة و نقل المعلومات في شكل أصوات، بيانات و صور.

من خلال هذه التعريفات يمكن القول أن تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بأنها مجمل الأدوات المادية و المعرفية المستخدمة في الجمع بين الكلمة المكتوبة، المنطوقة و الصور الساكنة

عن طريق أجهزة الاتصالات السلـــكية و اللاسلكية ثم تخزين المعطيات و تحليل مضـــامينها و إتاحتها بالشكل المرغوب في الوقت المناسب و المكان المناسب و السرعة اللازمة.

– التنمية المستدامة" sustainble développement" :

هي تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع و جوانبه، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية في العمليات التنموية و اعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج و التوزيع لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع في إطار الضـــوابط البيئية و دون إلحاق الضرر بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم.[1]

– الحكومة الكترونية "electronic goverment":

عند التطرق لمفهوم الحكومة الالكترونية نجـــد أنها تتـــألف من شرطين هما الحـــكومة و الالكترونية:

نقصد بالحكومة الهيئة الحاكمة أي جميع السلطات العامة في الدولة و تعني ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة، و من ثم يكون المقصود بها نظام الحكم في الدولة أي طريقة استخدام السلطة و ممارسة الحكم.[2]

الالكترونية ونقصد بها الاعتماد على التقنيات التي تحتوي على ما هو رقمي أو مغناطيسي أو لاسلكي أو كهرومغناطيسي و غيرها من الوسائل المشابهة.[3]

ومن هذا المنطلق نقصد بالحكومة الالكترونية على أنها تشير إلى استخدام القطاع العام للتكنولوجيا الإعـــلام و الاتصال بهدف إيصال المعلومات و الخدمات و تحسين و تشجيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، و جعل الحـــكومة أكثر عرضة للمســـائلة و الشفـــافية و الفعالية.

– التعليم الالكتروني " electronic Learning":

[1] الأمم المتحدة، **مصطلحات الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث**، سويسرا، 2009، ص 23.

[2] محمد الصيرفي، **المرجع المتكامل في الإدارة الالكترونية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2009،ص 23.

[3] داود عبد الرزاق الباز، **الحكومة الالكترونية**، الإسكندرية : منشأة المعارف، 2007، ص 98.

يقصد بالتعليم الالكتروني استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد أساسا على المهارات اللازمة للتعامل مع شبكة الانترنت للتفاعل بين الطلاب و الأساتذة الكترونيا دون التقيد بحدود الزمان و المكان.[1]

– الأمية المعلوماتية:

افتقاد أفراد المجتمع إلى المعلومات الأساسية للتعامل مع موارد المعلومات المتمثلة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، حيث أن أفراد المجتمع في هذه الحالة انخفاض مستواهم الثقافي و العلمي مما يؤدي إلى عدم حصولهم على المعلومة التي تعتبر حق من حقوق الإنسان في أي مجتمع.[2]

– الإدارة الالكترونية:

نقصد بها إدارة الشؤون العامة بواسطة وسائل الكترونية لتحقيق أهداف اجتماعية، اقتصادية و سياسية و التخلص من الأعمال الروتينية و المركزية بشفافية عالية من خلال انجاز الخدمات الحكومية المختلفة مثل العلاقة بين الحكومة و الحكومة و العلاقة بين الأفراد و الحكومة و العلاقة بين الحكومة و الشركات و العلاقة بين الحكومة و الموظف.

– مجتمع المعلومات:

هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصورة أساسية على المعلومات و شبكات الاتصال و الحواسيب، أي أنه يعتمد على التقنية الفكرية تلك التي تضم سلع و خدمات جديدة مع التزايد المستمر في القوى المعلوماتية، فمجتمع المعلومات هو المجتمع الذي تمارس فيه جميع النشاطات و الموارد و التدابير و الممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجا ونشرا و تنظيما و استثمارا.

كما أنه المجتمع الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري و كسلعة إنتاجية و كخدمة و كمصدر للدخل القومي و كمجال للقوى

[1] طارق عبد الرءوف عامر، **التعليم عن بعد و التعليم المفتوح**، عمان: دار اليازوري العلمية، 2007، ص 175.

[2] خلود علي عربي، **الأمية المعلوماتية في مجتمع المعلومات**، مجلة كلية التربية، 2009، ص 86.

العاملة مستغلا في ذلك كافة الإمكانيات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بشكل واضـــــح في كافة أوجه الحياة الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية بغرض تحقيق التنمية. [1]

– الفجوة الرقمية " the digitale divide":

هي الفجوة الفاصلة بين الدول المتقدمـــــة و الدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات و القدرة على استغلالها، أي هي الاختلاف بين من يملك و من لا يملك فرص النفاذ أو الوصـــــول إلى المعلومـــــات عبر وسائل و تقنيات الاتصال (الهاتف الثابت و المحمول، الحاســـوب و الانترنت) و قد تكون هذه الفجوة بين البلدان المتقدمة و النامية أو بين بلدان ضمن مجموعة جغرافية واحدة. [2]

[1] زهرة بزاوية ،**مجتمع المعلومات و الكفاءات الجديدة لدى أخصائي المعلومات (دراسة ميدانية بالمؤسسات الوثائقية لولاية وهران)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تقنيات التوثيق و مجتمع المعلومات، العلوم إنسانية و العلوم الإسلامية، جامعة احمد بن بلة، ص 09.

[2] سمير الشيخ علي، **مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية**، مجلة جامعة دمشق ،المجلد الثلاثون ،العدد الأول،2014، ص 358،357.

الفصل الأول:

الإطار الـــــــمعرفي لتكـــــــــنولوجيا الإعلام و الاتصال و التنمية المستدامة.

تمهيد:

أحدثت التطورات التقنية التي يشهدها العالم، تغيرات نوعية في العديد من مجالات الحياة بوتيرة عالية و متسارعة، و هذا راجع إلى ضخامة الأعمال الفكرية و الإبداعية التي توصل إليها الإنسان، حيث مهدت الطريق للانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي، و تعتبر التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال السمة البارزة للعصر الحديث بل هويته الأساسية و لا يمكن تصور المجتمع بمعزل عنها.

حيث أصبح لهذه الأخيرة دور أساسي في صياغة الأنشطة الرئيسية في شتى نواحي الحياة، و مثلت أحد الموارد الأساسية داخل الدولة في العصر الحديث، حيث لم يعد امتلاك الثروات هو العامل الوحيد المحدد لمكانة الدولة في ظل نقص الموارد الطبيعية و الاستغلال الغير العقلاني لها، و تأثيراتها على البيئة و التنمية بصفة عامة، و الخيار التكنولوجي لم يعد رفاهية أو كمالية و لكن أضحى تحدي تنموي في المقام الأول.

و على هذا الأساس فقد تعاظم في الوقت الراهن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات نظرا للدور الذي تلعبه في التنمية، خاصة بعد صدور الإعلان عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات و الاتصالات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مثل القضاء على الفقر ،نشر التعليم ،تعزيز المساواة ،ضمان استدامة البيئة و إقامة شراكة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

و من هذا المنطلق تطرقنا في هذا الفصل لإبراز مفهوم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التنمية المستدامة، حيث تناولنا في الفصل لأول مبحثين، المبحث الأول تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أما المبحث الثاني تناولنا فيه التنمية المستدامة .

المبحث الأول: تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

لعل من أبرز الوسائل و الأدوات التي ساهمت في تشكيل المجتمع المعاصر "**تكنولوجيا الإعـــلام و الاتصـال**"، و أصبحت هذه التكنولوجيا مطلبا أساسيا في شتى المجالات حيث استطاعت أن تقضي على مختلف العراقيل التي كانت تقف أمام الأفراد و المجتمعات، قدمت هذه التكنولوجيا فرصا للالتقاء و التداخل بالإضافة إلى خدمات واسعة تشمل جوانب مختلفة من الحياة و حققت درجة عالية من الاتصال و الســـرعة الفائقة بأقــل وقت و جهد و تكلفة، كما قدمت حلولا لمختلف المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي كان يعاني منها المجتمع.

المطلب الأول: التطور التاريخي لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

تبرز الدراسات التاريخية على مر العصور أن المجتمعات البشرية مرت بتطورات هامة أوصلت المجتمع إلى ما هو عليه الآن، إن التطور التكنولوجي أرسى الثقافة الالكترونية وأصبحت سمة العصر الذي نعيشه، و أعادت صياغة الحاضـــر و تشكيل المســتــقبل و بناء مجتمع متطور، يعتمد بدرجة كبيرة على هذه التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت أهم مورد داخل المجتمع بعد الانتقال من الاقتصاديات التقليدية التي اعتمدت بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية.[1]

في الواقع يمكن القول أن هذه التكنولوجيا ليست جديدة لأن معظمها كان موجودا منذ السنوات الماضية، و ما يمكن اعتباره جديدا أو حديثا هو توســـع استخدام هذه التـــكنولوجيا في مختلف المجالات فكلما تطور النظام التكنولوجي تغيرت النظم الأخرى مثل النظام الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي حتى يتكيف مع هذا التطور.[2]

و لكي نلمس مدى ما بلغته هذه التكنولوجيا من تطور لابد من إلقاء نظرة مرجعية نتتبع من خلالها مراحل تطورها، حيث نجد أن العلماء قد قسموا هذا التطور إلى خمس مراحل أساسية يمكن تحديدها فيما يلي :

---

[1] ماجد محمد الزيودي، **دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي**، المجلة العربية لتطوير التفوق، المجلد الثالث، العدد الخامس،2012، ص 86.

[2] عمر إبراهيم ،**التأثير الاقتصادي و الاجتماعي لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال داخل المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع ، جامعة مستغانم، ص 181.

- **المرحلة الأولى:**

تتحدد هذه المرحلة أو تبدأ من اللغة المنطوقة إلى اكتشاف الكتابة كأول مرحلة لعملية الاتصال التي عرفها الإنسان مع أخيه الإنسان.[1]

حيث مكنت الكتابة الإنسان من حفظ المعلومات أكثر مما تحتفظ به الذاكرة، و قد سجلت الكتابة على الألواح الطينية و جلود الحيوانات المجففة، و بعد اختراع الصينيين للورق أصبح الوعاء الأكثر انتشارا و شيوعا للكتابة و كانت الكتب تكتب باليد.[2]

حيث يعتبر "**ماكلوهان**" أن اكتشاف الكتابة هو ثورة الاتصال الأولى، و لـــكن ما يعاب على هذه الثورة أنها كانت محدودة التأثير نظرا لقلة الأفراد الذين كانوا يجيدون الكتابة.

- **المرحلة الثانية:**

تشـــمل هذه المـــرحلة ظهور الطباعة في القرن الخـــامس عـــشر بأنـــواعها المختـــلفة و تطورها الذي ساعد على نشر المعلومات و كثرة المـــطبوعات و زيادة عملية النشر،و تعتبر الطباعة ثورة الاتصال الثانية مكنت المجتمع من الانتقال من الاتـــصال الشفوي إلى الاتـــصال المكتوب، و من نتـــائج هـــــذا الاكتشاف ظـــــهور الصحافة و انتشار التعليم و الثقافة.[3]

- **المرحلة الثالثة:**

نظرا لتعقيد الحياة البشرية تطلب الحال الحصول على معلومات شفهية من خارج المكان الذي يقطـــن فـــيه الإنسان ، و هذا ما دفع العقل البشري إلى اختراع أداة لتـــلبية هذا الطلب،و من بين هذه الاختراعات التي ساهمت في عملية الاتصال نجد " **التلغراف**" سنة 1832، و يعتبر ميلاد الهاتف أعظم اختراع في مجال الاتصال على يد "**ألكسندر غراهمبال**"

---

[1] الطاهر لبيب، **الموسوعة العلمية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة " البعـد الاجتماعي"**، بيروت: الدار العربية للنشر و التوزيع، المجلد الثالث، 2007، ص 239.

[2] الزهرة بزاوية، **المرجع سابق**، ص 31.

[3] سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومـــــات المحاسبية و تكنولوجيـــــا المعلومات**، الأردن: مؤسسة الوراق للنشـــر و التوزيع،ط2008،1، ص 326.

مارشال ماكلوهان: أستاذ و كاتب كندي أحدثت نظريته في وسائل الاتصال الجماهيري جدل كبير، و يرى ماكلوهان أن عصر الالكترونيات حل محل عصر الطباعة فهذه الوسائل الالكترونية تجعل الاتصال سريعا و تقضي على الفردية و القومية و تؤدي إلى نمو مجمع عالمي جديد.

سنة 1876، و لم يتوقف عند هذا بل استمر في ابتكاراته التي خدمت الإنسانية إلى يومنا هـــذا و أضاف في مجال الاتصال وسيلة جديدة عن طريق الألياف الزجاجية عرفت بالاتصال "**بالموجات الضوئية**" عام 1880.

و أراد الإنسان أن يكسر طوق المكان و يحصل على المعلومات و الأخبار و مـــا يجري من أحداث حول العالم، فكان المذياع هو التكنولوجيا التي تلبي هذا الغرض سنة 1900، و بعد ذلـــك توالت الاختراعـــات و بات الإنسان بحاجة ماســـة إلى رؤية الأحداث بالصـــوت و الصورة فكانت تكنولوجيا التلفاز هي الوسيلة المناسبة عام 1923، حيث بدأت بريطانيا بالبث التليفزيوني الأول ثم تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1938، و حاجة الإنسان إلى رؤية و مشاهدة الأحداث الماضية تطلب الأمر وجود وسيلة ليســـجل ذلك فتم اختـــــراع الأقراص و أشرطة الفيديو المرئية. [1]

و تمثل مرحلة اختراع الحاسوب في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين من أبرز تكنولوجيـــات الإعلام و الاتصال نظرا لقدرته على تخزين المعلومات ، حيث بدأ تشغيل الكمبيوتر المعروف باسم **EDVAC** سنة 1951، و ظهور أول حاسوب محمول عام 1981، و في سنة 2001 عرضت شركة **Microsoft** النموذج الأول لحاسوب لوحي يعمل بالقلم، و في سنة 2005 أطلقت **Sony Ericsson** مجموعة من الهـــواتف الـــــذكية، و في 2007 ظهر جهاز **I Phone** من شركة **Apple**، و في عام 2010 تكشف Samsung عن جهاز**GalaxyTab**.

استمر العقل البشري في الاختراع و الابتكار ففي الوقت الذي كان الإنسان يعيش أسير الأرض، كانت الأحلام تراوده للوصول إلى الفضاء و الخروج عن نطاق الأرض، و تم هذا عندما تمكن الاتحاد السوفيتي من إطلاق أول قمر صناعي في عام 1957، وبعدها تم البث لأول مرة عن طريق الأقمار الصناعية في سنة1962. [2]

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، **المرجع السابق**، ص ص326،327.

[2] حسن جعفر الطائي، **تكنولوجيا المعلومات و تطبيقها**، عمان :دار البداية للنشر و التوزيع ، ط،20131، ص 46.

- **المرحلة الرابعة:**

رغم كل هذه التطورات إلا أن العـــقل البشري كـــان يرمي نحو نافذة أكـــبر وأعمق في الاتصـــال و الحصول على المعلومات ما مـــهد إلى ظـهـــور **الإنـترنت** في عام 1969، و ترجع فكرة إنشائها إلى إدارة الدفاع الأمريكي، حيث اقتصرت الشبكات آنذاك في المجال العسكري، ومع بداية ســنوات السبعينـــيات شهدت شبكة الانترنت انتشارا واسعا و امتد استخدامها لتشمل المجال التجاري و خاصة التجارة الالكترونية و بذلك أصبحت الانترنت أهم وسيلة مؤثرة في النشاط التجاري وبعض المجالات الأخرى و الانترنت مجموعة من الحاسبات مرتبطة في شبـــكة أو مجـــــموعة من الشبكات لها القدرة على الاتصال وفق بروتوكول ضبط للتواصل الذي يتيح استخدام الشبكة على نطاق عالمي.[1]

و بعد هذا توالت الاختراعات و ميلاد **البريد الالكتروني** الذي يمثل ذروة الاتصال بين أبناء البشر في سنة 1982، و أتاح فرص التلاقي الســـريع دون تعقيد و إلغاء حـــواجز الزمـــان و المكان بين الدول المختلفة المواقع.

- **المرحلة الخامسة:**

و تتمثل هذه المرحـلة في التزاوج و التـــرابط الـــهائل ما بين تكنولوجيا الحواسيـــب المتـــطورة و تكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع، و انعكس هذا على إمكانية تنقل كمية هائلة من المعلومات بسرعة فائقة بغض النظر عن الزمان و المكان.

و لعل من أبرز مظاهر ثورة الاتصال هي **الانترنت** التي شكلت منعطفا مهما في حياة البشرية إذ يرى الكثيرون أن أهمية قدوم الانترنت لا تقل أهمية عن اكتشاف قارة جديدة حيث أطلق البعض على الانترنت باسم "**القارة الالكترونية**" فهذه الشبكة قادرة على اختراق الحدود الثقافية و الاجتماعية و السياسية بين بلدان العالم، و إن تطور تقنيـــاتها و ازدياد عدد المشتركين فيها بسرعة مذهلة يدل على أهمية هذه الشبكة و ما تنطوي عليه من إمكانيات واسعة ستؤدي بالتأكيـــد إلى التغيرات في مختلف مجالات الحياة. [2]

---

[1] سلطان بلغيث، **واقع استخدام الانترنت في الوسط الجامعي(جامعة تبسة نموذجا)** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع و الثلاثون، 2008، ص 02.

[2] المعهد التخصصي للدراسات، **تكنولوجيا المعلومات المفهوم و الأدوات**، متوفرة على الموقع WWW.PDFFactotory.com تم الاطلاع عليها يوم (2016/02/04) على الساعة 00: 14.

من خلال تتبع مراحل تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال نجد أن الإنسان استطاع من خلالها أن يحقق قفزة نوعية في مجال الاتصال و تبادل المعلومات عن طريق وسائل الإعلام الحديثة التي أزاحت جميع العقبات الجغرافي .

وما ساعد على هذا التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات هو مناقشة المسائل المتعلقة بهذه التكنولوجيا على الصعيد الدولي و عقد مؤتمرين للقمة العالمية لتكنولوجيا المعلومات الأول في جنيف سنة 2003 و الثاني في تونس 2005 ،حيث شارك فيها عدد كبير من الحكومات و القطاع الخاص و المنظمات الغير حكومية كالاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول النامية و المتطورة و كيفية استخدامها لبناء مجتمع معلومات لتحقيق التنمية العالمية. [1]

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، **تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتنمية لغربي أسيا** ، العدد الثاني عشر، 2009 ، ص 12.

شكل رقم 01-01: يوضح مراحل تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع سليمان الدلاهمة و حسن جعفر الطائي.

المطلب الثاني: مفهوم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

أولا: المفهوم.

يشهد المجتمع المعاصر تغيرات مســـت مختلف المجالات و الأنشـــطة، و هذا راجـــع إلى التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، حيث أصبحت المجتمعات تقاس بمدى امتلاكها لهذه التكنولوجيا و قدرتها على إنتاجها، أدخلت هذه التكنولوجيا المجتمع الإنساني عصر جديد قائم على المعلومة و هذا التطور راجع إلى ثلاث ثورات رئيســية تتمثل في " **ثورة المعلومـــات**" و " **ثورة وسائل الاتصال**" و "**ثورة الحاسبات الآلية**".[1]

و مع الانتشار و التنوع الهائل لهذه التكنولوجيا دفع العالم إلى الانتقال من المجتـــمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي القائم على التفاعل باتجاه الأخذ و العطاء داخل المجتمع الواحد بكل عناصـــره و شرائحه و بين المجتمعات المختلفة، و انتقال هذه التكنولوجيا من دورها التقليدي في نقل المعلومة إلى دورها الفعال في مختلف المجالات الاقتصادية ،الاجتماعية ،التنموية داخل المجتمع .[2]

و قبل التطرق لمفهوم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لابد من تحديد مفهوم **التكنولوجيا** و**ثورة تكنولوجيا الاتصال** و **ثورة تكنولوجيا المعلومات** لنصل في الأخير لمفهوم تكنـــولوجيا الإعلام و الاتصال.

1: تحديد مفهوم التكنولوجيا، تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

- التـــــكنولوجيا:

تعرف التكنولوجيا بأنها:

عبارة عن مجموعة من المعارف و الابتكارات و التطبيقات التي تتمحور حول تقنية صـــــناعية ما و من أمثلتها التكنولوجيا الرقمية.

[1] محمد عواد الزيادات ،**اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، عمان:دار الصفاء لنشر والتوزيع ، 2008 ،ص117.

[2] محمد هاشم الهاشمي ،**الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة** ، عمان :دار المناهج لنشر والتوزيع ، ط1،2006، ص63.

و يمكن تعريفها:

هي عملية و ضع و انتقاء طرق تسمح بالاستعمال الفعال للتقنيات المختلفة و هذا لضمان عمل ميكانيزمات الإنتاج، الاستهلاك و الإعلام و الاتصال.

و تعرف أيضا بأنها:

هي كل ما ينتج عن اتحاد الأفكار و التجهيزات بحيث يستثمره الإنسان في تحسين مستوى معيشته و تحقيق رفاهيته لتوفير عليه الوقت و الجهد. [1]

– ثورة تكنولوجيا الاتصال:

نقصد بها التكنولوجيا التي تعمل على تسهيل الاتصال بين الأفراد و الجماعات الذين يتواجدون في أماكن مختلفة، و تندرج تحتها مجموعة من الأدوات مثل **الهاتف، التلكس، الفاكس** و **الراديو**، بالإضافة إلى تقنيات الحاسب بما في ذلك تبادل البيانات الالكترونية و البريد الالكتروني.[2]

و هي بالتالي تمكننا من نقل المعلومة من أي مكان في العالم بفعالية و سرعة عالية و الرفع من قدرة التواصل و جودته بين البشر مما وضعها في مقدمة الأولويات الثقافية و الاقتصادية.

– تكنولوجيا المعلومات: تعرف تكنولوجيا المعلومات حسب التقرير الدولي الذي يصدره صندوق النقد الدولي:

على أنها تتضمن الحاسبات الآلية و البرامج الجاهزة و معدات الاتصال عن بعد.

و تعرف أيضا:

تكنولوجيا المعلومات هي جميع أنواع التكنولوجيات المستخدمة في تشغيل و نقل و تخزين المعلومة في شكل الكتروني، و تشمل تكنولوجيا الحاسبات و وسائل الاتصال و شبكات الربط و أجهزة الفاكس و غيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات.[3]

---

[1] شوقي شادلي، **أثر حجم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في درجة تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، مجلة الباحث، العدد السابع ،جامعة ورقلة، 2007-2010، ص ص260، 261 .

[2] مصطفى ربحي عليان ،عدنان محمود الطوباسي، **الاتصال و العلاقات العامة** ، عمان : دار الصفاء ،ط1،2005، ص ص35،36.

[3] سعاد بومايلة ، فارس بوباكور، **أثر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصادية، العدد الثالث، مارس 2014،ص 02.

من خلال استعراض كل من مفهوم تكنولوجيا الاتصال و تكنولوجيا المعلومات، يمكن استخلاص أن ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات،و لا يمكن الفصل بينهما فقد جمع بينهما النظـــام الرقمي الذي تطورت إليه نظم تكنولوجيا الاتصال فارتبطت شبكة الاتصال مع شبكة المعلومـــات فأنتجت لنا ما يســـمى"**بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال**".

ثانيا:تعريف تكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

حضي مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالاهتمام الكبير، وهذا راجع إلى أهميته الكبيرة داخل المجتمعات سواء النامية أو المتقدمة وفيما يلي سنقـــوم بعرض بعض تعاريف تكنولوجيـــا الإعلام و الاتصال:

- **منظمة التعاون والتنمية:**

صاغت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعريفا لتكنولوجيا الإعلام والاتصال كما يلي :

فيما يتعلق بالصناعات التحويلية يجب توفر المواصفات التالية:[1]

يجب أن يكون الغرض من هذه المنتجات هو أداء وظيفة معالجة المعلومات وإتاحة الاتصال بما في ذلك الإرسال والعرض.

أو يجب أن تستخدم هذه المنتجات للمعالجة الالكترونية للكشف عن الظواهر الطبيعية وقياسها وتسجيلها أو التحكم في العمليات الطبيعية.

إما فيما يتعلق بصناعات الخدمات فيجب أن تتوفر في المنتجات المواصفات التالية:

يجب أن يكون الغرض من هذه المنتجات دعم وظيفة معالجة المعلومات وإتاحة الاتصال بالوسائل الالكترونية.

نستخلص من هذا التعريف أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشمل المعدات والخدمات المتعلقة بالإذاعة والحوسبة والاتصالات،وتنطوي على إدخال المعلومات وعرضها الكترونيا .

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة، **إحصائيات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات**، تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، 2003، ص 02.

- **تعريف المركز الفرانكفوني :**

هي التكنولوجية التي تضم تكنولوجيا الالكترونيات الخاصة بقراءة وتخزين ومعالجة ونقل المعلومة.

- **التعريف الدولي:**

تشمل تلك النشاطات الاقتصادية التي تساهم في جعل المعلومة مرئية ثم معالجتها وتخزينها ونقلها بطرق الكترونية.[1]

كما يمكن تعريفها بأنها :

استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بجمع، معالجة، تخزين، واسترجاع وإيصال المعلومة، سواء في شكل معطيات رقمية **نص** و**صوت** أو **صورة**.[2]

وتعرف أيضا:

جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل، نقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الإلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس، وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات.

ويمكن تعريفها أيضا:

هي التزاوج و الترابط ما بين أجهزة الحاسوب المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع والاتجاهات التي حققت إمكانية تناقل كمية هائلة من المعلومات بسرعة فائقة وبغض النظر عن الزمان والمكان وصولا إلى شبكات المعلومات وفي قمتها شبكة الانترنت.

و يمكن تعريفها أيضا:

أنها كل ما ترتب على الاندماج بين تكنولوجيا الحاسب الالكتروني و تكنولوجيا الاتصالات السلكية و اللاسلكية و الالكترونيات الدقيقة و الوسائط المتعددة من أشكال جديدة ذات

---

[1] محمد توقروت ، **أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تطوير الخدمات السياحية**،الملتقى الوطني الأول حول السياحة و التسويق السياحي في الجزائر الإمكانيات و التحديات التنافسية ، 25-26 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 03.

[2] محمد محمد الهادي، **نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات لتطوير التعليم في مصر**، المؤتمر العالمي الثاني لنظم المعلومات و تكنولوجيا الحاسبات الآلية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 13-15 ديسمبر 1994، ص 153.

قدرات فائقة لإنتاج المعـــلومة و جمعها و تخزينها و معـــالجتها و نشـرها و استرجاعها بأسلوب تفاعلي جماهيري أو شخصي.[1]

و يمكن تعريفها:

على أنها مختلف أنواع الاكتشافات و المنتجات و الاختراعات التي تأثرت بظهور تكنولوجيـــا الحـــواسيب و الاتصالات الحديثة و التي تتعـــامل مع شتى أنـــواع المعلـــومات من حيث جمعها، تحليلها، تنظيمهـــا، تخزينها و استرجاعها في الوقـــت المناسب و بالـــــطريقة المناسبة و المتاحة.[2]

من خلال التعاريف المقدمة لمفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال،نستنتج أن هذه الأخيرة نتجت عن تلاقي التكنولوجيا المتنوعة، مما سمح بتبادل ومعالجة المعلومة عن طريق وسائل اتصال جد متطورة، مثل شبكة الانترنت التي أخذت بعد جديد في نشر المعلومة وهي بهذا تعتبر إعلام جديد للاتصال ومركز لتبادل المعرفة ونشرها .

وفي الأخير يمكن القول إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تجمع بين الكلمة المكتوبة والمنطوقة وبين الاتصالات السلكية واللاسلكية والأرضية والفضـــائية، ثم تخـــزين المعطيات وتحليل مضمونهـــا، و إتاحتها بشكل مرغوب في الوقت المناسب والسرعة اللازمة وذلك بالاعتماد على الأدوات التالية:

- **البيانات:**

وهي الأساس الأول لبناء المفهوم الـــذي من دونها لا يمكن إطـــــلاقا لباقي الأســـس و البنى أن تعمل أو بالأحرى أن تقوم لها قائمة أصلا .

- **الأجهزة:**

وهي المكونات المادية التي تحفظ وتخزن وتعـــــالج "**البيانات**" أي الأســـــاس الأول،[3] واستخراج المعلومات المطلوبة لصناعة القرار أو أداء الأعمال على الوجه المطلوب.[4]

---

[1] حسن رضا النجار، **تكنولوجيا الاتصال المفهوم و التطور**، المؤتمر الدولي حول الإعلام الجديد، التكنولوجيا الجديدة و العالم الجديد، جامعة البحرين، 7-9 أفريل2009، ص 459.

[2] شادلي شوقي، **المرجع السابق**، ص 261.

[3] سليمان مصطفى الدلاهمة، **المرجع السابق**، ص327.

[4] عامر إبراهيم قندلجي، **نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات**، عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2007، ص 32.

و هذا نظرا لما تتمتع به هذه الأجهزة من قدرات سريعة و تكلفة أقل مع إمكانية أعلى من قدرات الإنسان، و الأجهزة هنا نقصد بها جميع الحواسيب تتكون من عدة وحدات متصلة فيما بينها لتعمل مترابطة على تنفيذ عدة عمليات دفعة واحدة فتقوم الآلة باستقبال البيانات و تعليمات معينة و تخزينها و استخراجها حسب مراحل العمل.

- **البرمجيات:**

تعرف البرمجيات على أنها مجموعة من الأوامر و التعليمات المعدة من طرف الإنسان و التي توجه المكونات الأساسية للحاسوب وهي أدات مهمة للعمل ما بطريقة معينة وفق تعليمات دقيقة خطوة بخطوة للحصول على النتائج المطلوبة،و يعتبر نظام التشغيل أحد البرامج التي تقوم بضبط عمليات الإدخال و المعالجة و الإخراج و التحكم، أي أن هذا البرنامج هو الذي يتحكم في الأجهزة الحاسوبية و يتم تطوير برنامج التشغيل غالبا وفق المواصفات التي تحددها الشركات المصنعة أو المنتجة لهذه الحواسيب.

- **الاتصالات:**

و هي من نتائج تطور البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال التي ساعدت على توزيع و نشر البيانات و النتائج وهي بمثابة وسائل النقل التي ساعدت على ربط العالم و تقليص المسافات و الإسراع في التوزيع التجاري للمنتجات، و تشمل الأقمار الصناعية، الهواتف النقالة، الحواسيب و قنوات الاتصال السلكية و اللاسلكية التي قصرت المسافات و جعلت العالم قرية واحدة.[1]

- **الشبكات:**

نتجت من خلال تطور الاتصالات عن بعد و تأخذ مفهوم "**العالم كقرية واحدة**"و التي سرعت في نقل البيانات و المعلومات المنتجة أصلا كبنية تحتية أولية،و السبب الرئيسي لظهور الشبكات هو حاجة الأشخاص إلى تشارك البيانات و مصادر المعلومات، فالحواسب الشخصية تعتبر أداة فعالة في انجاز الكثير من الأنشطة و لكنها غير قادرة على الاستفادة مما هو متاح في الأجهزة الأخرى ففي الماضي مثلا كان أبسط أعمال المشاركة التي يمكن تحقيقها هي مشاركة البيانات و البرامج فقط و ذلك من خلال استخدام الأشرطة الممغنطة في تنفيذ هذه

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، **المرجع السابق**، ص 328.

المشاركة في أوائل السبعينيات و تحقيق لمبدأ المشاركة و أشـــكالها، تم تطوير أنظـــمة الشبكات و توالت عمليات التطوير و التحديث في جميع شبكات الحاسوب إلى أن وصـــلت إلى ما هي عليه الآن و هو ما نجده حيا في شبكة الانترنت. [1]

- **الانترنت:**

تعد شبكة الانترنت أحد تقنيات المعلوماتية و الاتصالات في العصر الحالي لما لهـــا من دور كبير في نشر المعلومات بين البشر في كافة أنحاء العالم، و من خلال هذه الشبكة بدأ العالم بأسره يندمج مع بعضه الـــبعض يشـــاهد و يتحـــاور و تدريجيا بدأ يتـــحرر من قيود المكان إلى أن أصبح العالم قرية صغيرة و هذا راجع إلى الانترنت.

- **الموارد البشرية:**

كل هذه الأدوات لا يمكن أن تعمل دون موارد بشرية بحيث أن العنصر البشري يمثل كل قوة عمل أو خارجها، و يشير هذا المصطلح في المجال الاقتصـــادي إلى عنـــصر العـــمل في الإنتاج و الخدمات و يعتبر أهم عنصر من عناصر الإنتاج.[2]

ثالثا: خصائص تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

لقد نجحت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في احتلال مكانة جد مهمة في عصرنا الحالي، و ساهمت في إحداث ثورة عظيمة في جميع مجـــالات حياتنا اليومـــية، و قد تمكنت هذه التكنولوجيا الحديثة من تبوء هذه المكانة الرفيعة بفضل مجموعة من الخصائص والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- **اللامركزية:** من أهم أدوات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال نجد الانترنت فهذه الشبكة تربط عدد لا متناهي من أجهزة الكمبيوتر دون وجود كمبيوتر مركزي يتحكم في هذه الشبكة، و من فوائدها خدمات البريد الالكتروني و نقل الملفات و الأخبار و الدخول في حوارات مع أشخاص آخرين حول العالم.

[1] جعفر صادق الحسني ،سرحان سليمان علي داود، **تكنولوجيا شبكات الحاسوب** ، عمان : دار وائل للنشر و التوزيع ، ط 2،2006، ص 19.

[2] أحمد زكي بدوي ،محمد كمال مصطفى، **معجم مصطلحات القوى العاملة، التخطيط، التنمية و الاستخدام** ، الإسكندرية : موسوعة شباب الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع ،1984، ص 93.

- **التفاعلية:** قديما كانت الرسالة الاتصالية ذات اتجاه واحد و لكن بظهور تكنولوجيا الاتصال أصبـــح التعـــامل تفاعلي و مزدوج بين الطرفين سواء أفراد أو مؤسسات أو جماعات.
- **اللاجماهيرية:** بمعنى أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فـــرد واحد أو جمـــاعة معـــينة، و ليس إلى جماعة كبيرة كما كان في الماضي، بحيث تصل الرسالة من المنتج إلى المستهلك.
- **اللاتزامن:**يعني اختلاف التوقيت الزمني بين إرسال الرسالة و تلقيها، أي عدم إلزامية حضور المرسل و استخدامه النظام في نفس الوقت ليتمكن من استقبال رسالته.
- **الشيوع و الانتشار:** أي قابلية الشبكة للتوسع و الانتشار عبر مختلف مناطق العالم، و هذا ما يسمح بتدفق المعلومات عبر مسارات مختلفة مما يعطيها الطابع العالمي.[1]
- **قابلية التوصيل:** أي إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة بغض النظر عن البلد الذي تم فيه الصنع، و هذا ما يعبر عنه بالانتقال من تكنولوجيا التنوع إلى تكنولوجيا التكامل.
- **سهولة الاستخدام:** حيث تتسم بسهولة و بساطة التشغيل و أمثلة ذلك الفيديو، التلكس، الفاكس، أجهزة الكمبيوتر و الانترنت.

[1] محمد طرشي ، محمد تقرورت ، **أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية في منظمات الأعمال العربية**، الملتقى الدولي الخامس حول الرأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف ،13-14 ديسمبر 2011، ص 04.

المطلب الثالث: أثار تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

تعد تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المتطورة ذات أهمية بالغة فلم يؤثر شيء في الحياة الإنسانية منذ الثورة الصناعية مثلما أثرت فيها تكنولوجيا المعلومات و التي أصبحت لا غنى عنها في الحياة، فما يشهده العالم من تحول تقني متسارع و التـــطورات المتلاحقة في جهاز الحاســـوب و البرمجيات و أجهزة الاتصالات و وسائلها و هذا الكم الهائل من المعلومات الذي ينمو و ينتقل بسهولة و يسر ما بين دول العالم، الأمر الذي جعل من تكنولوجيا المعلومات وسيلة مهمة لتحقيق التنمية داخل المجتمع و صياغة الأنشطة الرئيسية للإنسان في شتى المجالات.[1]

و من هذا المنطلق أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورات هائلة على مستويات مختلفة سواء اقتصاديا، اجتماعيا و ثقافيا، سياسيا و تجاريا و أثار على المنظمة و هيكلها، و فيما يلي سنتطرق لآثار تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات:

✓ آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على المنظمات:

يشهد العصر حالي تطورات و تحولات كبيرة تفرض على المنظمة ضرورة التـــكيف مع هذه التحولات، فقد أدى هذا التطور إلى التحول من التخصص و تقسيم العمل كسمة أساسية في عصر الصناعة إلى نمط تنظيمي يقوم على التعاون و التكامل في عصر تكنولوجيـــا المعلومـــات و الاتصالات، لكي تكون المنظمة أكثر مرونة و استجابة للسوق فان إعـــادة النظر في هيكلها التنظيمي التقليدي و استبداله بهيكل أقل هرمية و أكثر تفاعلية و حركية، بفضل هذه التكنولوجيا تعددت مراكز صنع القرار و أزيلت مركزية السلطة، و أصبحت السلطة واتخاذ القرارات يتم بمشاركة مجموعة من الموظفين و القادة داخل المؤسسة ذوي الصلاحيات.

و يمكن القول أن تكنولوجيا الإعلام و الاتصال من خلال وسيلة الشبكات كشبكة الانترنت تشجع على تقاسم المعارف و المعلومات فهي تتيح للعاملين إمـــكـــانية الوصـــول إلى البيانات و المعلومات كما تقدم لهم النصائح اللازمة لاتخاذ القرارات الصائبة، و إن مفهوم منح السلطة للعاملين في اتخاذ القرارات بمفهوم " **فرق العمل**" نقصد به أن المنظمة اتجهت نحو تغيرات

[1] العياشي زرزار، **تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و أثرها في النشاط الاقتصادي و ظهور الاقتصاد الرقمي**، متوفرة على الموقع: **WWW.univ_skikda.DZ /doc_site/reveus_sa /ar6PDF.** تم الاطلاع عليها يوم (09-02-2016) على الساعة 10:45.

جوهرية في سياستها التوظيفية و أخذت تتخلى علـــى عدد كبير من العنـــاصر البشـــرية الغير مؤهلة و متـــوسطي و عديمي المهـــــارة، و اكتفت بالعامـــلين ذوي الجدارة و المتميزين، و صارت المؤسسة تعتمد على القوى البشرية المـــاهرة التي تستفيد من تقاسم المعلومة و التدفق الســـريع لها و يقومون بإنجاز الأعمال بشكل أسرع و أكفأ.[1]

و من شأن هذا التقاسم في المعلومة و المشاركة في السلطة و الرقابة الذاتية أن تفضي إلى توفير استقلالية أكبر للعمال و تنمية شعورهم بالانتماء للمؤسسة و من جهة أخرى فان استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال يحقق مكاسب كبيرة في إنتاجية اليد العاملة.[2]

✓ **آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الجانب الاقتصادي:**

لا أحد يستطيع أن يجادل في أن التنمية الاقتصادية أساسية لكل دول العالم على حد سواء، خاصة الدول النامية منها التي تتخبط تحت ظل الفقر مما جعل التطور الاقتصادي يشغل الصدارة في تخطيطاتها، حيث أدركت أن عليها أن تدفع باقتصادها للخروج من دائرة التخلف، تعتبر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال من المواضيع الهامة التي احتلت دورا بارزا في مجال التنمية.

فالتقدم التكنولوجي سواء كان بالبحث المتواصل أو استعمال الآلة أو استيراد خبرة كفيل بدفع عجلة النمو الاقتصادي، فكلما زادت الدولة من استعمال هذه التـــكنولوجيا كانت أسرع في تحقيق النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي و زيادة الإنتـــاج دون اعتمـــادها على المـــوارد الطبيعية و إيجـــاد بديل للطـــاقة دون الأضرار بالبيـــئة و المساهمة في تطوير المجتمع حضاريا.

التكنولوجيا عموما في شكلها المادي أو كمعرفة أو معـــلومة فـــهي تلعب دورا فعـــالا و هاما في التنمية الاقتصادية بصفة عامة و يتضح هذا من خلال تحقيق الكـــــفاءة الإنتاجية، و إنتاج السلع و الخدمات و منه تعتبر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات محرك لزيادة الإنتاجية في الاقتصاد ككل، تعمل على توفير مزيد من الرأسمال للعمال مما يدفعهم بزيادة الإنتاجية.[3]

[1] سعاد بومايلة ،فارس بوباكور، **المرجع السابق**، ص210.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، **تسخير العلم و التكنولوجيا لأغراض التنمية**، تقرير اقتصاد المعلومات 2007-2008، ص 15.

و تحاول تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الكشف عن أفضل السبـــل التي تمـــكن المؤسســـات من الإنتاج و إيجاد حلول للوقت و الجهد و الاتصال و السرعة، و هذا ما يتطلبه الاقتصاد الحديـــــث أي الاقتصـــاد الرقمي الـــذي يـــعد كمـــحصلة لتفاعل تـــكنولوجيا الإعلام و الاتصال.[1]

غيرت تكنولوجيا الإعـــلام و الاتصـــال نمط التنمية تغيرا جذريا، و تلـــعب دورا كبيرا في إنجاح أو إخفاق عملية التنمية و تســـاعد في تخطي المشـــاكـــل و الـــعراقيـــل التي تعيقها، و من بين أهم القوى الاقتصادية في هـــــذا المجـــال تـــأتي "**مايكروسوفت**" و " **جنرال موترز**" و يرجع نمو اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا إلى إدارة المعلومة الفعالة و دولة الإمارات في مجال الاتصالات تجذب المصالح التجارية العالمية و تهيأ المنطقة البنية التحتية المناسبـــــة للنمو و الرخاء الاقتصادي.[2]

ما يمكن ملاحظته أن الدول المتقدمة قد أدركت أن هذه التكنولوجيا مصدر أساسي لزيادة نمو اقتصادياتها فعملت جاهدة على تطويرها و ترقيتها، فتوجد حاليا في بريطانيا برامج بحوث وطنية حول تقنيات الإعـــلام و الاتصال، كما يوجد في فرنسا و هولندا و فنلندا بحوث حول تقبل المجتمع للتطورات التقنية خصوصا في مجالات الإعـــلام و الاتصال و المجموعة الأوروبية التي ســـارعت في تشـــكيل فرق للبحوث للاتصـــال و الإعلام مثل فريق Guromedia ;Researtch.

أما الدول النامية فنجدها تعاني من ندرة وسائل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، فالملاحظ أن توزيع هذه التكنولوجيات ممركزة في المدن أي أن انتشارها غير منتظم مما يقلل من نسبة المعلومة كلما بعد الفرد عن المدينة، و على الرغم من هذا نجد أن بعض الدول استطاعت تجاوز هذا مـــثل الهند أصبـــحت ثـــاني منتج للبرامج**logiciels** و جمهورية كوريا كرائد عالمي لإنتاج القطع الالكترونية.[3]

---

[1] عبد الوهاب بن بريكة ، زينب بن تركي ، **أثر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في دفع عجلة التنمية**، مجلة الباحث، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة، 2009-2010، ص 151.

[2] سمير ابراهيم حسن، **الثورة المعلوماتية عواقبها و آفاقها**،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002 ، ص ص،216215.

[3] عبد الوهاب بن بريكة ، بن تركي زينب، **المرجع السابق**، ص 248.

✓ آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الجانب السياسي:

أدى التطور المتزايد لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال إلى تأثيرات سياسية واضحة على مستوى العالم تتمثل في المساعدة على نشر الديمقراطية و تنوير الرأي العام الداخلي و الخارجي نظرا لاستحالة إخفاء الحقائق و الوقائع و صعوبة ممارسة التزييف و التظليل الإعلامي، بالإضافة إلى ذلك فان تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال يؤدي إلى طرح أطر جديدة لتطوير الممارسات الديمقراطية بحيث تتطور من ديمقراطيات تمثيلية إلى ديمقراطيات شعبية أي نقل السلطة إلى الجماهير، و قد يتجلى ذلك في العديد من الممارسات مثل آليات الاستفتاء السريعة و اتخاذ القرارات باستخدام أسلوب الرسائل القصيرة على الهاتف أو الصناديق الالكترونية.

و قد أدت التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال إلى إحداث تغيرات كبيرة في طرائق و إجراءات تسيير الإدارات و الشؤون العامة للدولة و ذلك من خلال الانتقال من طرق التسيير التقليدية إلى طرق حديثة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، و لعل من أبرز أثار التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال نجد "**الحكومة الالكترونية**" التي تعتبر عملية تغيير و تحويل العلاقات بين المؤسسات و المواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات بهدف تقديم خدمات أفضل و تمكينها من الوصول إلى معلومات مما يوفر مزيد من الشفافية و تحجيم الفساد و تعظيم العائد و تحقيق مجموعة من الفوائد.[1]

و يعد مفهوم الحكومة الالكترونية من المفاهيم الجديدة المرتبطة بثورة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التي أثرت بشكل كبير على القطاع الحكومي و أداءه، يشير مفهومها إلى تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين بالاعتماد على التقنيات و شبكة الاتصال الحديثة بهدف تطوير أداء الأجهزة الحكومية و تحقيق الفعالية في التعامل معها و هي مرادف لتبسيط الإجراءات الحكومية و تيسير النظام البيروقراطي أمام المواطنين من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع و عادل في إطار النزاهة و الشفافية و المسائلة.

[1] ديالا جميل الرازي، **الحكومة الالكترونية و معوقات تطبيقها على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، ص 196.

✓ آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الجانب الاجتماعي و الثقافي:

يعترف الجميع اليوم بأن التكنولوجيا الحديثة هي من أهم العوامل التي يقوم عليها المجتمع المتقدم و ثمة علاقة وثيقة بين ازدياد المعرفة وسرعة التغيير على المستوى المادي و الروحي و القيمي، و غالبا ما تكون النظرة إلى كل ما هو جديد على أنه يمثل تحديا للوضع الراهن نظرا لأن التكنولوجيا تغير طريقة حياتنا و تنتقل بذلك إلى قيمنا و ثقافتنا حيث تعد اليوم من أهم العوامل التي تعيد تشكل خياراتنا و ثقافتنا و أذواقنا و سلوكنا على المستوى العام و الفردي.[1]

إلا أن هذه التكنولوجيا ساهمت في تطوير حياتنا الثقافية و الاجتماعية في البداية حلت مشاكل الوقت و بعد المكان و تخفيف المعاناة التي يعاني منها الأفراد، و ساهمت في زيادة البحث و التقصي و تطوير البحث العلمي، التكنولوجي و التقني و زيادة الإنتاج و التعاون و من أبرز الخدمات التي ساهمت في تطويرها في الميدان الاجتماعي نجد:

– الصحة الالكترونية:

حيث سعت منظمة الصحة العالمية منذ السنوات السابقة على تنفيذ أنشطة ترتبط باستخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض الرعاية الصحية و الطب في إطار ما يعرف بالصحة الالكترونية و المقصود بها في هذا السياق هو استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من أجل الصحة في المواقع المحلية و عن بعد و هذا ما يتيح فرصة لتطوير الصحة العمومية و يساعد على تعزيز النظم الصحية، و ترسيخ حقوق الإنسان الأساسية من خلال تحقيق المساواة و التضامن و نوعية العيش و جودة الرعاية الصحية.[2]

– التعليم الالكتروني أو **التعليم عن بعد:**

و هو ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط المتعددة و شبكات المعلومات و الاتصالات مثل الانترنت، و يتم التعليم هنا عن طريق التفاعل بين

---

[1] سمير إبراهيم حسن، **المرجع السابق** ، ص 213-217.

[2] منظمة الصحة العالمية، **الصحة الالكترونية**، تقرير صادر عن الأمانة العامة، 16 ديسمبر2003 ، ص 02.

منظمة الصحة العالمية: هي السلطة المسؤولة عن الإدارة و التنسيق في مجال الصحة داخل منظومة الأمم المتحدة و هي منوطة بها تتولى القيادة في المسائل الصحة العالمية و صياغة جدول أعمال الأبحاث الصحية و وضع القواعد و المعايير و تحديد الخيارات و تقديم الدعم التقني إلى البلدان، و كذا رصد الاتجاهات الصحية و تقييمها.

الطـــالب و المعلم و وسائل التعليم الالكتروني، من أجـــل إيصال المعلومة للمتعلمين بأسرع وقت و أقل تكلفة و بصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية و ضبطها و قياسها و تقويم أداء المتعلمين و مؤسسات التعليم.[1]

و أكدت الأهداف الإنمائية للألفية على أهمية التعـــــليم و على ضرورة تحقيق التعليم الشامل بحلول 2015، و أشارت كـــــذلك إلى الـــــتدور المحوري في استخـــــدام تكـــنولوجيا الإعلام و الاتصال في تطوير التعليم، فهـــــذه التكنولوجيا ساعـــــدت على زيادة فرص الوصول إلى التعليم و رفع نوعيات التعليم.[2]

– العمل عن بعد:

فتحت هذه التكنولوجيا آفاقا جديدة للعديد من الدول و المؤسسات، حيث استفادت من الآثار الايجابية للعمل عن بعد أو العـــــمل في المنزل سواء كـــان ذلك في الـــقطاع العام أو الخـــاص، ومن فـــــوائدها التقـــليل من حـــدة الازدحـــــام في الطـــرقـــــات و التقليل من التلـــوث البيئي و اقتصـــــاد الوقت و الجـــــهد و تحقيق الـــــعديد من الأرباح و الفوائد، و من بين الفوائد الاجتماعية للعمل عن بعد نجد:[3]

– منح فرص للمرأة من خلال التوفيق بين العمل و رعاية الأطفال و هذا يعود علة النشء بحسن التربية و الإشراف المباشر المستديم من الأب و الأم.

– توسيع إشراك جميع الفئات داخل المجتمع المعوقين مثـــلا و هـــــذا يؤدي إلى تحقيق العـــــدالة و الإنصاف كمبدأ تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقه.

– خلق مجالات للعمل في المناطق المعزولة.

– إتاحة الفرص للجميع للمشاركة في العمل و الإنتاج بما في ذلك كبار السن و المتقاعدين، أي خلق مجتمع متكامل بجميع أفراده.

---

[1] عبد الرحمان عبد السلام حامل ،محمد عبد الرزاق ويح، **التعليم الالكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة**، المؤتمر الدولي الأول لمركز التعليم الالكتروني، 17-19أفريل 2006، ص ص16 ،17.

[2] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، **المرجع السابق**، ص 08.

[3] عبد العزيز الزرمار، **العمل عن بعد عالميا و مجا لات تطبيقه في المملكة العربية السعودية**، المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي، المدينة المنورة، جامعة الملك عبد العزيز، ص 59.

من خلال ما تقدم ذكره يمكن القول أن تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ساهمت و بصورة مباشرة في تطوير المجتمعات، كما استحدثت أساليب جديدة للعمل بطريقة عصرية و حديثة تكون فيها التكنولوجيا الحديثة البنية الأساسية لتقديم الخدمات، لكن بالرغم من المزايا التي تحققت و تتحقق كل يوم بفضل التقنية الجـــديدة على مختلف الأصعـــدة و المجالات، إلا أن هذه الثورة المتنامية صاحبها في المقابل جملة من الانعكاسات السلبية جراء سوء استعمال هذه التقنية المتطورة.

حيث بدأت تتفشى ظواهر إجرامية مستحدثة إلا وهي " **الجرائم المعلوماتية**" و هي الأفعال الغير مشروعة التي يتورط في ارتكابها الحاسب الآلي، إن التكنولوجيا الحديثة لا تمنحنا فقط أساليب مختلفة للعمل و التفكير و الترفيه بل تقدم لنا بعض الخيارات الأخلاقية التي تســـاعد في توجيه السلوك و التصرفات مما يخلف آثار على البنيان المجتمعي و البناء القيمـــي، و سرعة التقدم لا تتيح إطالة التفكير في ويلات العالم و شروره .[1]

[1] محمد أمين الشوابكة، **جرائم الحاسوب و الانترنت (الجريمة المعلوماتية)**، د ب ن،ط،20091 ، ص08.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة.

أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، و مطلب أساسي لتحقيق العدالة و الإنصاف في توزيع المكاسب و الثروات بين الأجيال المختلفة، و بهذا فهي نمط تنموي تمتاز بالعقلانية و الرشد و إجراءات المحافظة على الموارد الطبيعية من جهة أخرى، من المؤكد أن التنمية الحقيقية لن تتحقق إلا في ظل بيئة سليمة لأن الاستغلال الجائر و الغير رشيد للموارد الطبيعية يؤدي إلى هدم النظم الايكولوجية التي تحول دون تحقيق التنمية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.

أولا: النشأة:

بدأ الاهتمام بالتنمية بصورة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية و هذا نتيجة لتزايد عدد الدول و التطور السكاني الكبير، و بروز دور هيئة الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة و موقفها اتجاه إنماء الدول النامية، بالإضافة إلى الرخاء المحقق في البلدان الصناعية و استقلال الكثير من البلدان المستعمرة.[1]

و على هذا الأساس تعتبر التنمية من القضايا الهامة و الأولى في العالم، حيث سارعت معظم الدول لوضع خطط ومشاريع تسعى للنهوض من خلالها بأبنيتها الاقتصادية و الاجتماعية، و رفع المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمع على اعتبار أن التنمية هي ذلك التغير المخطط و المقصود بهدف تحسين المجتمعات، و هذا الأمر بينه بداية الفكر التاريخي التنموي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، و الذي ركز على النمو الاقتصادي كأحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية.[2]

---

[1] محمد عزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها و سياساتها**، الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2004، ص14-19.

[2] مراد مناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد السادس و العشرون، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،جامعة البليدة، 2010، ص 132.

حيث يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني مما يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني مع الزيادة في عناصر الإنتاج، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، بالإضـــــافة حدوث تغير في الهياكل الاقتصـــــــادية و الاجتمــاعية و لهذا فان التنمية أشمل من النمو إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير.[1]

لقد تطور مفهوم التنمية مع تطور البشرية، ففي فترة الخمسينيات اهتمت بالرفاه الاجتماعي لتنتقل في الستينيات بالاهتمام بالتدريب و التعيين، و مرحلة السبعينيات التركيز على تخفيف حدة الفقر و تأمين الحاجات الأساسية للبشر، غير أن مرحلة الثمانينات نجد إغفال للجانب البشري حيث تم التركيز هنا على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقـــد الـــدولي، و عند بداية التسعينيات بدر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية.[2]

بعدما ذاع مصطلح التنمية و النمو الاقتصادي الذي تناولته دول العالم بهـــدف الخروج من دائرة التخلف و دفع اقتصادياتها و تقليص الفجوة بين الأغنياء و الفقراء إلا أنه ظهرت بعض المضاعفات التي أثرت على الجانب البيئي، على اعتبار أن اختيار مشروعات التنمية يتم دون اعتـــبار للبيئة و نادرا مـــتا نوقشت الأسبـــاب الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت سببـــــا من أسباب التدهور البيئي.

و نظرا للمشاكل التي واجهها العـــــالم من تلوث بمختلف أشكـــــاله و زيادة المخلفـــــــات الصـــــلبة و الخطيرة، و تآكل طبقة الأوزون و استنزاف الموارد الطبيعية و النمو السكاني السريع بالإضافة إلى فقدان الأراضي الزراعية و التصحر و التغير المناخي، أو ما يعرف بالاحتباس الحراري و اكتظاظ المدن، و في ظل كل هذه المشاكل أدركت دول العالم أن التنمية التي سعت إلى تحقيقها قد نمت على حساب قاعـــدة الموارد الطبيعية و أنه لابد من إعادة مراجعة موضوع التنمية.

[1] السعيد دراجي، **التنمية المستدامة من منظور اقتصادي إسلامي**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، 20-21 نوفمبر 2012، ص 46.

[2] مراد مناصر، **المرجع السابق**، ص 133.

و ما يمكن ملاحظته أن جل هذه المشاكل انعكست بدرجة كبيرة على دول العالم الثالث المجبرة على تأمين حاجاتها الأساسية و الضرورية في بيئة مليئة بالمخاطر، الفقر و النمو السكاني المتزايد، و في المقابل نجد الدول الغربية مهتمة بالتطوير في مختلف المجالات و تكوين قيم و وضع مجموعة من الأهداف و الخطط في سبيل الحد من أثار التنمية التقليدية التي محورها الأساسي الموارد الطبيعية لتقوم هذه التنمية بتمزيق العديد من الدول الفقيرة.

و على هذا الأساس و من أجل تصحيح الوضع القائم أدركت دول العالم أنه لا سبيل لتحقيق التنمية دون مراعاة البيئة و تجنب المخاطر المؤثرة عليها و بالإضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري كالحق في التعليم و الصحة، الحق في الأمن و الحق في التنمية و التطور و المحافظة على البيئة و مواردها في الحاضر و المستقبل، كل هذه الحقوق برزت في العقود الماضية في إطار ما يعرف " **بالتنمية المستدامة**".

التنمية المستدامة مفهوم حديث نسبيا حيث بدأت تستخدم كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، و أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنشر أفكارها في معظم دول العالم الصناعي و النامي على حد سواء، و تستخدم التنمية المستدامة أو المتواصلة و المستمرة للتعبير عن التنمية التي تسعى لإشباع حاجات الجيل الحاضر و مراعاة حقوق الأجيال القادمة، و الحفاظ على الموارد الطبيعية و البيئة من جهة أخرى. [1]

تعالج التنمية المستدامة مشاكل مختلفة و التي اتفق على مناقشتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حيث تناولوها من جذورها البيئية و الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية حيث تتضمن موضوعات معقدة و غالبا ما يكون من الصعوبة تعريفها أو إيجاد الحلول لها مثل الحد من الفقر و تغيير أنماط الاستهلاك، و التحكم في النمو السكاني العالمي، و حماية صحة الإنسان، إضافة إلى المواضيع التي تتضمن حماية الأرض التي نعيش عليها و الماء الذي نشربه و الهواء الذي نتنفسه و الموارد التي نستخدمها، و كأهم التحديات المعاصرة نجد التغير المناخي و فقدان التنوع البيولوجي.[2]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية** ،الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002-2003، ص ص29 ،30 .

[2] منظمة الأمم المتحدة للعلوم و الثقافة، **التربية من أجل التنمية المستدامة**،متوفرة على الموقع http:/www.unesco.org تم الاطلاع عليها يوم (10/02/ 2016) على الساعة (02: 12).

ثانيا: التطور:

و على هذا الأساس و من أجل إعادة تصحيح الوضع القائم عقدت العديد من المؤتمرات لدراسة مشكلة التدهور البيئي في إطار ما يصطلح عليه بفكرة التنمية المستدامة التي أحدثت ثورة في أدبيات الفكر التنموي، إذ أنه و لأول مرة تم دمج الاحتياجات الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية، ما يدل على أن ظهور فكرة التنمية المستدامة للوجود لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة لمجهودات مستمرة لصناع القرار و المنظمات و الهيئات الدولية و الخبراء و العلماء و فيما يلي سنتطرق لأهم المحطات التي تطور من خلالها مفهوم التنمية المستدامة:

✓ **مؤتمر نادي روما 1968:**

انعقد مؤتمر نادي روما في سنة 1968، ضم العديد من الخبراء و المفكرين الاقتصاديين و كذا رجال الأعمال، و دعا هذا المؤتمر إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديث النمو في الدول المتقدمة، و نشر من خلال هذا المؤتمر تقريرا مفصلا حول التطور البشري و استغلال الموارد الاقتصادية، و أهم ما جاء به هذا المؤتمر تقرير بعنوان "**حدود النمو**" و الذي يشرح محدودية الموارد.[1]

قدم نادي روما سيناريو لمستقبل العالم اعتمد على التفاعلات بين السكان و الإنتاج الصناعي و الخدماتي و موارد الغذاء، التلوث و استنزاف الموارد الطبيعية، و خلص على أنه مع استمرار الوضع في العالم بنفس أنماط و معدلات استنزاف الموارد فان ذلك سيؤدي إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية، و وجود مستويات مرتفعة من التلوث البيئي سيؤدي إلى كوارث في العالم.[2]

✓ **إعلان كوكويوك1974:**

نبه هذا الإعلان إلى التفاوت و الفوارق العالمية التي كانت قائمة آنذاك، وافق على عدة مبادئ أهمها:

- العوامل الاقتصادية و الاجتماعية هي السبب الرئيس للتدهور البيئي.

[1] محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، مصر: دار الأمين للنشر و التوزيع ، 2008، ص 294.

[2] عصام الحناوي، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة البعد البيئي**، بيروت: دار العربية للعلوم، المجلد الثاني، 2006، ص 35.

– توفير الحاجات الضرورية للإنسان دون تجاوز النظم البيئية و أن تكون للجيل الحالي رؤية مستقبلية.

– الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من حاجات الأجيال القادمة.

– الإدارة الواعية للمصادر المتاحة للقدرات البيئية و تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور و سوء الاستغلال.

– سياسة التوقعات و الوقاية.

– وضع سياسات للبيئة و التنمية نابعة من الحاجات القابلة للاستمرار.

✓ مؤتمر ستوكهولم 1982:

يعتبر هذا المؤتمر بمثابة الخطوة الهامة نحو الاهتمام بالبيئة في رسم السياسات التنموية، حيث ناقش المؤتمر لأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر، الأمراض و غيرها من المشاكل الأخرى. توصل مؤتمر ستوكهولم إلى تبني 26 مبدأ و 109 توصية التي تهدف إلى توحيد العمل الدولي لحماية البيئة، و في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا مفصلا عن الحالة العالمية للبيئة، و من خلال هذا المؤتمر زاد التأكيد على أن المكونات الطبيعية لكوكب الأرض تشكل في مجملها نظام الحياة الذي يعتمد عليه لبقاء الأجيال و مستقبلها و ازدهارها.

و خلص بأنه لا يمكن النظر للتنمية على أنها مجرد معدل النمو في الدخل القومي أو تراكم رأس المال، و إنما يجب أن تشمل الجوانب النوعية الأخرى مثل تحسين توزيع الدخل و توسيع الخيارات المتاحة للإنسان من فرص العمالة و الدخل و اكتساب المعارف و التربية و الصـــــحة و غيرها من متطلبات المعيشة الكريمة المادية و غير المادية.[1]

✓ تقرير برونتلاند 1987:

اصدرت اللجنة الدولية للبيئة و التنمية تقريرا بعنوان " **مستقبلنا المشترك** "، و يعرف أيضا بتقرير برونتلاند نسبة إلى رئيسة الوزراء، حيث احتوى التقرير فصلا كاملا عن التنمية

[1] عصام الحناوي، **المرجع السابق** ، ص 35.

المستدامة و تضمن تعريفا دقيقا للتنمية المستدامة و من أهم المبادئ التي جاء بها تقرير برونتلاند نجد ما يلي:[1]

- التعاون الدولي لتجاوز مشكل الفقر.
- التوازن بين النمو الاقتصادي و المجال الاجتماعي.
- الاستغلال العقلاني و المستديم للموارد الطبيعية.
- تغيير أنماط الاستهلاك و جعلها أكثر ملائمة للبيئة.
- الاتجاه نحو التكنولوجيا الحديثة.
- التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية. [2]

✓ **مؤتمر قمة الأرض " ريو دي جانيرو" 1992:**

تعتبر قمة الأرض ريو دي جانيرو القمة الثانية بعد مؤتمر ستوكهولم و شاركت فيه 182 حكومة، و تعتبر القمة نقطة تحول في مجال التنمية المستدامة إذ أدت إلى زيـــــادة الوعي بالمســـــائل البيئية و التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة، و قد أضفى المؤتمر على التنمية المستدامة طابع الشرعية و ربط البيئة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ودعا إلى المشاركة الشعبية في سياسات التنمية.[3]

خرجت القمة بمجموعة من النتائج حيث تم الـــوضع فيها معـــاهدة الحـــد من التغير المناخي و الحفاظ على التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى ميثاق الأرض الذي حدد المبادئ التي يجب الالتزام بها فيما يخص علاقة الفرد بالبيئة المحيطة به، كـــــما تم صياغة ما يعرف بجدول أعمال القرن 21 و إرشاد الدول و الحكومات لمحاربة كافة أشكال الفقر و الحد من الاستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية.

[1] عثمان محمد غنيم ،ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، عمان: دار الصفاء ، 2007، ص 21.

[2] عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، بيروت 1993، ص 95.

[3] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية (حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد و تنمية، جامعة تلمسان ،2012-2013 ، ص ص،7069.

- ✓ **بروتوكول كيوتو 1997**:

يعتبر بروتوكول كيوتو منعرجا حـــاسما فيما يخص الحـــماية الدولية للبيئة شارك فيها أكثر من عشرة آلاف مشارك، و فيها تم إقرار بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من نشر الغازات الملوثة للبيئة و المسببة للاحتباس الحراري، و تضـــــمن هذه الاتفاقية أهـــــداف صارمة للحد من الغازات، ما يمكن القول عن بروتوكول كيوتو أنه لم يتم المصادقة عليه من طرف الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، كندا و روسيا. [1]

- ✓ **مؤتمر جوهانسبورغ 2002**:

تم في هذا المؤتمر مراجعة حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة، و لقد خرج هذا المؤتمر بعدة نتائج أهمها ضرورة محاربة الفقر و تحسين الـمستوى المـعيشـــي و الرعاية الصـــحية و تعزيز استخدام الطاقات المتجددة، استعرض المـؤتمر التحديات و الفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة، و صدر عن القمة خطة عمل أطلق عليها خطة جوهانسبورغ التي تستهدف الإســراع في تنــفيذ الأهداف و الغايات الواردة في جدول أعمـــال القرن الواحد و العشرين.[2]

كما عقد عقب هذا المؤتمر العديد من المؤتمرات مثل مؤتمر الأمم المتحدة في اسبانيا حول التصحر سنة 2007 ،ومن نفس تم عقد مؤتمر خاص بالمنظمات الغير حكومية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، خرج هذا المؤتمر ببيان نص على أن ظاهرة تغير المناخ ظاهرة عالمية و تؤثر على الجميع كما تم عقد مؤتمر تحـــت عنوان " **المستقبل بين أيدينا**" للتصـــدي لظاهرة تغير المناخ و النتائج السلبية التي تنجر عن هذه الظاهرة كخطوة لتحضير مؤتمر بالي الخاص بتغير المناخ الذي عقد بإندونيسيا، و المؤتمر الدولي الثاني لتغير المنـــاخ حيث تم التـــطرق فيه إلى تغير المناخ و تأثيره على القطاع السياحي، عقد هذا المؤتمر في سويسرا.

---

[1] خبابة عبد الله، **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ و التنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو إلى مؤتمر بالي 2007**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، التنمية المستدامة و الكفاءات الاستخدامية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ص 75 .

[2] سايح بوزيد، **المرجع السابق** ، ص 74.

نالت التنمية المستدامة الاهتمام الكبير من طرف الغرب و هذا واضح من خلال المؤتمرات التي عقـــدت لـــدراستها و محاولة إيجاد المـــشاكل و المعوقات التي تحـــول دون تحقيقها، و في المقابل نجد أن التنمية المستدامة نالت اهتمام الوطن العربي من خـــلال البحـــوث و الدراسات و الندوات و التصريحات الرسمية، إلى جانب مشاركة العديد من الدول العربية في العديد من المؤتمرات العالمية للبيئة و المؤتمر العـــالمي حـــول التنمية و البيئة في ريو دي جانيرو بالبرازيل و مؤتمر قمة الأرض بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا.[1]

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التنمية المستدامة نشأة بفعل المشاكل التي كان لها الأثر الكبير في توضيح الصلة القائمة بين البيئة و التنمية، على حســـاب تحقيق النمو الاقتصـــادي و زيادة الإنتاج دون مراعاة حقوق الأجيال القادمة و استنزاف الموارد الطبيعية، فالإنسان وظف هذه الموارد دون الالتفات إلى عواقب ذلك على النظم البيئية المختلفة، و كان الإنسان دائم البحث عن طرق جديدة يتجاوز بها محدودية الموارد الطبيعية.

[1] عصام يحي الفيلالي، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول**، جامعة الملك عبد العزيز: مركز سلسلة الإنتاج الإعلامي،ص09.

جدول رقم01-01: يوضح مراحل تطور التنمية.[1]

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
01	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية ستينيات القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي.
02	منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين.	التنمية= النمو الاقتصادي و التوزيع العادل
03	منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين.	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصـــادية و الاجتماعية
04	منذ 1990 إلى وقتنا الحاضر.	التنـــمية الـــبشرية = تحقيق مستـــــوى حيـــاة كريمة و صحية للسكان.
05	منذ قمة الأرض سنة 1992.	التنمية المستدامة = نمو اقتصادي+ التوزيع العادل + الاهتمام بجميع جـــــوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

[1] مراد مناصر ،**المرجع السابق** ،ص153.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة.

لقد تم استعمال مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة و على وجه التحديد من خلال لجنة برونتلاند 1987، ثم أصبحت فكرة الاستدامة مستخدمة على نطـــــاق واســـــع في العديد من التخصصات مثل النقل ، المياه، العمران، السياحة و السياسة، ويعد مفهوم التنمية المستدامة من أكثر مفاهيم التنمية اتساعا و غموضا لكثرة تعاريفه و اختلاف تفسيراتها، حيث يعطي هذا المفهوم معنى كبير للاستدامة التي تشير إلى حق الأجيال الحاضرة في الموارد المتاحة مع تجنب إلحاق الضرر بالأجيال القادمة و فيما يلي سنتطرق إلى أهم التعريفات الخاصة بمفهوم التنمية المستدامة:[1]

1- مفهوم التنمية المستدامة من منظور المنظمات العالمية:

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة:**

عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992، أن التنمية المستدامة هي " **ضرورة انجاز الحق في التنمية** "، بحيث يتحقق أعلى نمو متساوي في الحاجـــات التنموية و البيئية لأجيال الحـــاضر و المستقبل، كما أشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أن تحقيق التنمية المستدامة لا يتحقق إلا في ظل الحماية البيئية، و لا يمكن التفكير في التنمية بمعزل عن التنمية المستدامة. [2]

- **تعريف اللجنة العالمية للبيئة و التنمية:**

أصدرت تقريرا عرف باسم تقرير برونتلاند عام 1987، الذي سمي باسم " **مستقبلنا المشترك**" عرفت فيه التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي حـــــاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.[3]

---

[1] علي أحمد الكبيسي، **التنمية المستدامة في الوطن العربي** ، مجلة الدوحة، العدد الخامس و الثلاثون، 2012 ، ص 02.

[2] زوليخة سنوسي ، هاجر بوزيان الرحماني ، **التنمية المستدامة و الكفاءات الاستخدامية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2008، ص 107.

[3] محمد كمال عارف، **اللجنة العالـــمية للبيئة و التنمـــــية و المستدامة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142 ، المجلس الوطني للثقافة و الفـــنون و الآداب، الكويت 1989، ص 69.

- **تعريف اتحاد الحفاظ على البيئة:**

عرف التنمية المـــــستدامة بأنها التنـــــمية التي تقوم بصيانة و تحسين جودة الحياة البشرية من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية.

- **تعريف البنك الدولي:**

عرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها بما يسمح بتوفير فرص أفضل للأجيال الحالية لإحراز التقدم الاقتصادي، الاجتماعي و البشري.

- **تعريف تقرير الموارد العالمية:**

عرف تقرير الموارد العالمية التنمية المستدامة من عدة جوانب تتمثل في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي الإنساني، البيئي و البعد التقني التكنولوجي:[1]

- **من الجانب الاقتصادي:**

عرفها بالنسبة للدول المتقدمة بأنها تعتبر إجراء تقليص استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية، أما بالنسبة للدول النامية فإنها تعني ترشيد توظيف الموارد من أجـل التخفيض من حدة الفقر و رفع المستوى المعيشي.

- **أما من الجانب الاجتماعي و الإنساني:**

تهدف التنمية المستدامة إلى الاستمرار في النمو السكاني و تقليص الهجرة نحو المدن، من خلال تحقيق الرعاية الصحية و إنشاء المدارس و توفير مناصب الشغل.

- **أما من الجانب البيئي:**

التنمية المستدامة هي التنمية التي تمثل الاستخدام الأمثل للـــــموارد الطبيعية لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء.

[1] مبارك بوعشة ، **التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم**، المؤتمر العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 53.

- **أما من الجانب التقني و التكنولوجي:**

التنمية المستدامة هي التنمية التي تعتمد على التقنيات النظيفة الغير مـــــــضرة بالبيئة و المحيط، و تستخدم أقل قدر من الطاقة و الموارد الطبيعية.

جدول 01-02: يوضح مفهوم التنمية المستدامة من جانب المنظمات الدولية.[1]

المنظمة	التعريف	المحاور و الأهداف
البنك العالمي	تعني إعطاء أجيال المستقبل نفس الفرص التي أعطيت لنا أو أكثر.	-تحسين سبل المعيشة زيادة فرص العمل و مكاسب الرفاهية .
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	تعني التنمية الملائمة بيئيا، و التي نقصد بها تحسين الحياة في الإطار المعاشي.	-الإنتاج والاستهلاك المستدام. - تحسين نوعية البيئة . - عولمة الاقتصاد والبيئة .
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تعني لهذا البرنامج هي التنمية التي تهتم بالبشر و بالتالي فهي تنمية بشرية مستدامة.	- تركز على القضاء على الفقر. - عدم التمييز بين الجنسين. - الحكم الراشد و البيئة.
منظمة الأغذية و الزراعة	تعني التنمية المستدامة بالنسبة لها بأنها التنمية التي تحقق الأمن الغذائي و المتمثلة في الزراعة المستدامة و التنمية الريفية.	وتتمثل المعرفة التكنولوجية، والمحافظة على البيئة.
المنظمة العالمية للصحة	تعني لها الاهتمام بالصحة و البيئة المحيطة للبشر	- حماية البيئة وتحسين و تطوير الرعاية الصحية،التقليل من الأمراض البيئية.
منظمة اليونسكو	تعني لها التعليم المستدام الذي يسمح بتكيف الإنسان مع الظروف .	-تركز على تحسين نوعية التعليم و تحسين البرامج التعليمية.

[1] محي الدين حمداني ،**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ،جامعة الجزائر ،2008-2009، ص 91.

2- **تعريف التنمية المستدامة من المنظور العربي** :تعرف التنمية المستدامة من المنظور العربي بأنها:

النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية التي تقوم على أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والإرث الثقافي والحضاري والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والهدف منها هو الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.[1]

3- **تعريف التنمية المستدامة من طرف المفكرين**: حظي موضوع التنمية المستدامة باهتمام البالغ من طرف المفكرين، وفيما يلي سنتطرق للأهم تعريفات التنمية المستدامة :

عرفها الاقتصادي الشهير **روبرت سولو**:

التنمية المستدامة بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثتها عليها الجيل القادم .

عرفها **هرمان**:

-التنمية المستدامة هي التنمية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية في فترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايد بطاقة النظيفة .

عرفها **دوجلاس موسشيت**:

-التنمية المستدامة نقصد بها التنمية الاقتصادية ومستوى معـــــيشي لا يضعف قـــــــدرة البيئة في المستقبل على توفير الطعام وعماد الحياة اللازمة لسكان .

عرفها **وليام رولكزهاوس**:

-التنمية المستدامة هي التنمية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة،وذلك من منطلق إن التنمة الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا منفصلتان .

[1] عصام يحي الفيلالي، **المرجع السابق** ، ص 46.

4- تعريف التنمية المستدامة في التشريع الجزائري :

عرف المشرع الجـــزائري التنمية المستدامة وذلك عند إصداره قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19جمادى الأول عام 1424الموافق ل20جويلية سنة 2003 و الذي تعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث نصت المادة (04) على ما يلي:

- التنمية المستدامة مفهوم نعني به التوفيق بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية القابلة للاستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في التنمية ضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية.[1]

5- التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي:

انطلاقا من المنظور الإسلامي الداعي لتعزيز كـــــرامة الإنسان و تحقيق العمارة في الأرض و ترسيخ التكافل الاجتماعي و العمل الصالح الذي هو أساس التنمية المستدامة، و على هذا الأساس تشمل التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي على العناصر التالية:

- **الحكمة:** و تعتبر عنصر هام في تحويل المجتمعات إلى مجتمعات بيئية مبنية على القيم التي تتبنى الاستدامة كمنهج في الحياة.

- **العدل:** يعني الحكم الرشيد بمعناه الواسع و الذي يعتبر الجوهر الأساسي لقاعدة مستدامة مبنية على الحقوق.

- **المصلحة:** يشير هذا المفهوم إلى توافق أراء المجتمع على ما يعتبر جيد للجميع، و هذا يمثل حكما.

- **الاجتهاد:** يشير إلى إعمال رأس المال الفكري لحل المشاكل الحالية و الـــناشئة، و يتعلق أيضا باختراع أدوات و أساليب للتحول إلى التنمية المستدامة.[2]

التنمية المستدامة من المنظور الإســــــلامي تنص على عدم إغفال الفرد من خـــــلال حقه في العيش، فيجب على كل فرد العمل و الكسب بالوسائل المشروعة و العادلة، كما عليه الوفاء

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19جويلية 2003 ، **الجريدة الرسمية** ، العدد الثالث و الأربعون، الصادرة 20 أفريل 2003 ، ص 09.

[2] راشد عودة الجيوسي، **الإسلام و التنمية المستدامة** ، الأردن: مؤسسة فريد ريش أتراك ، 2013، ص ص24، 25.

بالتزاماته اتجاه المجتمع، و على الفرد الامتناع عن فعل الآثام و التعاملات الغير عادلة و الابتعاد عن الاحتيال و الفساد.

كما حظيت البيئة في الإسلام بالأمن الشامل الذي يحفـــظها من الزوال، و هذا ما أشار له القران الكـــريم في العديد من آيـــــاته الكريمة قبل أن تتـوصل إلى ذلك المـؤتمرات و العلمـــاء و المفكرين و الفلاسفة المعاصرين، حيث تبرز الآيات التالية:

– محدودية الموارد: الذي يقابله مبدأ المقدرة لقوله تعالى:" ***إن أنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكناه في الأرض و إن على الذهاب به لقادرون***[1]"

و لقوله أيضا:" ***و إن من شيء إلا عندنا خزائنه و ما ننزله إلا بقدر معلوم***" [2]

–إدارة الموارد و كيفية استغلالها: و إلى جانب محدودية هذه الموارد أبرز لنا الإسلام كيفية إدارة و استغلال و عدم الإسراف و هدر الموارد لقوله تعالى:" ***و الذين إذا أنفقوا لم يسرفوا و لم يقتروا و كان بين ذلك قواما***" [3]

و لقوله أيضا: " ***إن كل شيء خلقناه بقدر***[4]"

و لقوله أيضا: " ***و لا تسرفوا انه لا يحب المسرفين*** " [5]

و لقوله أيضا: " ***و هو الذي أنشـأ جنات معروشات و غـــير معروشات و النـــخل و الزرع مختلف أكله و الزيتون و الرمان متشابه و غير متشابه كلوا من ثـــمره إذا أثمر و أتوا حقه يوم حصاده و لا تسرفوا انه لا يحب المسرفين*** [6]"

–الفساد: كما دعا الإسلام إلى عدم الفساد في الأرض لقوله تعالى: " ***و لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها***" .[7]

[1] سورة المؤمنون الاية18.

[2] سورة الحجر الآية 21.

[3] سورة الفرقان الآية 67.

[4] سورة القمر الآية 49.

[5] سورة الأنعام الآية 41.

[6] سورة الأنعام الآية 141.

[7] سورة الأعراف الآية 56.

- **العدل**: دعا السلام إلى العدل و القضاء على كل أشكال الظلم كمهمة أساسية لرسل الله جميعا، لقوله تعالى: " ***لقد أرسلنا رسلنا بالبينات و أنزلنا معهم الكتاب و الميزان ليقوم الناس بالقسط***".[1]

رغم الاختلافات في المفاهيم المقدمة للتنمية المستدامة إلا أن مضمونها واحد و هو ترشيد الاستغلال العقلاني للـــموارد و المحافظة عـــلى البيئة، والتنمية المستدامة هي التنمية التي تمكن من تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها وبدونها تزداد خطورة التدهور البيئي و اختلال التوازنات الطبيعية و تفاقم مشاكل الصحة و تزايد حدة الفقـــر و تراجع مستوى نوعية الحياة.

كما أنها لا تلغي حاجات التنمية الاقتصادية لكنها تتطلب تحسين الظروف المعيشية لجميع الناس في إطار المساواة و العدالة الاجتماعية دون الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، كما أنها تعتبر تنمية متكاملة و يعتبر العنصر البشري أول أهدافها لذلك فهي تراعي الحفاظ على الرأسمال البشري و القيم الاجتماعية مـــثل الاستقرار النفسي للفرد داخـــل المجتمع و حـــــق الفـــرد في الحـــرية و المساواة و الديمقراطية و العدالة. [2]

ومن خلال التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة نستنتج أن خصائصها كالآتي:

- المساواة و مراعاة حقوق الأجيال القادمة سواء بين أفراد الجيل الحالي أو أفراد الجيل المستقبلي.
- التنمية المستدامة تولي أهمية بالغة للعنـــصر البشـــري و تضعه في الصدارة لتلبية حاجياته و متطلباته الأساسية.
- عناصرها لا يمكن الفصل بينها و ذلك لشدة التداخل فيما بينها.
- تحاول تنمية و تطوير الجوانب الروحية والثقافية و المحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع.

[1] سورة الحديد الآية 25.

[2] خالد محمد القاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصـــرة**، الإسكندرية :الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، 2007، ص 157.

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية كونها أشد تداخل و تعقيد خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي و ما هو اجتماعي في التنمية. [1]
- التنمية المستدامة تسعى إلى الحد من الفقر العالمي.
- متوازنة و منصفة.
- تسعى للحد من الفقر في العالم.
- التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال و الجنوب، و تبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي و التنمية الاقتصادية عن طريق التغير الهيكلي للإنتاج و الاستهلاك وفق منظور اقتصادي عالمي.
- التنمية المستدامة تنمية طويلة المدى و هذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها فهي تنمية تهتم بمصير و مستقبل الأجيال القادمة.
- التنمية المستدامة تقوم على أساس التخطيط و التنسيق بين الخطط التنموية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي من جهة و التنمية البيئية من جهة أخرى.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين الأنظمة الثلاثة البيئية، الاقتصادية و الاجتماعية و تساهم في تحقيق أقصى قدر ممكن من الارتقاء و النمو في كل نظام من هذه الأنظمة، دون أن يؤثر تطور أي نظام في الأنظمة الأخرى، و التنمية المستدامة في مضمونها تهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان بالتركيز على العنصر البشري كأهم مورد في التنمية لأن الإنسان هو الوسيلة و الهدف و الغاية من التنمية، كما تركز على الاهتمام بالبيئة كأساس صلب لتحقيق التنمية الاقتصادية، و هذه الأخيرة تنقل المجتمع إلى الاعتماد على الصناعات و التقنيات النظيفة التي يستخدم فيها أقل قدر من الموارد و الطاقة التي تنتج أقل قدر من الغازات الملوثة للبيئة.

[1] محي الدين حمداني، **المرجع السابق**، ص 78.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة.

يعتبر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من بين أهم الإعلانات التي صدرت بشأن التنمية المستدامة، وذلك باعتبار أنه يسطر الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة و الآليات المهمة لتعزيز أولويات السياسات الاجتماعية و الاقتصادية و الربط بينها، و منحت جميع البلدان مهلة لغاية سنة 2002 بهدف صياغة و وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، كما قام رؤساء و حكومات 147دولة في سبتمبر 2000 بالتوقيع على إعلان الألفية، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم أهداف التنمية المستدامة:[1]

أولا: تحقيق نوعية حياة أفضل.

تحاول التنمية المستدامة من خلال عملية التخطيط و التنفيذ للسياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادي، اجتماعيا و ثقافيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية لا على الجوانب الكمية بشكل عادل و مقبول،و يتم تحقيق هذا الهدف من خلال الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، و تلبية الحاجات الأساسية للأفراد عن طريق توفير فرص العمل، التعليم، العناية الصحية، الخدمات الاجتماعية، السكن و احـــترام حقوق الإنسان و تمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات و عدالة التوزيع في الدخل.[2]

ثانيا: احترام البيئة الطبيعية.

التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعـــــامل مع النظم البيئة على أساس أنها حياة الإنسان.

ثالثا: تعزيز وعي الإنسان بالمشكلات البيئية.

من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة، و تحاول التنمية من هذا الهدف إبراز دور مفهوم التربية البيئية التي تسعى لإعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم و ذلك من خلال فهم النظم البيئية المعقدة التي هم جزء منها.

[1] راتب السعود، **الإنسان و البيئة دراسة في التربية البيئية**، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2004، ص 214.

[2] محمد مراد، **التنمية البشرية المستدامة حالة البلدان العربية**،ندوة بتاريخ 2011/02/11 ص 02.

رابعا: تحقيق الاستغلال و الاستخدام العقلاني للموارد.

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها محدودة، لذلك تحول دون استنزافها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. [1]

خامسا: ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع.

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقيات المختلفة في المجال التنموي و كيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة المجتمع.[2]

سادسا: إحداث تغير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع.

من خلال اعتماد طريقة تسمح بتحقيق التوازن داخل المجتمع مع السيطرة على المشكلات البيئية و وضع الحلول لها.

[1] أمل مهري، **التوجه من الإعلام البيئي الى التوجه الاتصال المسؤول في إطار التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية** ، مجلة العلوم اجتماعية، العدد التاسع عشر، 2014، ص 253.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي ،حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات و التحديات**، قطر، ط 1، 2008، ص 17.

جدول رقم 01-03: يوضح أهداف التنمية المستدامة.[1]

الأهداف الايكولوجية	الأهداف الاقتصادية	الأهداف الاجتماعية
- وحدة النظام الايكولوجي. - حماية القدرة الكامنة. - حماية التنوع البيولوجي. - الاهتمام بالقضايا البيئية ذات الأثر العالمي.	- المحافظة على زيادة معدل النمو. - العمل على تحقيق المساواة و تحسين الكفاءة.	- المحافظة على زيادة معدل النمو. - العمل على تحقيق المساواة و تحسين الكفاءة.

كما نشرت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية عام 1996 تقريرا بعنوان **تشكيل القرن الحادي و العشرون"** ركز على دور التعاون من أجل التنمية حيث تم تحديد سبعة أهداف للتنمية المستدامة مستمدة من الاتفاقيات و القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وتركز هذه الأهداف على ما يلي:[2]

- إنقاص نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة من 1990-2015.
- إلحاق جميع الأفراد بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015.
- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة عن طريق إزالة التفاوت بين التعليم الابتدائي و الثانوي قبل حلول 2015.
- إنقاص نسبة وفيات الرضع بنسبة ثلثين خلال الفترة الممتدة من1990-2015.
- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة الممتدة من 1990-2015.
- توصيل الخدمات الصحية الإنجابية إلى كل من يحتاجونها قبل حلول عام 2015.

[1] محي الدين حمداني، **المرجع السابق**، ص 76.

[2] ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر ص ص136، 137.

- تنفيذ إستراتيجية وطنية للتنمية قادرة على الاستمرار حتى عام 2015.

أما فيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية للفترة 2000- 2015 تتمثل فيما يلي:[1]

1-القضاء على الجوع و الفقر المدقع.

2- تعميم التعليم الابتدائي.

3- تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة.

4- تخفيض معدل وفيات الأطفال.

5- تحسين الصحة النفاسية.

6-مكافحة فيروس نقص المناعة الايدز و الملاريا و غيرها من الأمراض.

7-كفالة الاستدامة البيئية.

8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.

[1] نتالي راميرز جومانيا، **حكومات العالم تطرح 17هدف لمواجهة التحديات العالمية**، مجلة التمويل و التنمية، 2015 ، ص 24.

جدول 01-04: يوضح أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة من 2017-2030: [1]

الكرامة	– القضاء على الفقر. – القضاء على الجوع.
الرخاء	– ضمان حصول على الجميع على الطاقة المستدامة بتكلفة معقولة. – توفير الهمل اللائق. – إقامة بنى تحتية قوية و تشجيع الابتكار. – الحد من عدم المساواة. – ضمان أنماط الاستهلاك المستدام.
الإنسان	– ضمان المعيشة اللائقة. – ضمان جودة التعليم. – تحقيق المساواة بين الجنسين. – ضمان توافر المياه و الصرف الصحي. – جعل المدن و المستوطنات آمنة.
العدالة	– النهوض بالمجتمعات السلمية.
الكوكب	– وقف تغير المناخ. – حماية المحيطات. – ايلاء الاهتمام بالأرض.
الشراكة	– تقوية الشراكة من أجل التنمية المستدامة.

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،مذكرة رقم ثمانية بشان ما بعد التكامل والعالمية أساسيان لخطة التنمية المستدامة لما بعد متوفرة على الموقع **WWW.Unep.org/post2015** ، تم الاطلاع عليها يوم (2015/12/16) على الساعة (45: 10).

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها.

أولا:أبعاد التنمية المستدامة.

أصبحت التنمية المستدامة تعبيرا دارجا في العقدين الأخيرين مع انه تم تقويم هذا المفهوم ليـــعبر عن البعد البيئي والمناخي إلا أن هذا المفهوم يشمل أكثر من ذلك فهو يتطلب السعي لتحقيق العدالة إذ يجب أن تستخدم المصادر بشكل حكيم اخذين بالحسبان الأجيال القادمة،والتنمية المستدامة كمفهوم تحمل في ثناياها أبعاد متكاملة فيما بينها ولا يتحقق بعد من أبعادها دون الآخر وفيما يلي سنتطرق لأبعاد التنمية المستدامة :

- **البعد الاقتصادي:**

يستند البعد الاقتصادي إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى الحدود، والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ويندرج تحت هذا البعد ما يلي:[1]

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- تقليص تبعية للبلدان النامية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و كيفية معالجتها.
- المساواة في توزيع الموارد.
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل.
- تقليص الإنفاق العسكري.

النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي إلى الإضرار بالبيئة وهذا يفرض تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة لتقليل من التلوث قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة ومعالجتها لتفادي أثارها .[2]

[1] خالد مصطفى القاسم، **المرجع السابق**،ص ص 28،29.

[2] عبد الجليل هويدي، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ،العدد التاسع ،2014، ص 219.

- **البعد البيئي:**

إن الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستـــــدامة، و لتحقيقها لابد من الحفاظ على الموارد المادية و البيولوجية و الحفاظ على المحيط و حماية المناخ من الاحتباس الحراري، و البعد البيئي نقصد به حماية الموارد الطبيعية من الضـــــــغوط البشرية و عدم الإفراط في استخدام الأسمدة و المبيدات و غيرها من الوسائل و المواد المضرة بالبيئة.

و كذلك نقصد بها عدم الاستغلال الجائر للـــثروات الطبيعية كمـــصايد الأسمـــاك و الغابات بمستويات غير مستدامة، و تعني ترشيد استهلاك المياه و تحسين كفاءات شبكات المياه و نوعيتها و عدم سحب المياه السطحية و الجوفية إلى درجة كبيرة تحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية. [1]

إن البعد البيئي نقصد به الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية التي تعتبر العمود الفقري للتنمية المستدامة حيث أن كل تحركاتنا و بصورة رئيسية تركز على نوعية و كميـــــة المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، لذلك نحن بحاجة لمعرفة عملية إدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة من أجل الحصول على طرق منهجية لإدارة النظام البيئي للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه.

- **البعد الاجتماعي و الإنساني:**

تتميز التنمية المستدامة من هذا البعد بميزة خاصة للان البعد الإنساني والاجتماعي يشير في معناه إلى العلاقة الموجودة بين الطبيعة والبشر،يركز البعد الاجتماعي لتنمية المستـــــــدامة على أن الإنسان جـــــــوهر التنمية وهدفهـــا الأول و الأخير، والبعد الاجتماعي يحقق العدالة ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات والحصول على التنمية التي تؤثر على حياتهم اليومية بكل شفافية وديمقراطية .[2]

و قد أكدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين القرار 200- 47 وجوب تدعيم الديمقراطية لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ تدابير فعالة ترمي إلى الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في التعليم والحق في المستوى المعيشي ومناصب العمل والخدمات الصحية والتغلب على عدم المساواة وتمكين دور المرأة داخل المجتمع نظرا لدورها

[1] **دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط**، وزارة الشؤون البلدية و القروية، الرياض، ط1، 1426، ص 04.

[2] مقدم عبيدات ،عبد العزيز الأزهر، **التنمية والديمقراطية في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية ،بسكرة ،جامعة محمد خيضر ،العدد العاشر،2007، ص 224.

الذي تقوم به في سبيل تحقيق التنمية المستدامة حيث أطلقت الولايات المتحدة ومنظمة العمل الدولية شعارا عالميا جديد هو "**المرأة شريك أساسي في التنمية**". [1]

- **البعد المؤسساتي :**

تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذي لدولة،التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق الدولة سياستها التنموية سواء الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية، توفر الدولة الخدمات و المنافع لأفراد المجتمع و من ثم فان تحقيق التنمية المستدامة و الترقي المطرد للمجتمعات، و رفع و تحسين مستوى و نوعية حياة الأفراد و تأمين حقوقهم الإنسانية و توفير الإطار الصالح لالتزاماتهم بواجباتهم اتجاه الدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها و إدارتها في أداء وظائفها و مهامها. [2]

- **البعد السياسي:**

التنمية المستدامة ببعدها السياسي تجسد مبادئ الحكم الراشد و إدارة الحياة السياسية بطريقة تضمن الشفافية و المشاركة في اتخاذ القرار، وتنامي الثقة و المصداقية و توالي السيادة و الاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يسهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة.[3]

و الحكم الراشد يتضمن ثلاث ميادين رئيسية هي الحكومة، القطاع الخاص و المجتمع المدني، فالحكومة تهيأ البيئة السياسية و القانونية المساعدة، بينما القطاع الخاص يعمل على خلق فرص العمل و تحقيق الدخل لأفراد المجتمع أما المجتمع المدني فهي للتفاعل السياسي و الاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية.

و الحكم الراشد يقوم على العدالة و المشاركة و الشفافية و الإنصاف، إن تمكين المواطنين و توسيع خياراتهم عن طريق المشاركة في الانتخابات العامة و تفعيل الأحزاب السياسية و ضمان تعددها و تنافسها بالإضافة إلى ضمان حرية العمل النقابي و هذه من أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة و لا يمكن تطبيقها إلا في ظل الحكم الراشد.

---

[1] أسامة بن صادق، **المرجع السابق**، ص32 .

[2] ريدة ديب ، سليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس و العشرون، العدد الأول، 2009، ص ص491،492.

[3] صالح الصالحي، **التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءات الاستخدامية للثروة البترولية**،المؤتمر العلمي الدولي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، سطيف ، جامعة فرحات عباس، 2008، ص 872.

- **البعد التقني و الإداري:**

يهتم هذا البعد بالتحول إلى التكنولوجيات الأنظف و الهدف من هذه التكنولوجيا هو إنتاج الحد الأدنى من الغازات و الملوثات البيئية و استخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفـــايات و إعادة تدويرها.[1]

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

على الرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية بقيت الحاجة الماسة هي تحديد المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى تحقيق التنمية المستدامة داخل الدول، لقد ظهرت مؤشرات قياس التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحـــدة و التي أتت بعدة برامج و من أهمها " **برنامج الأمم المـــــتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة**" في دورتها الثالثة عام 1995.

وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للأمم المتحدة التي أنشأت في ديسمبر عام 1992، إن الغاية من هذا البرنامج التوصل إلى قائمة بمؤشرات التنمية المستدامة حيث يمكن استخدامها في بلدان ذات مستويات مختلفة في التنمية و يحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشرا للتنمية نشرت في أوت من عام 1966في وثيقة تعرف "**بالكتاب الأزرق**" و تشمل هذه المؤشرات مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، بيئية و مؤسساتية.

و للمؤشرات أهمية كبيرة فهي تسمح لمتخذي القرارات و واضـــعي السياسات معرفة ما إذا كانوا في الطريق الصحيح، كما تساعد على قياس مدى التقدم المحقق نحو التنمية المستدامة فالمؤشر هو تعبير عن رقم مطلق أو نسبي أو تعبير لفظي عن الوضع السائد لحالة معينة، و لإعداد مؤشرات جيدة لابد من توفر الشروط الآتية:[2]

- أن يكون دقيقا و قابلا للقياس.
- يمكن التنبؤ به و توقعه.

---

[1] خالد مصطفى القاسم، **دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية المستدامة و إستراتيجية تطوير المجتمعات و البيئة**، المنتدى البيئي الدولي الأول جامعة طالطا، 2006، ص 37.

[2] هاجر بوزيان الرحماني ،بكدي فاطمة، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور و واقع التسيير**،متوفرة على الموقع **WWW.Univ.chelf.dz/uhbc//comdic.2008.PDF.** تم الاطلاع عليها (2016/02/09) على الساعة (56: 10).

- أن يستجيب للتغيرات في حالة معينة من القياس.
- عدم تحيز المؤشر أو تضليله.
- السهولة النسبية لجمع البيانات و استخدامها.
- أن يعكس المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا و بيئيا.

و يمكن اعتماد المؤشرات التالية لقياس مدى تحقيق التنمية المستدامة:

1-المحور الاجتماعي:

المؤشرات الاجتماعية تصف الحالة الاجتماعية أو الوضع الاجتماعي للفرد داخل المجتمع، و يتضمن فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة كالصحة، السكن و التعليم و المحور الاجتماعي يمكن قياسه من خلال المؤشرات التالية:

- **المساواة الاجتماعية:** لقياسها نعتمد على المؤشرين التاليين:

الفقر: و يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر و العاطلين عن العمل.

المساواة في النوع الاجتماعي: و يمكن قياسها من خلال حساب و مقارنة أجر المرأة بأجر الرجل.

- **الصحة العامة:** و تقاس من خلال:

حالة التغذية: و تقاس بالحالة الصحية للأطفال.

الوفاة: و تقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات.

الإصحاح: و يقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.

الرعاية الصحية: و تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية و نسبة التطعيم و نسبة استخدام موانع الحمل.[1]

- **التعليم:** و يقاس وفق مؤشرين هما:

مستوى التعليم: و يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي.

محو الأمية: بنسبة الأفراد الكبار المتعلمين في المجتمع.

- **السكن:** و يقاس بنسبة المساحات المبنية لكل شخص.

[1] ريدة ديب ،سلمان مهنا ، **المرجع السابق**، ص493.

- **الأمن:** و يقاس بنسبة عدد الجرائم المرتكبة لكل 100ألف شخص من سكان المجتمع.
- **السكان:** تقاس عن طريق النسبة المئوية للنمو السكاني.

2- المحور البيئي:

هناك العديد من القضايا البيئية المهمة التي تندرج في إطار الغلاف الجوي و تغيراته و ثقب الأوزون و نوعية الهواء، و يقاس بالمؤشرات التالية:

- **الغلاف الجوي:** و يقاس عن طريق:

التغير المناخي: تحديد انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون.

ترقق طبقة الأوزون: من خلال استهلاك الموارد المستنزفة للأوزون.

نوعية الهواء: و يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء المحيطة بالمناطق الحضارية.

- **الأراضي:** و تقاس عن طريق:

الزراعة: تقاس بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية و استخدام المبيدات و المخصبات الزراعية.

الغابات: مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض.

الحضرنة: مساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية.

التصحر: يقاس بنسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر.

- **المياه العذبة:** و تقاس عن طريق:

نوعية المياه: من خلال تركيبة الأكسجين المذاب عضويا و نسبة البكتيريا المعوية.

كمية المياه: تقاس من خلال المياه السطحية و الجوفية التي يتم ضخها و استنزافها.

- **التنوع الحيوي:** و يقاس من خلال:

الأنظمة البيئية: بنسبة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية.

الأنواع: و يتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

3- المحور الاقتصادي:

يتم من خلال قياس معدل النمو الاقتصادي و كيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، و يقاس بالمؤشرات التالية:[1]

[1] سليمان مهنا، **المرجع السابق**. ص 496.

- **البيئة الاقتصادية:** و تقاس من خلال المؤشرات التالية:

الأداء الاقتصادي: معدل الدخل القومي للفرد وبيئة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

التجارة:و تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات.

الحالة المادية: تقاس من خلال قيمة الدين مقابل الناتج القومي والمساعدات الخارجية.

- **أنماط الاستهلاك:** و تقاس عن طريق:

استهلاك المادة: و تقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج و النمو و المادة، هنا نقصد بها المواد الخام.

استخدام الطاقة: و تقاس عن طريق الاستهلاك النووي للطاقة.

إنتاج و إدارة النفايات: كمية النفايات الصناعية و المنزلية، و نتاج النفايات الخطرة و المشعة و إعادة تدويرها.

النقل و المواصلات: و تقاس بالمسافة التي يقطعها سنويا الفرد مقارنة بنوع المواصلات.

3- المحور المؤسساتي: و يمكن قياسه من خلال المؤشرات التالية: [1]

- إستراتيجية وطنية لتنمية المستدامة.
- تطبيق الاتفاقيات المصادق عليها.
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن.
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000مواطن.
- عدد أجهزة الراديو والتلفزيون.
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي.
- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.

[1] هويدي عبد الجليل، **المرجع السابق** ، ص 222.

استنتاج الفصل الأول :

تمثل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال أحد أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، حيث مرت بعدة مراحل أساسية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، حيث بدأت أهم بوادرها بالظهور مع المجتمعات البدائية الأولى و اعتمدت فيها على وسائل بسيطة، حيث تعتبر الكتابة مرحلة ثورة الاتصال الأولى إلى أن وصلت إلى الانترنت كأبرز مرحلة شهدتها الثورة المعلوماتية و الاتصالية و تطورها و وسائلها مثل الأقمار الصناعية، أجهزة الاتصالات السلكية و اللاسلكية، الحاسوب و غيرها.

استطاعت هذه التكنولوجيا أن تندمج في مختلف المجالات و هذا راجع إلى الخصائص التي تتميز بها مثل الفعالية، العالمية، الشيوع و الانتشار، و تتضح أهميتها داخل المجتمع من خلال آثارها و المزايا التي تقدمها في مختلف المجالات سواء في المجال الاقتصادي، الاجتماعي أو السياسي حيث حلت مختلف المشاكل التي تواجه الأفراد و المجتمعات و ساهمت في رفع الأداء و تحقيق الإنتاج و تضمن الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية و الطبيعية، و تحسن نوعية الخدمات المقدمة للأفراد مثل الصحة و التعليم.

أما فيما يخص التنمية المستدامة فقد عقدت العديد من المؤتمرات لدراسة هذا المفهوم و الذي يعبر بصورة إجمالية عن حق الأجيال القادمة في التنمية، و التخفيف من العبء المفروض على البيئة، و للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص و هي تعبر عن تنمية متوازنة و منصفة و تهتم بدرجة كبيرة بالعنصر البشري، و هدفها الرئيسي هو تحقيق نوعية حياة أفضل للبشر.

و التنمية المتواصلة أو المستمرة عناصرها لا يمكن فصلها عن بعضها البعض و ذلك لشدة التداخل فيما بينها أي (البعد الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي) غير أن المعضلة الرئيسية التي بقيت تواجه التنمية المستدامة تتمثل في كيفية قياسها، فأغلب المؤشرات تضع الدول المتقدمة في قمة الدول التي تتبنى التنمية المستدامة بالرغم من أنها تعتبر من أهم الدول التي تنتج المخلفات الضارة بالبيئة.

الفصل الثانـي:

دور تكـــــــنولوجيا الإعلام و الاتصال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر(2007- 2014).

تمهيـــــــد:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات مرتبطة بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر وتعد الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى مجتمعات أكثر تطور، خاصة مع إصدار إعلان الألفية الصادرة عن المؤتمر العالمي لمجتمع المعلومـــات الذي ركـــز على دور تكنولـــوجيا المعلومـــات و الاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، و حث على إمكانية تسخير هذه التكنولوجيا لبلوغ هذه الأهداف المتمثلة في القضاء على **الفقر، الجوع و تحقيق التعليم الابتدائي للجميع** بالإضافة إلى **تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة و خفض معدلات وفيات الأطفال و تحسين صحة الأمهات و مكـــافحة فيروس نقص المنـــاعة و ضمان استدامة بيئية و إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.**

و قد رافق التطور التكنولوجي الحديث لا سيما تكنولوجـــيا الإعلام و الاتصال ظهور العديد من المفاهيم المختلفة مثل التجارة الالكترونية، التـــعليم الالكتروني، الصحـة الالكترونية و العمل عن بعد و غيرها من المفـــاهيم التي ساهمت في تـــطور المجتمعات و تحقيق التنمية في مختلف المجالات من خلال تسهيل و تسريع الخدمات الاجتماعية للمواطنين داخل المجتمع، فهي تنطوي على فرص هائلة لتنمية الدول خاصة دول العالم الثالث من خلال اختصارها لمسار التنمية و اللحاق بركب الدول المتقدمة في مجال التنمية، و تجاوز الفجوة الرقمية التي تعتبر أهم التحديات التي تواجه الدول النامية، و الجزائر مثلها مثل باقي الـــدول أدركت أن الاستثمـــار في تكنـــولوجيا الإعـــلام و الاتصال سيمكنها من تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

و من هذا المنطلق تطرقنا في هذا الفصل إلى دور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر الذي يحتوي علـــى مبحثين،المبـــحث الأول واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التنمية المستدامة في الجزائر،المبـــحث الثاني الاســـــتثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التنمية المستدامة في الجزائر.

توجهت الجزائر على غرار باقي دول العالم نحو الدخول إلى مجتمع المعلومات و مواكبات التطورات الحاصلة فيه، و ترقية وظائفها بهدف تحقيق التنمية الشاملة، حيث تضمنت سياستها العامة برامج تسعى فيها إلى الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، حيث ركزت جهودها على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال بهدف الاستثمار فيها و محاولة البحث عن موارد جديدة خارج المحروقات و الانتقال من الاقتصاد المادي إلى الاقتصاد اللامادي القائم على المعلومة لتوفير الخدمات للمواطنين بأسرع وقت و جهد.

المطلب الأول: مؤشرات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر.

عملت الجزائر على تطوير بنيتها التحتية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، حيث خطت خطوات لابأس بها، إذ أصبحت نسبة كبيرة من الخدمات تقدم بشكل الكتروني، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب و في هذا الإطار وضعت الجزائر مجموعة الإستراتيجيات و الخطط للدخول إلى مجتمع المعلومات.

أولا- إصلاح قطاع البريد و المواصلات:

من بين أهم الخطوات التي باشرتها الجزائر مع مطلع سنة 2000 تم وضع بعض الهياكل لدعم سياسة الجزائر في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و التي شملت تحويل وزارة البريد و المواصلات إلى وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، بهدف تنظيم قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و إيجاد الآليات المناسبة و الفعالة لإقامة مجتمع المعلومات.[1]

كأحد العناصر الأساسية للتجارة الالكترونية حيث تضم وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال مجموعة من الهياكل مثل مديرية البريد، مديرية الشؤون القانونية، مديرية الموارد البشرية و التكوين، بينما تشرف هذه الوزارة بشكل مباشر على قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات

[1] وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، متوفرة على الموقع الالكتروني www.mptic/dz تم الاطلاع عليها يوم (21-04-2016) على الساعة (13:20).

من خلال المديرية العامة لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و يتمثل عملها الأساسي في إعداد إستراتيجية لتطوير المواصلات السلكية و اللاسلكية و المعلوماتية و بناء مجتمع المعلومات في الجزائر.

ثانيا: جهود الجزائر في مجال البحث و التطوير في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

1 – إنشاء مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني "Cerist":

يعتبر مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني المزود الأول و الرئيسي لشبكة الانترنت في الجزائر، و قد أنشأ بموجب المرسوم 85-56 بتاريخ 16 مارس 1985 ثم تم إلحاقه بالإدارة السامية للبحث العلمي بموجب المرسوم رقم 86-72 بتاريخ رقم 08 أفريل 1986، و هو حاليا تابع لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، و قد تحمل هذا المركز ترقية استعمال المعلومات العلمية في البلاد، و استفاد من تجهيزات الربط بالانترنت و برامج لتكوين المستخدمين الذين يقومون بعملية الاشتراك عبر المركز ليشمل مختلف مؤسسات في كل القطر الجزائري.

2 – إنشاء الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية:

ترمي هذه التجربة إلى إحداث نقلة نوعية في إطار تحقيق و تهيئة مناخ تشريعي و تنظيمي ملائم كمحصلة للتطور الذي يشهده قطاع البريد و المواصلات، و ما أحدث به من تغيير جذري.[1]

و كان الإطار التقديري لمعاينة محور حول جوانب ثلاثة تبنى عليها الحظيرة و التي تنحصر في تكوين مراكز البحث ثم المؤسسات إضافة إلى الحاضنة و الدعم، و يجد الإشارة إلى أن الحظيرة السيبرية " سيدي عبد الله" تتكون من معهد عالي للاتصالات و وكالة انترنت، و كذلك مكاتب لحاضنات المؤسسات التكنولوجية المتقدمة و الذي يتجسد في مشروع قطب تقني و اقتصادي مستقبلي و الذي يلقى الدعم و التمويل من أطراف محلية إضافة إلى الشراكة الدولية بين الجزائر و دول أخرى أمريكا، كندا، فرنسا و كوريا.

[1] منى خلف، **اقتصاد المعرفة في البلدان العربية**، بحث مقدم في مقياس الاقتصاد و تسيير المعرفة، 2009-2010، ص 11.

3 – برنامج إنعاش البحث العلمي 2001–2004:

و في إطار هذا المخطط تم إنشاء أربعة لجان، لجنة الانترنت، لجنة الانترانت، لجنة التعليم عن بعد، لجنة الطب عن بعد، لجنة إنتاج برامج الكمبيوتر، و قد خصص لهذا المخطط ميزانية 12,4 مليار دينار جزائري أي أن أكثر من 50% من الميزانية العامة هي مخصصة لتكنولوجيا الإعـــلام و الاتصال.

4 – إنشاء صندوق دعم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

أسس صندوق دعم استخدام و تطوير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بموجب القانون رقم 08-21 الصادر في 30 ديسمبر 2008 المتعلق بقانون المالية لســـــنة 2009 وضع حيز التطبيق من طرف الحكومة الجزائرية في إطار تمويل النشاطات الهادفة لتطبيق البرنامج الاستراتيجي لمشروع الجزائر الالكترونية، و هو صندوق موجه لتقديم الدعم الكامل أو الجزئي للمشاريع التي يعدها كل شخص عمومي أو خاص يهـــدف إلى تـرقية و استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال. [1]

5 – إنشاء الوكالة الوطنية و إطلاق الأقمار الصناعية:

في جانفي 2002 تم إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية، و في نوفمبر 2002 تم إطلاق القمر " ألسات 1"، و وضعه في مساره حيث نقله إلى مداره الصاروخ الروسي "كوسموس – 3م"، و هو مختص في الاستشعار عن بعد و منذ عام 2004 تربط بين الجزائر و روسيا اتفاقية حول التعاون في مجال التكنولوجيات الفضائية و تطبيقها، كما تجدر الإشارة إلى الاستعداد المستقبلي لإطلاق القمر الصناعي " ألسات 2 و ألسات 3"، و هذه الانجازات تعتبر مساهمة وطنية هامة في حركة التنمية و التكنولوجيا و التطوير خاصة أنه ألحق المركز الوطني للتكنولوجيات الفضائية بأرزيو غرب الجزائر.

6 – جهود شركة سونلغاز:

تجربة أخرى ينبغي الإشارة إليها في هذا المقام، لأنها تحمل خطوة هامة في إطار تسهيل توفير إمكانيات الاتصال لأكبر شريحة في المجتمع، حيث قامت بربط ثانوية " عمر راسم" بالانترنت

[1] صندوق دعم و استخدام و تطوير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، متوفرة على الموقع http://www.elmowatin.dz/index.php?/ang=f تم الاطلاع عليها يوم (18-04-2016) على الساعة (13:16).

يصل حوالي 5,4 ميغابايت، و ذلك باستخدام تكنولوجيا الانترنت بواسطة الكهرباء أي الاستغناء عن الهاتف حيث أن 97% من السكان يتوفر لديهم الاشتراك بالكهرباء.

7- انخراط المؤسسات الجزائرية في أوميديس:

انخرطت 70 مؤسسة صغيرة و متوسطة جزائرية في القاعة الإعلامية أوميديس، التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لفائدة الشركات الصغيرة و المتوسطة للبحر الأبيض المتوسط في إطار خلق مؤسسة معلوماتية متوسطية من بينها المؤسسات الجزائرية، يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل المشـــروع و يرمي إقامة شبكة للشركات المتوسطية عبر الانترنت و التي سيتم إيصالها بالشبكة الأوروبية لتبادل المعلومات.

8 – اتفاقية أوراكل مع سونطراك و البريد:

حيث تتمثل في اتفاقيتين مع مجموعة أوراكل الأمريكية و التي تعتبر من كبـــــار الرواد العالميين في مجال البرمجيات و قد ارتبطت مجموعة أوراكل في الاتفـــــاقية الأولى مع المـــــدرسة الوطنية للبريد و المواصلات، بغية تحقيق أوراكل unversity و تعمل على ضبط و تنظيم مختلف البرامج الحكومية في مجال التقنيات الحديثة الخاصة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال في حوالي 12 مؤسسة للتعليم العالي، و في هذا الإطار التزمت أوراكل بتقديم العديد من التجهيزات المختلفة للإعلام الآلي.[1]

أما الاتفاقية الثانية فقد ربطت هذه الشـراكة بين مؤسســـــة سونطراك و أوراكل للمرة الأولى على مستوى إفريقيا، حيث منح مركز سونطراك شهادة مطابقة مكنته من الوصول إلى تقديم خدمات في مجال التكوين في المنتجات التكنولوجية.

و الهدف من هذه التجارب في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال التي مهدت لإطلاق الجزائر مشـروع أو مبـادرة الجـزائر الالكـترونية من طـرف وزارة البريـد و تكنولوجيا الإعــلام و الاتصال، نظرا لفوائد و مميزات هذه التكنولوجية داخل المجتمع، و تم إشراك العديد من الفواعل مثل الإدارات العمومية، المتعاملين الاقتصاديين، الخواص، الجامعات، مراكز البحث و الجمعــيات

[1] منى خلف، **المرجع السابق**، ص 11.

المهنية الـتي تنشط في مجـال العلوم و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، حيث تضمن مشروع الجزائر الالكترونية على المحاور التالية:[1]

- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الإدارات العمومية.
- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على مستوى المؤسسات.
- تطوير الإجراءات و الآليات التحفيزية الكـفيلة بتمـكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات و شبكات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- دفع التطور الاقتصادي المعتمد على المعرفة.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع.
- تطوير القدرات البشرية.
- تدعيم البحث في مجال التطوير و الإبداع.
- تأهيل الإطار القانوني، التشريعي و التنظيمي.
- المعلومة و الاتصال.
- تثمين التعاون الدولي.
- آليات التقييم و المتابعة.
- الإجراءات التنظيمية.
- الموارد المالية.

[1] عبد القادر بلعربي ،نسيمة لعرج مجاهد و آخرون، **تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة سعيدة، ص 07.

أما فيما يخص أهداف مشروع الجزائر للحكومة الالكترونية 2009-2013 ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين و أن تكون متاحة للجميع و ذلك لتبسيط الإجراءات الإدارية التي يسعى من خلالها الحصول على وثائق أو معلومة، و مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد.

كما تسعى إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات الحياة، و كذلك تجسيد على أرض الواقع مبدأ العدالة و المساواة، و تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من الموظف بالإضافة إلى حماية المجتمع من آفة الجريمة المنظمة و بالأخص العابرة للحدود، و كذا ظاهرة الإرهاب التي تستعمل غالبا تزوير و تقليد وثائق الهوية كوسيلة لانتشارها.[1]

[1] عبد القادر بلعربي ،نسيمة مجاهد لعرج و آخرون، **المرجع السابق**، ص 08.

شكل رقم 02-01: يوضح البرنامج التطويري للحكومة الالكترونية في الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع عادل غزال، (**الحكومة الالكترونية في الجزائر و النفاذ إلى مجتمع المعلومات**)، الملتقى الوطني الثامن حول مستقبل ثقافة المعلومات و الاتصال لدى الشباب في الجماعة بين صناعة المجتمع الجماهيري و المعلومات، 08-09 نوفمبر 2014.

ثالثا– البنة التحتية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر:

أولا– أجهزة الحاسوب:

بهدف ترسيخ مجتمع المعلومات سعت الجزائر إلى تطبيـــــق مجموعة من الاستراتيجيات من أجل تعميم استخدام الحاسب الآلي، جسدت الجزائر مشروع أسرتي الأول و أسرتي الثاني:

برنامج أسرتي الأول:

يعد من المبادرات الايجابية لتعميم المعلوماتية في الجزائر، حيث يهدف لتمكين كل أسرة جزائرية من الحصول على حاسب آلي و ذلك في آفاق سنة 2010، كما يعد هذا البرنامج كوسيلة لرفع معدل وصول المجتمع إلى الشبكة المعلوماتية العالمية بحكم توفر العرض على التوصيل بشبكة الانترنت بتقنية ADSL، و لكن هذه العملية شهدت تعثرا لأسباب متعلقة بتمويل العملية من طرف البنوك، بالإضافة إلى العديد من الانتقادات التي وجهت لهذا البرنامج بسبب طابعه التجاري، لأن هذه المبادرة من المفترض أن تلقى الـــــدعم من طرف الـــــدولة لتصبح الأسعار في متناول الجميع، بما في ذلك الفئات ضعيفة الدخل.

برنامج أسرتي الثاني:

يهدف هذا المشروع إلى ربط كل المؤسسات التربوية بالتكنولوجيا الحديثة، و تزويد الأساتذة بأجهزة كمبيوتر محمولة و الربط بالانترنت بالتقســـيط، و أشـــار وزيـــر البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال " موسى بن حمادي" أن الاتفاقية التي وقعتها وزارة البريد مع وزارة التربية ستسمح بإعادة مشروع أسرتك، و من جهة أخرى أوضح وزير التربية الوطنية السيد " أبو بكر بن بوزيد" أن التكنولوجيات الحديثة أصبحت أكثر من ضرورية في قطاع التعليم و التي ستساهم في تحسين التعليم و كذا تكوين الأساتذة و العمال الذين يفوق عددهم 630 ألف عامل. [1]

ثانيا– سوق الاتصالات في الجزائر :

لقد أصبحت سوق الاتصالات الجزائرية سوقا متعددة المتعاملين، إذ بلغ عدد متعاملين الهاتف الثابت و هما الشركة الجزائرية للاتصالات و نشاطها متوقف حاليا و اتصالات الجزائر و هي شركة

[1] وزارة البريد و التربية توقعان على أسرتك 02، متوفرة على الموقع http://www.elkhabr.com/at/watan/271096 تم الاطلاع عليها يوم (18-04-2016) على الساعة (12:56).

اقتصادية عمومية ذات أسهم، وقـــد تم تأسيســها في أوت 2011، و قد أنجزت هذه الشركة استثمارات قدرت بـ 77,4 مليار دينار جزائري أي حوالي 1,06 مليار دولار.

أما فيما يخص متعاملين الهاتف النقال فهناك ثلاث متعاملين:

1 – أوراسكوم تليكوم الجزائر جيزي OTA:

أوراسكوم تليكوم هي شركة مصرية ظهـــــــرت منذ فترة وجيزة و اكتسحت مجالات الاتصال في دول إفريقيا و الشرق الأوسط، و تعتبر **جيزي** التسمية التجارية التي تستخدمها أوراسكوم للاتصالات في شبكة GSM في الجزائر و بمجرد انطلاقها رسمت أوراسكوم أولويتها الإستراتيجية في تطوير شبكتها بتكنولوجيا عالية و تغطية 48 ولاية قبل نهاية أوت 2003 بحصة سوق 46% أكثر من 15 مليون مشترك و مشتركة قبل نهاية 2010، كما تمكنت جيزي من تحقيق أكثر من 16 مليون مشترك سنة 2011.[1]

2 – اتصالات الجزائر موبليس ATM:

هي ثاني شبكة للهاتف المحمول للجزائر تأسست عام 2003 كفرع للمؤسسة العمومية اتصالات الجزائر التي تمتلك و بنسبة 100 %، و هي تقدم خدمات الانترنت للجيل الثـــالث و تم تدشين في ديسمبر 2004 بالشراكة مع شركة **هواوي** الصينية للتكنولوجيا الحديثة، و تمتلك موبليس 4200 محطة تغطية بحيث تغطي 97% من مساحة الجزائر و مع نهاية عام 2010 أصبح لدى موبليس 11 مليون في خدماتها المختلفة.[2]

3 – الوطنية للاتصالات أوريدو WTA:

هي فرع من مجموعة الشـــــركة الوطنية الكويتية، و هي مؤسسة تعمل في الجزائر في مجال الاتصالات بالهاتف النقال، يبلغ عـــــدد مشتركيها 8,5 مليون مشترك، و بلغت حصة أوريدو في سوق الهاتف النقال في الجزائر بعد عرضها المالي المقدر بـ 421 مليون دولار.

---

[1] معلومات عن شركة اتصالات جيزي، متوفرة على الموقع http://www.mtpic.dz/ar/ تم الاطلاع عليها يوم (06-04-2016) على الساعة (14:20).

[2] معلومات عن شركة موبليس، متوفرة على الموقع http://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع عليها يوم (06-04-2016) على الساعة (14:55).

ثالثا- شبكة الانترنت في الجزائر:

ارتبطت الجزائر بشبكة الانترنت في شهر مارس 1993 عن طريق مركز البحث الإعلام العلمي و التقني CERIST التابع لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، حيث عرفت الجزائر منذ ذلك الحين تقدمت تدريجيا نحو تقدم الانترنت و تعميمها، حيث بدأ أول اتصال بانترنت عن طريق ايطاليا و تم الربط بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدرة تصل إلى 1 ميغابايت في الثانية لترتفع قدرة الانترنت في الجزائر من شهر مارس 1999 إلى 2 ميغابايت في الثانية.[1]

لكن ما ميز الانترنت في الجزائر هو لأن الاشتراك يقتصر على الهيئات أغلبها من القطاع العمومي مثل التعليم العالي، القطاع الطبي و بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، و أن الانترنت فائق السرعة ADSL انطلقت في الجزائر سنة 2003، و نشير إلى أنه في بداية 2007 أطلقت مؤسسة اتصالات الجزائر خدمة جديدة للانترنت فائقة السرعة تستعمل فيها تكنولوجيا Wimax و تعتبر الجزائر أول دولة في إفريقيا تستعمل هذه التكنولوجيا المتطورة.

و أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية في تقريرا لها نشرته في أكتوبر2006 أن السوق الجزائرية في قطاع الاتصالات شهدت طفرة غير مسبوقة خلال عام واحد، و أن عدد مستخدمي شبكة الانترنت قد بلغ ثلاثة ملايين مستخدم بحلول 2006 في حين بلغ من يستخدم الانترنت عالي السرعة ADSL 700 ألاف شخص، على الرغم أن مؤشرات استخدام الانترنت في الجزائر واعدة و في تحسن كل سنة غير أنا لازالت تحتل مراتب متأخرة في هذا المجال.

فحسب التقرير الذي أصدره المنتدى الاقتصادي الدولي فقد احتلت الجزائر المرتبة 113 (2009-2010)، من بين 133 دولة في العالم مشيرا إلى أن الجزائر تراجعت بستة مراتب كاملة في سنة واحدة حيث احتلت المركز 88 خلال (2007-2008)، و المرتبة 108 في (2008-2009)، لتصل المرتبة 118 سنة (2011-2012)، و المرتبة 131 في سنة (2012-2013).[2]

[1] الطيب مصطفاوي، محمد أمين بونيف، **خدمات التوظيف الالكتروني نموذج لتقييم مواقع التوظيف بالجزائر**، جامعة المسيلة، ص05.

[2] وزارة التخطيط و التعاون الدولي، **تقرير التنافسية لقطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات**، 2012-2013، ص ص 02،01 .

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تفرضها العولمة بالإضافة إلى المؤسسات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، تأتي الحاجة الماسة إلى وضع أنسب السياسات و الاستراتيجيات بهدف التكيف و تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة بأبعادها المختلفة اقتصاديا، اجتماعيا و بيئيا و محاولة تحسين الأوضاع داخل المجتمع و لإبراز واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر لابد من دراسة قياسية للأبعاد الرئيسة الثلاث للتنمية المستدامة المتمثلة في البعد الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي.

أولا- البعد الاقتصادي:

إن الأزمات الخانقة التي مست الجزائر في نهاية العقد المنصرم أدت إلى تبني مجموعة من البرامج من أجل معالجة هذه الاختلالات، حيث باشرت في تطبيق مجموعة من البرامج الإنمائية امتدت من سنة (2001-2014)، بهدف تحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة و ركزت فيها على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدماتية، و تتمحور هذه البرامج على ما يلي:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

برنامج الإنعاش الاقتصادي يستند إلى الأسس الفكرية لتوجهات المدرسة الكنزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق الحكومي، حيث تسمح آلية تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار مما يؤدي إلى تحقيق نمو في الاقتصاد الوطني و تقليص حجم البطالة.[1]

[1] عثمان علام، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة 25-28 جانفي 2015، ص ص 02،03.

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 525 مليـــــار دينار جزائري أي ما يعادل 7,5 مليـــار دولار و أضيف له غلاف مالي أخر فاق 5 مليار دينار جزائري.[1]

و التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 يوضحه الجدول التالي: [2]

جدول رقم 02-01: يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	النسبة المئوية
أشغال كبرى و هياكل قاعدية.	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	%40,1
تنمية محلية و بشرية.	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	%38,8
دعم القطاعـــات الفلاحـــــية و الصيد البحري.	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	%12,4
دعم الإصلاحات.	30,0	15,0	--	--	45,0	%8,6
المجموع.	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خصص له أكبر مبلغ مالي، حيث استفاد هذا البرنامج من غلاف مالي قدر بـ 210,5 مليار دينار جزائري، كما نلاحظ أن قطاع التنمية المحلية و البشرية هو ثاني قطاع أولت له الدولة أهمية كبيرة حيث خصص له مبلغ قدره 204,2 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى قطاع الملاحة و الصيد البحري

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 243.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2001-2004**، ص 87.

الذي نال مبلغ مالي قدره 65,4 مليار دينار جزائري، أما الباقي فخصص لدعم الإصلاحات داخل الدولة .

ومن خلال هذا البرنامج حققت الجزائر مجموعة من النتائج التي يمكن أن نوضحها فيما يلي:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي ما يعادل 3,700 مليار دينار جزائري، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2,350 مليار دينار جزائري من الإنفاق العمومي، و تراجع في حجم البطالة من 29% إلى 24%.[1]
- إنشاء الآلاف من المنشآت القاعدية و بناء الآلاف من المساكن الجاهزة.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر ب 3,8 في المتوسط خلال الفترة.
- تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دينار جزائري إلى 911 مليار دينار جزائري خلال سنة 2003.

2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009:

تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة الاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية رئاسية ثانية، مما وفر مناخ ملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام حيث استكملت جهود التنمية الشاملة و شهدت هذه الفترة تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت 38,5 مليار دولار للبرميل سنة 2004، وتمحورت السياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم النمو حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية: [2]

- ✓ تحفيز الاستثمار و رفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ تحديث و تطوير شبكة البنى التحتية.
- ✓ تعزيز قدرات الأفراد و تحسين معيشتهم.
- ✓ تحديث و توسيع الخدمات.

[1] عثمان علام، **المرجع السابق**، ص 05.

[2] عمر عبو ، هدى عبو، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2007، ص 10.

✓ تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة و إعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.

و بهدف تجسيد هذا البرنامج خصص له غلاف مالي قدر ب 4202,7 مليار دينار جزائري و هو ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي وفيما يلي نوضح التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي :[1]

جدول رقم 02-02: يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

البرنامج	المبالغ المخصصة	النسبة %
برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان	1908,5	%45,5
برامج تطوير الهياكل القاعدية	1703,1	%40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	%8
برنامج تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203,9	%4,8
برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	%1,2
المجموع	4202,7	%100

يوضح الجدول أعلاه أن القـــطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي هي القطاعات التي تسعى إلى تحسين الظروف المعيشية حيث خصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر بـ 1908,5 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى برنامج لتطوير الهياكل القاعدية الذي استفاد هو الأخر بمبلغ قدره 1703,1 مليار دينار جزائري المتمثل في الأشغال العمومية و النقل و قطاع التهيئة العمرانية، بالإضافة إلى برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي خصص له مبلغ 337,2 مليار دينار جزائري.

[1] رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي متوفرة على الموقع www.cg.gov.dz/Psre تم الاطلاع عليها يوم (13-03-2016)، على الساعة (13:04).

أما فيما يخص برنامج تطوير و تحسين الخدمة العمومية مثل الداخلية، العدالة و المالية بالإضافة إلى برنامج تطوير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الذي استفاد من 50 مليار دينار جزائري من البرنامج.

وفي ظل تحقيق تنمية متوازنة و شاملة تتميز بالإنصاف من خلال تعزيز العدالة و المساواة و تقليص الفوارق بين الأفراد و إتاحة فرص متكافئة، اهتمت السلطات العمومية بالمناطق الداخلية و الصحراوية التي تعاني من تخلف كبير تم اعتماد برنامجين أساسيين خلال هذه الفترة، يهدف إلى تسريع وتيرة التنمية حيث اعتمدت الجزائر على برنامج تكميلي في جانفي 2006 لفائدة ولايات الجنوب و اعتماد برنامج تكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا في فيفري 2006.

3- البرنامج الخماسي 2010-2014:

اعتمد برنامج توطيد النمو الخاص بالفترة 2010-2014 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 21,14 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 2,86 مليار دولار.[1]

و هذا ما يعكس حرص الحكومة على تثمين و تطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و تنافسه و تحضيره للاندماج في الاقتصاد العالمي، و يهدف إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 و تتمحور السياسات المعتمدة في هذا البرنامج على: [2]

- ✓ الحد من البطالة عبر خلق ثلاث ملايين منصب عمل.
- ✓ دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد.
- ✓ ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام للاستثمار.
- ✓ تطوير الإدارة و تفعيل آليات الحكم الجيد.

[1] سمير شرقرق، **دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو و التشغيل في الجزائر 2001-2013** ، مجلة أبحاث في الاقتصاد و التسيير، العدد الثالث عشر، 2014، ص 23.

[2] علام عثمان، **المرجع السابق**، ص 07.

✓ تثمين المـــوارد الطـــاقوية و المنـــــجمية، دعم القـــطـــاع الفلاحـــي، ترقيـــة السيـــاحة و الصناعة التقليدية .

و التوزيع القطاعي لهذا البرنامج يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:[1]

جدول رقم 02-03: يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014.

القطاع	المبالغ المالية المخصصة	النسبة %
التنمية البشرية	10,122	%49,5
تطوير البنية التحتية	6,448	%31,5
تحسين الخدمة العمومية	1,666	%8,1
التنمية الاقتصادية	1,566	%7,6
الحد من البطالة	360	%1,7
البحث العلمي	250	%1,6
المجموع	20,412	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن هذا البرنامج أولى أهمية كبيرة للاستثمارات العمومية خاصة فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية و هي **التعليم، الصحة و العيش اللائق،** حيث خصص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى المجالات التنموية الأخرى كالبنى التحـــتية و الخدمة العمومية و التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى برنامج الحد من البطالة و تحسين الخدمات العمومية بمبلغ 1,666 مليار دينار جزائري، و كذا تحسين البحث العلمي الذي يعتبر من أهم البرامج التي أولت لها الدولة أهمية باعتباره من المؤشرات الهامة الدالة على التنمية.

[1] بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

ثانيا–البعد البيئي.

تعد مكافحة التلوث من ضمن أولويات و انشغالات الدولة الجزائرية، نظرا لآثارها السلبية و انعكاساتها على صحة المواطن و يتضح هذا من خلال الأمراض المتنقلة بسبب التلوث بمختلف أشكاله، و يظهر اهتمام الدولة الجزائرية بالبيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال تشريعاتها للنصوص القانونية و الإستراتيجية للحد من ظاهرة التلوث و تقليص الأخطار الناجمة عنه و المشاكل المرتبطة به.

1- التطور التشريعي لحماية البيئة في الجزائر:

و في هذا الإطار عرفت الجزائر مجموعة من القوانين لتوضيح أهمية البيئة كعنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة و من بين هذه القوانين نجد:

- ✓ **قانون رقم 01–19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.[1]**

يهدف هذا القانون إلى تحديد كيفيات تسيير النفايات و مراقبتها و معالجتها، و هذا ما نصت عليه المادة الأولى، أما المادة الثانية حددت مجموعة من المبادئ التي يرتكز عليها تسيير النفايات و مراقبتها.

- ✓ **قانون رقم 01–20 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة.[2]**

حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على التوجيهات و الأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة و مستدامة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها،**الجريدة الرسمية**، العدد السابع و السبعون، المؤرخة في 15 ديسمبر 2001، ص 10.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**، العدد السابع و السبعون، المؤرخة في 12ديسمبر 2001، ص 19.

- ✓ **قانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل و تثمينه.[1]**

يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام المتعلقة بحماية الساحل و تثمينه و هذا ما نصت عليه المادة الأولى، أما المادة الثانية فقد حددت مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالساحل كمفهوم الشريط الساحلي، الكثبان، الحاجز، الرصف، المستنقع و غيرها من المفاهيم.

- ✓ **قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.**

يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و هذا ما أشارت إليه المادة الأولى، أما المادة الثانية حددت مجموعة من الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها في إطار حماية البيئة مثلا ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة و العمل على ضمان إطار معيشي سليم، و ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة و كذلك استعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء.

- ✓ **قانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.[2]**

يهدف هذا القانون إلى سن قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، أما المادة الثامنة حددت قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث مثل مبدأ الحيطة و الحذر.

- ✓ **قانون 08-18 المؤرخ في 20 جويلية 2008 يعدل و يتمم القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985 و المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها.[3]**

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتعلق بحماية الساحل و تثمينه، **الجريدة الرسمية**، العدد العاشر، المؤرخة في 05 فيفري 2002، ص 25.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار و الكوارث في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**، العدد الرابع و الثمانون، المؤرخة في 29 ديسمبر 2004، ص 13-15.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-18 المؤرخ في 20 جويلية 2008 يعدل و يتمم القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985، المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها، **الجريدة الرسمية**، العدد الرابع و الأربعون، المؤرخة في 03 أوت 2008، ص 03-04.

حيث تضمن هذا القانون حماية الصحة و ترقيتها حيث حدد مفهوم المـــواد الصيـــدلانية و غيرها من المواد الطبية الأخرى.

2- الإجراءات المتبعة لحماية ا لبيئة في الجزائر.

يمكن تحديد أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

✓ **في مجال التصحر:**

امتدادا و تطبيقا لأعمال مؤتمر "**قمة الأرض**" و ما عالجه من قضايا بيئية أهمها مشكلة التصحر قامت الجزائر بتخصيص مبالغ معتبرة للحد من التصحر، حيث تم تخصيص 800 مليون دولار سنويا لتنفيذ هذا المشروع و تم استرجاع ما يقارب ثلاث ملايين هكتار من ضمن سبعة ملايين هكتار كانت مهددة منذ 1996 بفضل حملات معالجة الأراضي القاحلة عن طريق التشجير كما عقدت عدت مؤتمرات و اتفاقيات و ورشات عمل بشأن هذه الظاهرة، و نظرا للمقترحات التي قدمتها الجزائر في مجال البيئة و مجال التصحر عين وزير الجزائر سفيرا لمنظمة **صحاري العالم** لسنة 2006 و تمثل برنامج هذه المنظمة في تنظيم العـــديد من المؤتـــمرات العالمية منها **التكنولوجيات و التصحر، و ملتقى حـــول المـــرأة و التصحر، ملتقى باريس مع اليونسكو حول التراث العالمي و التصحر، مؤتمر التنوع البيولوجي في البرازيل،** كما تم **عقد القمة العالمية الكبرى للتصحر** في الجزائر.[1]

✓ **في مجال التلوث الجوي:**

اتخذت الجزائر عدة إجراءات للتقليص من أخطار التلوث الجوي كتمويل عدة مشاريع للتزويد بمحطات مراقبـــة نوعية الـــهواء على مســـتوى العديد من نقـــاط القطر الجـــزائري و اختيار أنواع من الوقود الخالية من الملوثات و التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة (الكهرباء، الطاقة الشمسية، غاز البترول المميع كغاز وقودي، البنزين الخالي من الرصاص). بالإضافة إلى أن سونطراك استثمرت في 272 مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة كما تنفذ الجزائر برنامج واسع و مخصص لحماية الجو (برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون و تشجيع

[1] شراف براهيمي ، **البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري 2001 – 2010 ،** مجلة الباحث ، العدد الثاني عشر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،ص102.

الاقتصاد في الطاقة)، كما تبنت الدولة سياسة غلق المصانع المسببة للتلوث و الضارة بصحة الإنسان كغلق وحدة زهانة بمعسكر في 2008 المفرزة للأميانت، بعد غلق وحدة مفتاح بالبليدة حيث تبين أن هذه المادة تتسبب في السرطان.

✓ **في مجال تلوث المياه و البحر و المناطق الشاطئية:**

بادرت الجزائر باعتماد خطة للتهيئة الشاطئية إضافة إلى ذلك الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية، و تأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء و يقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية و المتعلق بتجديد و توسيع منشئات التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار جزائري، أنجزت منه نسبة 50%. [1]

✓ **في مجال النفايات الحضارية و الصناعية:**

تعتمد الجزائر على خطة للتخلص من النفايات الخطيرة حيث أصدرت قانون عام 2001 للتقليص من حجم المخزونات و خطر المنتوجات السامة و فرض غرامات على من يقومون بتلويث البيئة، و عمليات معالجة النفايات و تشجيع المشاركة في الحفاظ على البيئة بمحاولة إزالة كمية النفايات التي تفرزها كالزئبق و الزنك و بقايا النفط و يستوجب ذلك استخدام تكنولوجيا حديثة تتوافق مع المقاييس البيئية، و قد تم إبرام حوالي 60 عقـــد خاص بالبيئة و الأداء الاقتصادي سنة 2005 بين وزراة البيئـــة و المشاريع العاملة في مجـــال الغذاء و الصناعة، و فيما يخص النفايات الحضارية تم اتخاذ إجراءات لمحاولة التقليل من أضـــرارها و ذلك بقرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي تم منحه من طرف البنك الإسلامي لولاية الجزائر.

[1] شراف براهيمي، **المرجع السابق**، ص 203.

✓ **في مجال التنوع البيئي:**

في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية استفادت الجزائر من الدعم التقني و المالي من طرف الصندوق العالمي للبيئة، يتجسد في وضع مخطط تسيير منـــــطقة سهل **قرياس بسكيكدة** من أجل الاستعمال العقلاني لموارد المنطقة المحيطة.

و الهدف من هذا المشروع هو المحافظة على التنوع البيئي الموجود في حالة خطر تلك المناطق، إذن فالمشاريع المقدمة من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية تمثل المحرك للإجراءات التشريعية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية حيث تم في عام 2008 توقيع اتفاقية للتحسيس حـــول التنـــوع البيئي، و قد أكد وزير البيئة و تهيئة الإقليم أن الأمر يتـــــعلق ببرنامج وطني موجه إلى جميع السلطات الوطنية ذات الطابع الوطني و الجهوي و المحلي بهدف التحسيس و إدراج ثقافة التنوع البيئي داخل المشاريع و المجتمع ككل.

3- تجربة الجزائر لحماية البيئة من خلال الجباية الخضراء:

سعت الجزائر منذ سنة 2002 إلى إيجاد إجراءات مالية لمحاربة التلوث و التقليل منه، لذا أصدرت ما يسمى بقانون الجباية البيئية و الذي تناول الأنشطة الملوثة التالية:

✓ **جباية تسيير النفايات الحضارية الصلبة:** و تشمل ما يلي:[1]

✓ **جباية النفايات الحضارية:** منها رسم رفع النفايات المنزلية.

✓ **جباية تسيير النفايات الصناعية:** منها الرسم على الأنشطة الملوثة و الخطيرة، رسم تحفيزي لتشجيع على عدم تخزين النفايات الخاصة أو الخطيرة، و رسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا.

✓ **جباية تسيير النفايات المرتبطة بالأنشطة الاستشفائية و العيادات الطبية:** منها رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايـات المرتبطة بأنشـطة العلاج في المستشفيات و العيادات الطبية.

✓ **جباية تسيير التلوث الجوي:**

[1] كمال رزيق، **دور الدولة في حماية البيئة** ، مجلة الباحث العدد الخامس، جامعة البليدة، ص 102.

- **جباية التلوث الجوي الناتج عن حركة مرور السيارات أو الناتج عن الوقود:** مثل الرسم على الوقود.
- **جباية التلوث الجوي الناتج عن الصناعة:** منها الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي.

✓ **جباية تسيير التلوث المائي:**

منها الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.

قال وزير البيئة شريف رحماني 2002:" لقد اتفقنا مع أصحاب المؤسسات أن يدفعوا مبلغا معينا من المال نظيرا لما يقومون به من تلويث إذا تجاوزت مخلفاتهم الحد المسموح به حتى يساهموا بطريقة ما في تحمل تكاليف إعادة التأهيل البيئي".

ثالثا- البعد الاجتماعي.

تعتبر القضايا الاجتماعية من أهم المسائل التي تعالجها التنمية المستدامة، إذ تعكس القضايا الاجتماعية نوعية الحياة و المشاركة العامة و المساواة الاجتماعية، الإنصاف، التوزيع العادل للموارد الطبيعية و إتاحة الفرص و اتخاذ القرارات و تتضمن بدرجة كبيرة الحصول على العمل و الخدمات العامة داخل المجتمع، و لإبراز التنمية المستدامة من بعدها الاجتماعي في الجزائر لابد من دراسة قياسية للقضايا التنموية التالية **المساواة الاجتماعية، التعليم، الأمية، الفقر و الرعاية الصحية.**

1- المساواة الاجتماعية في الجزائر:

في شهر ماي 2013 اعتمد وزراء منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية توصية بشأن المساواة بين الجنسين في التعليم و التوظيف و غيرها بهدف تعزيز العدالة الاجتماعية و دعم النمو من خلال تمكين المجتمعات من الاستفادة بصورة أفضل من كافة الطاقات البشرية.

و هذا ما عملت عليه الجزائر من خلال تركيزها على الدور الكبير الذي تقوم به المرأة داخل المجتمع، يظهر هذا من خلال الاستراتيجيات التي تعمل على تنمية و تطير قدرات المرأة داخل المجتمع بهدف تحقيق مبدأ تكافئ الفرص و تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية بين الجنسين، و قد اعتمدت الجزائر بهذا الشأن على:[1]

أ- **السياسة الوطنية بشأن المساواة و تمكين المرأة من خلال:**

- إدماج الطرح الخاص بالنوع الخاص في كافة البرامج الوطنية.
- إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي و المهني للنساء.
- تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية و حماية الفئات المحرومة.
- و ضع الآليات و الهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة و تدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن و الأرياف.

[1] عائشة عبد السلام، **دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية** ، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، 2009، ص 14.

- مكافحة العنف ضد النساء و تقليص هذه الظاهرة من خلال وضع سياسة وقائية و اتخاذ الإجراءات للتكفل بالضحايا.

ب- مواصلة مراجعة المنظومة التشريعية الوطنية و تكييفها مع الالتزامات الدولية.

ت- الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء و المخطط التنفيذي للإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء للفترة (2007-2011).

ث- الإستراتيجية الوطنية للترقية و إدماج المرأة و مخططها التنفيذي للفترة (2009-2014).

ج- البرنامج الوطني المغلق بتنظيم طلب فترة ما قبل الولادة و ما بعدها و طب المواليد حديثي الولادة.

ح- الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية.

خ- برنامج التجديد الريفي (2007-2013).

إن المساواة بين الجنسين و حماية المرأة من كل أشكال التمييز من المبادئ المكرسة في القانون الجزائري، فبموجب المادة 29 تنص على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون، و لا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود نسبه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي، و للمرأة نفس الأهلية القانونية للرجل فيما يتعلق بالتصرف بالملكية أو المعاملات التجارية من بيع أو شراء أو رفع دعوى و الدفاع عن النفس أمام المحاكم، و حق في إبرام عقد العمل و الأجر، كما لها الحق في الانتخاب و الترشح مكفول دستوريا و قانونيا.

2-الرعايا الصحية في الجزائر:

تعتبر الصحة من المؤشرات الأساسية التي تعتمد لقياس التنمية المستدامة و حالات تردي الأوضاع الصحية تؤثر بدرجة كبيرة في النمو و التنمية، حيث نص المبدأ الأول من **إعلان ريو** حول البيئة و التنمية على أن " **البشر يقع في صميم اهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة و يحق لهم أن يحيوا حياة صحية و في وئام مع الطبيعة".** [1]

و تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تطوير أنظمتها الصـــــــحية و هذا واضح من خلال البرامج المعتمدة 2001-2014، و الإنفاق الحكومي، حيث خصصت الجـــزائر حوالي 4,3 من الإجمالي الداخلي الخام ما يعادل بين 2,5 و 3,6 مليار دولار خـــــلال السنوات الأخيرة، وخصص لها قانون المالية في 2013 ما يعادل 3,8 مليار دولار، حيث استـــــفاد قطاع الصحة من مخطط الإنعاش الاقتصادي من غلاف مالي بلغ 14,7 مليار دينار جزائري موجهة لإعادة تأهيل منشئات القطاع و بناء مستشفى و إتمام بناء مركز لمكافحة السرطان بعنابة.

كما استفاد قطاع الصحة من برنامج دعم النمو الاقتصادي من 244 مليار دينار من الاستثمار العمومي موجهة لانجاز حوالـي 800 منشـأة منها 20 مستشـفى بـ 200 سرير و 70 مستشفى آخر بأقل من 200 سرير و مركز تشخيص و 133 عيادة متعددة الخدمات.

ومن جهته خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 غلاف مالي قدره 619 مليار دينار يهدف إلى إقامة نحو 1600 منشأة طبية و مراكز متخصصة، عيـــــادات متعددة الخدمـــات و قاعات العلاج، أما فيما يتعلق بتكوين ممارسي الصحة إنشاء 17 مدرسة للتكـوين شبه الطبي و الهدف من هذا البرنامج تقليص الفوارق في تقديم الخدمات الصحية بين ولايات الوطن.[2]

---

[1] الياس بومعراف ، عماري عماري ، **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ، 2009-2010، ص ص27،28 .

[2] عياش بلعاطل ، سميحة نوي ، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014** ،مؤتمر دولي حول تقييم أثار برنامج الاعتمادات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 11-12 مارس 2013، ص ص 12، 13.

رغم الجهود المبذولة في سبيل تطوير و ترقية أداء قطاع الصحة إلا أن التدهور الصحي للسكان في تزايد مستمر و الدلالة على هذا انتشار الأمراض المزمنة و الخبيثة و الأمراض المتعلقة بسوء النظافة في تزايد مستمر، حيث صنفت المنظومة الصحية الجزائرية كأفـــشل منظومة صحية في الوطن العربي، و هذا ينعكس مباشرة على الطبقة الفقيرة من المجتمع التي أصبحت تعاني أشـــد المعاناة من مختلف الأمراض العادية و المزمنة و المكلفة من ناحية العلاج.[1]

و تشير الإحصائيات إلى أن أكثر أنواع الأمراض المزمنة المنتشرة بين فئة الفقراء هي ارتفاع الضغط الشرايني الذي يحتل المرتبة الأولى بنسبة 4,4% متبـــوعا بمرض السكري بنسبة 1,2% و سجل تحقيق الذي خص 30 ألف عائلة موزعة عبر التراب الوطني تفشي هذه الأمراض عند المرأة أكثر منه عند الرجل بـ 6,12% مقابل 4,2% عند الرجل أما الأمراض الخبيثة بين الفقراء فيحتل مرض السرطان المرتبة الأولى، حيث يتم تسجيل سنويا أكثر من 300 ألف حالة جديدة 90% منها من العائلات المعوزة.

و يعتبر أغلب الأخصائيين أن السبب الرئيسي وراء انتشار هذه الأمراض هو الفقر الذي تعيشه الأسر الجزائرية و الذي ينتج عنه القلق المستمر الذي يسبب مرض الضغط الشرايني و مرض السكري و سوء التغذية الذي يسبب الأمراض الأخرى و على رأسها مرض السرطان.

[1] حاج قويدقورين، **ظاهرة الفقر و أثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد الثاني عشر، قسم العلوم اقتصادية و القانونية، جوان 2014، ص 23.

3- التعليم في الجزائر:

يعتبر التعليم المحرك الأساسي و الرئيسي لعملية التنمية و المساعد على تحقيقها فاستخدام الآلات و الأجهزة أي التكنولوجيا الحـــديثة يحتاج إلى معـــــرفة و تدريب لذلك كان من اللازم أن تضطلع المؤسسات العلمية و التربوية و الثقافية لخدمة قضايا البحث العلمي لتنمية العلوم السلوكية، الاجتماعية، النفسية، الإدارية للمساهمة في تحقيق التنمية البشرية. [1]

ونظرا لأهمية التعليم داخل المجتمع و اعتباره كقطاع حساس تولي له الدولة أهمية كـــبيرة، و الجزائر مثلها مثل باقي الدول تهتم بالعملية التعليمية بمختلف مستوياتها، حيث يتميز التعليم في الجـــزائر **بالمجـــانية، الإلـــزامية و الإجبارية و** هذا ما أشـــــارت إليه المادة 12-13 و هو إلزامي لـــــكل البالغين سواء الفتيات و الفتيان من عمر ســـــت سنوات إلى ست عشرة سنة بالإضافة إلى اختصاص الدولة بالتعليم و اعتباره مصلحة من مصالحها.

أما الفصل الأول من القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 فقد حدد غايات التربية في الجزائر، حيث نصت المادة الثانية على أن " تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة شديدة التعلق بقيم الشعب الجزائري قادرة على فهم العالم من حوله و التكـــيف معه و التأثير فيه و متفتح على الحضارة العالمية."

أما بخصوص مستويات التعليم في الجزائر فهي كالأتي:

التربية التحضيرية:

حددها الفصل الثاني، تنص المادة الثامنة و الثلاثون (38)، و تتمـــــــــثل التـــــربية التحضيرية في التمدرس الذي يسبق التمدرس الإجباري من ثلاث سنوات إلى ست سنوات.

التعليم الأساسي:

حددها الفصل الثالث، تنص عليه المادة الأربعة و الأربعون (44)، و يشمـــل التعليم الابتدائي و المتوسط، يستغرق خمس سنوات في المـــدارس الابتدائية و يتوج بشهـــادة التعليم الأســـاسي و يستغرق أربع سنوات في المتوسط و يتوج بشهادة التعليم المتوسط.

[1] محمد بالرابح، **أفاق التنمية في الجزائر**، جامعة وهران، مخبر تطبيقات علوم النفس و علوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، ص ص136،137.

التعليم العام و التكنولوجي:

حددها الفصل الرابع تنص المادة الثالثة الخمسون (53) على أن " يشكل التعليم الثانوي العـــام و التكنولوجي المسلك الأكاديمي الذي يلي التعليم الأساسي الإلزامي."

و يتــوج نهايــة التمدرس فــي التعـليم الثانوي العام و التكنولوجي بشهادة الباكلوريا التعليم الثانوي. [1]

و نظرا لأهمية التعليم أولت له الدولة من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أهمية بالغة لكون هذا الأخير أحد أهم أركان التنمية، حيث خصص هذا البرنامج 27 مليار دينار جزائري أي 0,36 مليار دولار من أجل الاســتدراك المـدرسي في المناطق النائية و الريفية و إعادة تأهيل المنشات و الوسائل التربوية، إنشاء مطاعم مدرسية كما أولى له أهمية برنامج دعم النمو 2005-2009 خصص له مبلغ 200 مليار دينار جزائري من أجل تنفيذ برنامج موسع للتضامن المدرسي(منح، إعانات مالية، لوازم التمـــــــدرس، النقل المدرسي في المناطق النائية، توفير التدفئة في الأقسام و الإطعام).

أما في البرنامج الخماسي خصص له غلاف مالي قدر بـ 852 مليار دينار موجهة أساسا نحو تطوير و دعم البنى التحتية من خلال انجاز أكثر من 3000 ألاف ابتدائية و ما يفوق ألف اكمالية و ما يزيد عن 2000 منشأة دعم بين الداخليات و نصف داخليات و مطاعم.[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، القانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، المتضمن **القانون التوجيهي للتربية الوطنية**، ص ص56 ،57.

[2] عياش بلعاطل ، سميحة نوي ، **المرجع السابق**،ص 11.

4- الأمية في الجزائر:

تؤدي الأمية إلى إضعاف الطاقات الفكرية للأفراد و تحد من قدرتهم على الإبداع و الإنتاج و على النقيض من ذلك فان التعليم هو المحرك الأساسي لعملية التنمية و المساعد على تحقيقها.

و نظرا لأهمية القضاء على الأمية عملت مختلف الدول و منظمات المجتمع الدولي على محاربة الأمية حيث وجد يوم عالمي لمحو الأمية الذي يصادف 8 سبتمبر، وهو فرصة لتذكير المجتمع الدولي بوضع محو الأمية و تعليم الكبار على مستوى العالم و جذب انتباهه لهذا الهدف الأسمى، و بمناسبة هذا الاحتفال تمنح جوائز دولية لمحو الأمية في مقر اليونسكو بباريس من طرف منظمة اليونسكو و الجوائز الثلاث هي **جائزة الرابطة الدولية للقراءة، جائزة الملك سيجونغ (جمهورية كوريا) و جائزة كونفشيوس (الصين)**.

وتم منح هذه الجوائز لكل من اسبانيا، باكستان، البرازيل، البنغلادش، تركيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب إفريقيا، سنغال، السودان، الصين، كوبا، المغرب، نيجيريا، الهند و الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ومن هذا المنطلق عملت الجزائر مثلها مثل باقي الدول على الاعتماد على خطة و إستراتيجية وطنية للقضاء على الأمية التي تستهدف بشكل خاص الفئة العمرية المتراوحة ما بين 15 سنة و 49 سنة مع التركيز على النساء و سكان المناطق الريفية لتقليص الأمية إلى 50% في حدود 2012 و القضاء عليها تماما في أفاق 2015.

إلا أن الأمية في الجزائر تعتبر كنتيجة حتمية مرتبطة مباشرة بارتفاع معدل الفقر فهي لا تزال مرتفعة في الجزائر مثلها مثل أي بلد عربي، فلقد تطور عدد الأميين في الوطن العربي ليبلغ 70 مليون أمي سنة 2010 و من المتوقع أن لا يستطيع العالم العربي القضاء على أمية الرجال قبل 2025 أما بالنسبة للنساء فلن يكون ذلك قبل 2040.[2]

[1] الأمم المتحدة، تقرير الجمعية العامة حول، **تنفيذ خطة العمل لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية**، 2008، ص 23.

[2] حاج قويدقورين، **المرجع السابق**، ص 23.

و كشف الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار أن نسبة الأمية في الجزائر انخفضت إلى 18% عام 2012، بينما كانت في حدود 22% عام 2009 في حين بلغـــت 31% عام 1998 و 43% عام 1990 و 85% غداة الاستقلال، قال رئيس الديوان الوطني الجزائري لمحو الأمية و تعليم الكبار:" أن الحكومة وضعت إستراتيجية شاملة للقضاء على الأمية نهائيا في البلاد قبل 2016 و بلغت قيمة الرصد المالي الذي خصصته الحكومة لتنفيذ هذه الإستراتيجية 50 مليار دينار."

5- الفقر و البطالة في الجزائر:

تعتبر البطالة المكون الرئيسي للفقر و الجزائر كباقي دول العالم الثالث تعاني أشد المعاناة من هاتان الظاهرتان، و مع حلول الألفية الثالثة تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، و بعده البرنامج الخمـــاسي 2010-2014 من أجل دعم الـنمو الاقتصـــادي و التنمية و من ثم الحد من تفاقم مشكلة الفقر داخل المجتمع الجزائري.

أظهرت دراسة مست عينة تتضمن 5080 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية بالمناطق الجـغرافية الأربـعة للوطن شمـالا و جنوبا و شرقا و غربا، و بالمناطـق الجنوبية و السهبية و الهضاب العليا في الفترة الممتدة من 2007-2009، أن متوسط نسبة الفقر بلغت 7,5 مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشرية السوداء التي بلغت ذروتها خلال سنة 1995 بـ 22% و انخفضت بـ 17% سنة 1999. [1]

في حين حققت الجزائر تحسنا في معدلات الفقر خلال الفترة الممتدة من 2008-2013 من خلال تبنيها للمخطط الوطني لمكافحة الفقر و التهميش الهادف على الخصوص إلى المساهمة في معالجة الفوارق الاجتماعية و القضاء على التهميش. [2]

[1] حاج قويدقورين، **المرجع السابق**، ص ص19-20.

[2] عائشة عبد السلام، **المرجع السابق**، ص 14.

جدول رقم 02-05 يوضح معدلات الفقر في الجزائر من 2008-2013 :[1]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	%11,1	%9,8	%6,2	%5,55	%5,20	%5,03

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الفقر بلغت 11,1% سنة 2008، أما في سنة 2009 بلغت 9,8% و هذا راجع إلى الإستراتيجية المتبناة من قبل الحكومة الجزائرية، أما في سنة 2010 و 2011 تراجعت النسبة من 6,2 و 5,55 %، بالإضافة إلى تراجع نسبة الفقر سنة 2012 و 2013 من 5,20 و 5,03%.

و في المقابل تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر مما يجعلها أخطر المشاكل الاجتماعية نظرا للآثار السلبية على المجتمع و الجدول التالي يوضح معدل البطالة في الجزائر مقارنة مع معدل الفقر من 2008-2010:

جدول رقم 02-06 يوضح معدل الفقر في الجزائر مقارنة مع معدل البطالة من 2008-2013:[2]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	%11,1	%9,8	%6,2	%5,55	%5,20	%5,03
معدل البطالة	%11,8	%12,50	%10,20	%9,90	%9,60	%9,80

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معدل الفقر مع معدل البطالة يتماشيان مع بعضهما البعض، فمن خلال المقارنة بين معدل الفقر و معدل البطالة نلاحظ أنه بلغ معدل الفقر 11,1 أما معدل البطالة بلغ 11,8 خلال سنة 2008، أما في سنة 2009 نلاحظ أن معدل الفقر

[1] الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و غير رسمية متوفرة على الموقع http://islamfin.go-from.net/t5333-topic#10411.com تم الاطلاع عليها يوم (31 مارس 2016) على الساعة (14:21).

[2] نجوى بسعودي ، **دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر**، ملتقى علمي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.

انخفض إلى 9,8 غير أنه معدل البطالة ارتفع ليصل إلى 12,50 مقارنة مع سنة 2008، كما نلاحظ أنه في سنة 2010 و 2011 انخفض معدل الفقر إلى 6,2 و 5,55 و في نفس الوقت معدل البطالة نلاحظ انه بدأ في الانخفاض وهذا راجع إلى الإستراتيجية المتبناة من طرف الجزائر لمحاربة الفقر و البطالة، حيث خصص مخطط الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي بلغ 16 مليار دينار جزائري يهدف إلى:[1]

- دعم برنامج الأشغال العمومية ذات الكفاءة العالية من اليد العاملة.
- دعم الفئات الهشة في المجتمع الجزائري.
- تأهيل الهياكل و المنشات الخاصة بالفئات المحرومة دور المعوقين و العجزة.

من جهة أخرى خصص برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) 95 مليار دينار جزائري لأعمال التضامن الوطني، في حين خصص البرنامج الخماسي (2010-2014) 350 مليار دينار جزائري لتمويل آليات خلق مناصب الشـغل و إدماج خريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و الهدف المنتظر بلوغه يتمثل في إحداث ثلاث ملايين منصب شغل بمعدل 600,000 ألف منصب سنويا و بالتالي سيكون من المتوقع تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في أفق 2014 موزعة على النحو الأتي:

- الوكالة الوطنية للتشغيل 200,000 منصب شغل.
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني 300,00 منصب شغل.
- أجهزة إحداث النشاطات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة) 100,000 منصب شغل.

[1] عياش بلعاطل ، سميحة نوي ، **المرجع السابق**، ص ص 13،14.

من خلال ما تطرقنا له من خلال الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة في الـــــجزائر، نلاحظ أن الجزائر تسعى بوضع مجموعة من الاستراتيجيات و الخــطط لتـــــــــحقيق التنمـــية الشاملـة و المتوازنة، و هذا واضح من خلال البرامج المعتمدة في مختلف المجالات سواء في البعد الاقتصادي و المتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي بهدف ترقية أدائها و تحقيق الاستثمارات و ترقية قطاع الخدمات العمومية، أما في الجانب البيئي يتضح مساهمة الجزائر في ترقية أدائها البيئي، و هذا يظهر من خلال القوانين و المشاريع البيئية، بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي و تركيز الجزائر على أهم العناصر الأســـــــاسية لتحقيق التنمية البشرية كالتعليم، الصحـــــــة، المســـــاواة الاجتمـــاعية و مكافحــة الفقر و البطالة، و الجدول التالي يوضح مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

جدول رقم 02-06 يوضح مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر:[1]

جيدة	جيدة و لكنها ناقصة	ضعيفة
- محاربة الفقر. - تغيير أنماط الاستهلاك. - مستوطنات بشرية. - التخطيط و الإدارة الكاملة للموارد الأرضية. - محاربة إزالة الغابات. - محاربة التصحر و الجفاف. - الاستغلال المستدام للجبال. - دعم التنمية الريفية الزراعية المستدامة. - البيوتكنولوجيا المحيطات، البحار، المناطق الساحلية و الموارد البيولوجية. - النفايات الخطيرة. - التربة و الوعي العام و التدريب. - التعاون الدولي و التكنولوجيا و بناء القدرات. - الترتيبات المؤسسية الدولية.	- إدماج الإشكالية البيئية و التنمية في عملية اتخاذ القرار. - حماية الجو. - الحفاظ على التنوع البيولوجي - الموارد المائية. - المواد الكيماوية السامة. - العلم في خدمة التنمية المستدامة. - الإعلام من أجل اتخاذ القرارات.	- التعاون و التجارة الدولية. - ترتيبات و المؤسسات الدولية.

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **وضع و استخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي و التنمية المستدامة المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا**، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 13-16 مارس 2001.

المطلب الثالث: تحديات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و آليات تفعيلها لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

ساهمت الثورة المعرفية و التطور التكنولوجي في خلق فجوة رقمية تزداد اتساعا يوما بعد يوم بين العالم المتقدم و دول العالم المتخلف حتى قيل أن العالم مهدد بنوع **الأبرتهايد المعلوماتي UPPERTHIGHTE INORMATIQUE**، فهناك المنتمون بقوة إلى عالم المعلومات، و هذا راجع إلى امتلاكهم للوسائل الرقمية الحديثة و في المقابل هناك دول مهمشة بسبب عدم توفر البناء التحتي للالتحاق بركب الدول المتقدمة، و مع انتشار ما يسمى **بالواقع الافتراضي VIRTUAL REALITY**، تسعى معظم الدول لمواجهة مجموعة من التحديات التي تقف كحاجز أمام دخولها لمجتمع المعلومات.

أولا- تحديات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر:

تعاني الجزائر مثلها مثل باقي الدول العربية عقبات تقف كحاجز أمامها لتفعيل دور تكنولـــــوجيا الإعلام و الاتصال في تحقيق التنمية داخل المجتمع، و من بين التحديات التي تواجه تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر نجد:[1]

- ✓ وجود فجوة رقمية في عدة جوانب منها البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الإدارة، التعليم، الصحة، الاقتصاد، التجارة و العدالة.
- ✓ نقص الكفاءات و المختصين في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- ✓ انتشار الأمية المعلوماتية بالمجتمع الجزائري و نسبة امتلاكها ضعيفة بسبب نقص التأهيل فيما يخص تكنولوجيا الإعلام و الاتصال أو جعله حكرا على فئة معينة دون بقية الفئات الأخرى، مما يجعل المواطن لا يلجأ لاستخدام هذه التكنولوجيا إلا في حالة الضرورة.

[1] صبرينة مقناني، **مشروع الحكومة الالكترونية بالجزائر خطوة نحو إرساء مجتـــمع المعرفة** ، المؤتمر الثالث و العشرون للاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات، قطر 18-20 نوفمبر 2012، ص ص 11، 12.

الأبرتهايد المعلوماتي: و هي الطبقة المعلـــــوماتية المتكونة من الأفراد لهم تخمة معلومـــــــاتية و معرفية، و تكون فيه المعلـــومة هنا أقرب للترفيه و الاستغلال التجاري منها إلى المعلومة التي تقود حركة المجتمع و الأفراد إلى التنمية.

- ✓ عدم وعي المجتمع و تجاوبه مع التكنولوجيات الحديثة، فالمجتمع الجزائري غير متعود على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة.
- ✓ معاناة الأسر الجزائرية من نقص كبير في التجهيـــزات التكنـــولوجية بسبب غـــلائها و غلاء الاشتراك في الانترنت، و اعتبارها وسيلة من وسائل الرفاهية ذات طابع كمالي.
- ✓ افتقار الجزائر للموارد البشرية و المادية و الخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانفتاح اقتصاديا على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.[1]
- ✓ هجرة العقول و الكفاءات العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة إلى الخارج إذ أن كثيرا ما تشكو المجتمعات العربية من نقص متزايد يوما بعد يوم في القوى العاملة في المجال التكنولوجي.

و هذه الهجرة خلقت بدورها ثورة علمية كبيرة داخل حدود الأمة العربية بل و ساهمت بشكل كبير في تعميق المسافة بين العرب و الغرب، أو بمعنى أصح زادت في تخلف الغرب و تقدم الغرب و تأتي عملية الهجرة من جراء الحرمان من مشاركة أعداد كبيرة من الكفاءات و المهارات في العملية الإنتاجية لهجرتهم إلى الخارج.

ثانيا– آليات تفعيل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

إن التقدم التكنولوجي يشكل أحد أهم العوامل المسؤولة عن تحيقي التنمية في مختلف المجالات، و بهذا تعمل على توسيع الخيارات أمام أبناء المجتمع بالإضافة إلى ترقية الخدمات الاجتماعية التي تمثل الركيزة الأساسية للتنمية، و من بين آليات تفعيل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال نجد:[2]

- ✓ الاهتمام بالمورد البشري و أن نثق به و نعتمد عليه في إحداث التحولات الاجتماعية داخل المجتمع.
- ✓ إعادة برمجة سياسة التعليم في الوطن العربي بصفة عـامة و الجـزائر بصفة خاصة، و العمل على إيجاد برامج تعليمية تدريبية تكنولوجية تأخذ بعين الاعتـــبار الحاجـــات الملحـــة للوطن العربي و بالتحديد إيجاد برامج موجهة لخدمة الاقتصاد الوطني.

[1] غنية بركات، محبوب يمينة و آخرون، **اقتصاد المعرفة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 24.

[2] جعفر حسن الطائي، **تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها**، **المرجع السابق**، ص 270.

- ✓ تعميق دور التعليم في المجتمع و إعطاء مكانة تليق بالعلم و العلماء و دعمهم ماديا و معنويا، و محاولة استرجاع أو إعادة الكفاءات المهاجرة و محاولة إيقاف هذا النزيف من خلال ضمان توفير سبل العيش اللازمة لهم.
- ✓ محاولة العمل قدر الإمكان على تحقيق الربط المباشر بين التطور التكنولوجي و بين السيـــــاسات التعليمية و التربوية من أجل إيجاد البيئة الملائمة للتكنولوجيا.
- ✓ ضرورة العمل على نشر الثقافة التكنولوجية بين مختلف الدارسين و المتعلمين بين أفراد المجتمع سواء من خلال المناهج الدراسية أو من خلال التوعية عن طريق وسائل الإعلام و الاتصال.
- ✓ ضرورة العمل على إقامة دورات تدريبية للباحثين و الدارسين على كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات من حيث التشغيل و الصيانة على أن تكـــون هذه الدورات ضـــــمن برامج معدة من طرف المدارس و الجامعـــــات و المعاهد و يحدد لها المكان و الوقت المناسبين.[2]
- ✓ دعم الحكومات ماديا مشاريع التنمية الحكومية و الفردية على حد سواء (القطاع العام أو الخاص).
- ✓ خلق مؤسسات و مراكز بحوث علمية تكنولوجية تتوفر فيها المتطلبات الأساسية لإجراء التجارب في مجال تطوير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في شكل خاص.
- ✓ تجاوز مرحلة اليأس أو التفكير بعدم القدرة على إمكـــانية اللحـــــاق بركب الـــدول الغـــربية و محـــاولة ســد الفجوة الرقمية، إذا ما توفرت العزيـــــمة و الإرادة من قبـــــل الشـــــعوب و الحكومات، فبـــات على الجـــزائر و كل الدول العربية بصـــــــفة عامة أن تستعيد ثقتها في نفسها و بقدرتها على الإبداع و على بناء قدرات تكنولوجية.
- ✓ التحرر من رقبة الانبهار الشديد بالانجازات العلمية و التكنولوجيا الغربية و ألا يغيب عن إدراكها أن ظاهرة تفوق الغرب علميا ظاهرة حديثة جدا، و أن التاريخ البشري ثري بانجازاتنا العلمية و التكنولوجية العظيمة التي أسهمت فيها مجتمعات و بنصيب واحد.
- ✓ الرجوع إلى الماضي و الوقوف بالأسباب التي جعلت العرب في فترة من الفترات لهم مكانة علمية هامة.[1]

[1] حسن جعفر الطائي، **المرجع السابق**، ص271.

أثبتت الدراسات على الدور الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تحـــقيق التـنمية، و يتضح هذا من خلال الأدوار الأساسية التي تقوم بها داخل المجتمع، وعلى هذا الأساس لابد لجميع الدول أن تواجه التحديات في سبيل تحقيقها لبنية أساسية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال تمكنها من دخول مجتمع المعلومات.

و لمواجهة هذه التحديات لابد من الاهتمام بالعناصر البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للتنمية من خلال تدريبهم و تمكينهم و إتاحة الفرص، المســـاواة و العـــــدالة الاجتماعية التي تعتبر من الأساسات الهامة للتنمية المستدامة بالإضافة إلى الاهتمام بالتـــــــعليم و تعزيز بيئة الإبداع و الابتكار و خلق روح المبادرة و تطوير البحث و خلق الأطر القانونية و البيئة التشريعية لتحقيق التقدم التكنولوجي،بالإضافة إلى محاولة صناعة تكنولوجيا معلوماتية داخل المجتمع بهدف توليد فرص عمل جديدة و تمكينهم داخل المجتمع.

المبحث الثاني: الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

مما لا شك فيه أن تكنولوجيا الإعـــــــلام و الاتصال أثرت بدرجة كبيرة على مختلف المجالات في الحياة، و قد لعبت الدور الحاسم في تحسين الخدمات القائمة بالإضافة إلى استحداث خدمات جديدة لم تكن متوفرة نظرا لقصور الوسائل التقليدية على الوفاء بمتطلبات الحياة كنتيجة للتسارع المستمر حيث استحدثت هذه التكنولوجيا خدمـــــــات الكترونية أدت إلى اختصـــار الوقـت و المسافات مثل التجارة الالكترونية، التعليم الالكتروني، الصحة الالكترونية بالإضافة إلى خدمات أخرى، و الجزائر مثلها مثل باقي الدول سعت إلى الاستثمار في هذه التكنولوجيا في سبيل تحقيق خدماتها و ترقية وظائفها للدخول إلى ما يعرف مجتمع المعلومات.

المطلب الأول: آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الجانب الاقتصادي.

تعتبر التجارة الالكترونية أحد أهم مخرجات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال التي أصبحت تشكل البنية التحتية للتجارة الالكترونية و أعطت منظورا جديدا للاقتصاد، والجزائر مثلها مثل باقي الدول العربية تسعى للتحول نحو اقتصاد المعـــــرفة، و هذا من خـــلال توفير البنية التحتية و التنظيمية و التشريعية لتبني التجارة الالكترونية.

أولا– التجارة الالكترونية في الجزائر.

على اثر افتتاح الصالون الدولي لتكنولوجيا الإعلام و الاتصالات في 18 ماي 2009 الذي حمل شعار التجارة الالكترونية و الاقتصاد المعرفي، أعلن كل من الوزير السابق لوزارة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال " حميد بصالح " و الوزير السابق للتجارة " هاشمي جعبوب "، عن انطلاق التجارة الالكترونية في شهر أفريل 2000.[1]

[1] Hocine Lamriben , **lancement de e-commerce en avril prochaine** . journal el watan , N° 5638 de 19 mai 2009 .

مؤكدين على أن الجزائر سوف تحصل على إطار قانوني و تنظيمي يسمح بتأطير التجارة الالكترونية و يوفر الأمن و الحماية اللازمة للبيانات و الصفـــــقـات الالكترونية، و يخلق مناخ من الثقة لدى المؤسسات و الزبائن الجزائريين و كذلك الأجانب، كما أشار الوزيرين أن الإمكانية الحالية و المستقبلية تستدعي ضرورة تكوين فرق من قطاعات متعددة تكون مطالبة ببذل مجهودات بغية تنفيذ هذا المشروع و اللحاق بالدول الشقيقة تونس و المغرب.

و بالفعل بدأ المتعاملون الاقتصاديون يتحضرون لثورة التجارة الالكترونية و أدركوا أهمية الانتقال من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني، فرغم كون الجزائر بعيدة عن الاستخدام الواسع النطاق للتجارة الالكترونية إلا أن هناك بعض المؤشرات الجيدة فقد انطلقت بعض المحاولات المتواضعة لتطبيق هذه التجارة و ما يؤكد ذلك هو بلوغ عدد مواقع التجارة سنة 2009 حوالي 60 موقع.[1]

لبعض الشركات و الإدارات و الخواص الذين يبيعون منتجاتهم الكترونيا أي عبر الانترنت مثل منتجات برامج الكمبيوتر، المنتجات الثقافية كالكتب و المجلات و التي تعتبر منتجات رقمية قابلة للتسليم المباشر على الشبكة بالإضافة إلى إيصال وجبات المطاعم إلى المنازل و عمليات الحجز عن بعد لتذاكر السفر في شركات الطيران و حجوزات الفنادق و كراء السيارات و من بين أهم المواقع الالكترونية في الجزائر التي تسعى لمواكبة التطور التكنولوجي في مجال التجارة الالكترونية نجد:

✓ **دار الشهاب www.chihab.com:**

تعتبر دار الشهاب من بين المؤسسات الجزائرية التي أدركت مبكرا ضرورة تعظيم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتسويق منتجاتها حيث يحتوي موقع هذه الدار على نظام متكامل للتجارة الالكترونية يسمح ببيع منتجاتها داخل و خارج الجزائر، و يحتوي هذا الموقع على فهرس الكتروني يقدم معلومات مفصلة و دقيقة حول الكتب المتوفرة (الاسم، الكاتب، النشر و السعر).

✓ **سوق الجزائر www.dzsoq.com:**

[1] مصطفى دالع، **واقع التجارة الالكترونية في الجزائر**، متوفرة على الموقع www.djelfa.info تم الاطلاع عليها يوم 08 -04- 2016 على الساعة (10:14).

يهتم سوق الجزائر بالمزادات و الصفقات الالكترونية بين الأفراد فهو يسعى إلى تحقيق التواصل بين الأفراد الراغبين في بيع أو شراء سلع أو منتجات معينة عبر شبكة الويب.

✓ **سوق واد كنيس www.ouedkniss.com :**

يعتبر سوق واد كنيس أحد أهم مواقع التسوق عبر الانترنت في الجـــــزائر تأسس سنة 2007، يهتم بوضع الإعلانات التجارية فهو بمثابة رابط حقيقي بين أصحاب الإعلانات الصغيرة الراغبين في بيع أو شراء أو مبادلة مختلف المنتجات و يحقق هذا الموقع نجاحا أكبر منذ تأسيسه إذ استقطب حوالي 3،8 مليون زائر خلال شهر أوت 2010، كما يقدر متوسط عدد الإعلانات المعروضة في هذا الموقع بين 1000 و 1500 إعلان، و قد تمكن هذا الموقع من الفوز بالجائزة الثانية لأحسن موقع تسوق تجاري الكتروني في الجزائر و التي منحت له على اثر هامش الدورة السادسة للصالون الدولي لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال. [1]

✓ **موقع صنع في الجزائر www.made-in**Algeria.com **:**

أصبحت في الآونة الأخيرة معظم الشركات الجزائرية لا تفوت أي فرصة لزيادة قنوات التبادل التجاري و لذلك لجأت إلى الانترنت بغية مساعدتها للوصول إلى الأسواق العالمية عبر شبكة الانترنت حيث تم وضع موقع Made in Algerie و الذي هو عبارة عن سوق افتراضية جزائرية لمساعدة الشركات على الترويج لمنتجاتها من خلال تقديم العرض الأسرع لنشر المعلومة التجارية لعدد كبير من المؤسسات (منتجات نسيجية، مواد غذائية، قطع ميكانيكية، خدمات الاتصال).

[1] Ahmed Gasmia , **ouedkniss.com : la belle histoire dl EBay Algérienne** . n'tic magazine, N° 47 , Septembre 2010 , disponible sur le site : www.nticweb.com/component/optioncom-rokdownlawdsid,290/taskdownlawdsid.

✓ **موقع الخطوط الجوية الجزائرية AIR ALGERIE.DZ:**

يعتبر موقع الخطوط الجوية الجزائرية من بين أهم المواقع التي تقدم خدمات في المجال الالكتروني للزبائن على اختلاف مناطقهم و حساباتهم مثل الحجوزات، الاطلاع على الرحلات و بيع التذاكر. [1]

✓ **موقع بريد الجزائر:**

يعتبر موقع بريد الجزائر من أهم المواقع التي تقدم خدمات هامة لأفراد المجتمع مثل الاطلاع على كشف الحساب البريدي الجاري و طلب صك بريدي و إمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال الخاص بفرع موبليس عبر الحساب البريدي المباشر.

ثانيا: مظاهر التجارة الالكترونية في الجزائر :

من ملامح التجارة الالكترونية في الجزائر ظهور السداد الالكتروني أو الدفع الالكتروني عن طريق انتشار الموزعات الآلية للأوراق النقدية و إصدار العديد من البنوك و المؤسسات المالية لبطاقات بلاستيكية ممغنطة تحتوي على شريحة تسمح لصاحبها بسحب مبالغ معينة من الأموال من حسابه الشخصي متى يشاء، و محاولة اعتماد بطاقات فيزا و غيرها في المنظومة البنكية الجزائرية.

و لتدعيم التجارة الالكترونية في الجزائر قام المشرع الجزائري بسن مجموعة من القوانين و النصوص التشريعية التي تمس بشكل أو بآخر أحد جوانب التجارة الالكترونية كالقانون الخاص بموردي الانترنت، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 الذي يضبط شروط و كيفيات إقامة خدمات الانترنت و استغلالها.[2]

أو القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية و التي تتضمن مواد متعلقة بالملكية الصناعية، خاصة و أن عدة شركات عالمية تصنف الجزائر كإحدى أكبر المناطق التي ترتفع فيها نسبة قرصنة

[1] حسين شنيني، **واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في كل من مصر، الجزائر و الإمارات خلال الفترة 2000-2010 دراسة مقارنة** ، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011،ص 71.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 2000-307، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 98-2007 المؤرخ في 25 أوت 1998، **الجريدة الرسمية**، العدد: الثلاثون، الصادرة بتاريخ 15 أكتوبر 2000، ص 15.

البرمجيات و الجريمة الالـــكترونية ممـــــــا أدى بشركة مايكروسوفت بتنصيب مكتبها الجـــهوي في الجـــزائر.[1]

أما فـيما يخص قانـون الجريمة الالكترونية في الجزائر في سنة 2008 و الذي تضمن القـــواعد الخاصـــة للوقاية من الجـــرائم المتصـــلة بتكنـــولوجيا الإعـــلام و الاتصـال و مكافحتها.[2]

كما يعتبر السجل التجاري الالكتروني أحد أهم الخطوات الهامة التي خطتها الجزائر في سبيل تطوير التجارة الالكترونية و هو عبارة عن بطاقة مغناطيسية مزودة بدعامة ورقية مشفرة و تم إعـــداده من طرف وزارة التجـــارة و الـمركز الوطـــني للسـجل التجـــاري بالتنسيق مع وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بتكلفة 49,9 مليون دينار جزائري، و مع نهاية شهر فيفري سنة 2014 بلغ عدد المسجلين في السجل التـــــجاري الالكتروني 1,695,814 تاجر و الهدف من السجل الالكتروني هو محاربة كل مظـــــاهر التحايل و الغش و الممارسة التجارية الغير مشروعة.[3]

ثالثا– انعكاسات التجارة الالكترونية على الاقتصاد الوطني في الجزائر: لتجارة الالكترونية العديد من المزايا يمكن ادراجها فيما يلي :

– فتح آفاق أوسع أمام الاقتصاد الجزائري خاصة تلك التي تشكو من مشكلة صـــــــعوبة دخولها إلى الأسواق العالمية لصغر حجمها و انخفاض مواردها.

– الاستفادة من الخدمات و السلع الأجنبية و التكنولوجيا المتطورة و بالتالي توفر إمكانيات إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه و إعطائه قدرة تنافسية أكبر و بصمة جديدة للتجارة الالكترونية الجزائرية في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

---

[1] دلال عجالي ، ايمان بن غلاب و آخرون، **التجارة الالكترونية**، بحث مقدم في مقياس الاقتصاد الحديث المبني على المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص 24.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 ،المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مكافحتها ،**الجريدة الرسمية** ، العدد :السابع و الأربعون، الصادرة 16 أوت 2014 ،ص 05.

[3] السجل التجاري الالكتروني يدخل حيز التنفيذ بالجزائر العاصمة، متوفرة على الموقع الالكتروني http://www.kawalisse.com/ar/2014/03/16 تم الاطلاع عليها في 05-03-2016 على الساعة (13:55).

- تطوير صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات حيث تمكن المنتجات الجـــــزائرية من إيجاد طلبها في الأسواق العالمية.

- تطوير العمل المصرفي الجزائري بما يتوافق مع متطلبات التجارة الالكترونية، خاصة طرق الدفع الالكتروني المختلفة.

- إمكانية تخفيف المشاكل الإدارية بين المكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم التصريحات الجبائية أو دفع المستحقات و ذلك عن طريق شبكة الانترنت أو الدفع الالكتروني.

- سهولة وصول المعلومة للمستهلك سواء على المستوى العالمي أو المحلي.

- الإسهام في رفع الأداء و رفع الإنتاجية و تخفيف تكلفة الإنتاج و تحسين النوعية.[1]

- زيادة الناتج و الدخل القومي و زيادة عدد المشاريع و الاستثمارات.

- المساهمة في إحداث التغير و التجديد و التطوير في النشاطات الاقتصادية و اتساعها بدرجة كبيرة.

- تحول مركز العمالة من الصناعات التحويلية إلى الصناعات الخدماتية القائمة على المعرفة مما يؤدي بزيادة الاهتمام بالتعليم و البحث و التطوير.

ثالثا– معوقات التجارة الالكترونية في الجزائر: تواجه الجزائر مجموعة من التحديات التي تقف كحاجز امامها ،ومن هذه المعوقات نجد :

– تدني و ضعف مستويات الثقافة الرقمية ما أثر سلبا على انتشار التجارة الالكترونية و هذا راجع إلى الأمية المعلوماتية و التي نقصد بها الجهل بأساليب و وسائل التعامل بأجهزة الحاسب الآلي و البرمجيات، فخلال سنة 2008 لم يتجاوز نسبة العائلات الجزائرية التي تملك جهاز حاسوب 12,31%.

- افتقارها للكوادر البشرية و الخبرات التكنولوجية المؤهلة للتعامل مع تقنيات التجارة الالكترونية.

- ضعف البنى التحتية التكنولوجية لممارسة التجارة الالكترونية و في مقدمتها الانترنت.

[1] حسين فليح خلف، **اقتصاد المعرفة**، الأردن : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ،ط01،2007، ص 22.

- ضعف كبير في إنتاج السلع و الخدمات المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، فالجزائر تولي أهمية كبيرة للاستثمارات القائمة على الموارد الطبيعية الطاقوية و العقارات.
- التكلفة المرتفعة لأسعار الحاسوب، فانتشار التجارة الالكترونية يتطلب اكتساب حاسوب شخصي لتحقيق حرية و راحة في الاطلاع على المواقع دون قيد زمني أو مادي.
- ارتفاع تكلفة الانترنت حيث أن هناك غياب للمنافسة مما يحول دون انخفاض تكلفة الاتصال عن طريق الانترنت.

المطلب الثاني: آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الجانب الاجتماعي.

فرضت التطورات التكنولوجية على المنظمات و الحكومات أساليب جديدة لقيامها بأعمالها من أجل بلوغ أهدافها بكفاءة و فعالية من خلال تطبيقها السليم للتكنولوجيا الحديثة من خلال تقديم خدماتها بطريقة الكترونية قصد تسهيل الوقت و الإجـــراءات الروتينية التي تتمـيز بالتعقيد و التشابك، حيث ساهمت هذه التكنولوجيا في ظهور مفاهيم جـــديدة ساهمت في ترقية الأداء و تحسين جودة الخدمات، و من بين المفاهيم نجد الحكومة الالكترونية، التعليم الالكتروني، الصحة الالكترونية و غيرها من الخدمات.

أولا- قطاع الجماعات المحلية :

حيث نجد قطاع الخدمات الحكومية من بين أهم القطاعـــات التي تأثرت بتكنولـــوجيا الإعلام و الاتصال و ذلك بسبب العلاقة المباشرة بجـودة الخدمـات المقدمة للمواطنـين و النمو الاقتصادي و الاجتماعي.[1]

و تعتبر الحكومة الالكترونية من بين أهم مخرجات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال حيـــث ساهمت في تـــرقية الخدمـــات بصـــورة أحسن و أفضـــل، حيث عمـــلت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية على إصلاح هذا القطاع و تطوير نماذج حكمها و الانتقال من المفهوم الكلاسيكي القديم في تقديم خدماتها إلى مفهوم الحكم الالكتروني و التي تهدف من خلاله إلى تعـــزيز مفهوم إدارة

[1] وسيلة واعر ، **دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية (حالة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية الجزائر)**، ملتقى دولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري، قسنطينة، ص 02.

الجودة الشاملة المقدمة من أجل رفاهية المواطن و التأقلم مع المحيط الرقمي، ومن أثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على أداء الجماعات المحلية في الجزائر نجد ما يلي:

- تعزيز الشفافية من خلال تقديم معلومات عالية من الثقة و الالتزام القوي بنشر و تداول المعلومات.

- توفير المال و الوقت و الموارد المستخدمة من قبل الإدارات في إطار علاقتها بالمواطنين و أصحاب الأعمال و المستثمرين.

- خلق تأثير ايجابي في المجتمع من خلال ترويج و تنمية معارف و مهارات تكنولوجيا المعلومات بين أفراد المجتمع.

- تحسين جودة الخدمات العامة كالتعليم، الصحة و الشؤون الاجتماعية الأخرى.

- الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق تكنولوجيا المتقدمة، إذ تخلق مناخا مواتيا لدخول الشركات في صناعات جديدة و إعطاء فرص لإضافة خدمات أخرى.

- توفير الجهد و المال و الوقت و متاعب انتقال المواطنين إلى المكاتب الحكومية.

- تقليل الضغوطات على مستوى شبابيك الخدمة و إعادة هيكلة الإجراءات نحو التبسيط و التسهيل، و تقليل التراكم الورقي بإحلال الوثائق الالكترونية.

- تحقيق مبدأ العدالة و الشفافية الكاملة للحصول على الخدمة.[1]

- الوصول إلى المناطق النائية بخدماتها حتى تسهل على مواطني تلك المناطق قضاء و تسيير أمورهم و عدم تحملهم عناء التنقل لإنهاء معاملاتهم مع الحكومة.

- التشجيع على نشر التعامل مع الحاسب الآلي وسط المجتمع و محو الأمية المعلوماتية و إيجاد بيئة أعمال أفضل و تنافس تجاري فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي الجديد.

- تخفيف الإجراءات الإدارية و كذا مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد.

ما يمكن القول عنه من خلال تبني الجزائر لمشروع الحكومة الالكترونية أنه يهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات، و المساهمة في تجسيد على أرض الواقع

[1] وسيلة واعر ، **المرجع السابق**، ص 16.

مبادئ العدالة الاجتماعية و المساواة و كذا تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المـواطن، و تحسين الأداء و تحقيق الديمقراطية و تأمين إدارة فعالة للموارد البشرية.
و يعتبر معلما جديدا و تحديا سيمكن الجزائر من تحقيق رفاهية مواطنيها و تحسين جودة الخدمات الحكومية لهم، حيث سجلت الجزائر قفزة نوعية في عصرنة قطـاع الخدمـات، و يهدف هذا المشروع إلى مكافحة الإرهاب و الفساد الإداري و الجـريمة العـابرة للحدود و يسمح للمواطنين بالعيش في أمن و استقرار داخل المجتمع.

ثانيا- قطاع الصحة في الجزائر:

بدأت بوادر إنشاء شبكة جزائر الصحة Santé Algerie تحت إشراف الوكالة الوطنية لترقية الصحة ANDS ابتداء من سنة 1999 بغية إدراج تكنولوجيا المعلومات في القطاع الصحي، و لم يزل اهتمام القائمين على القطاع الصحي يواصلون جهودهم لترقية الخدمات في القطاع الصحي. [1]

حيـث تم التوقـيع على اتفاقيـة تعاون بين مجمـع اتصـالات الجـزائر و وزارة الصـحة و السكان و إصلاح المستشفيات يوم 25 ماي 2008 بهدف إنشاء شبكة معلوماتية تربط 660 مؤسسة استشفائية على مستوى التراب الوطني.

فقد أشار وزير الصحة بأن هذه المبادرة تندرج ضمن البرنامج المسطر لتقريب الصـحة و العلاج من المـواطن و تحسين نوعية الخدمات المقدمة له على اعتبار أن هذه الشبكة كفيلة بتلبية كل حاجات المواطنين في مجال الصحة، خاصة المناطق النائية و أن تزويد القطاع بالمعلوماتية يعتبر من بين الأهداف العالمية لمنظمة الصحة العالمية.

كما صرح مدير مجمع اتصالات الجزائر **موسى بن حمادي** على أن هذه الشبكة بالإضافة إلى المساهمة في ربط المؤسسات الاستشفـائية تدعم كل مشـاريع الحـكومة و البرامج الخاصة بدعم التنمية، كما أن من بين الاستراتيجيات الهادفة من خلال وضع شبكة وطنية للصحة العمومية عبر النت، نجد أن هدفها يتمثل فيما يلي:

[1] رياض عليوة ، **اتفاقية تعاون بين مجمع اتصالات الجزائر و وزارة الصحة** ، مجلة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، العدد الرابع، 2008، ص 14.

- ✓ تحسين الخدمات و تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال ضمان حق الرعاية الصحية لكل فئات المجتمع و عبر كامل التراب الوطني، فشبكة الصحة العمومية توفر الوسائل اللازمة للمستخدمين قصد تبادل المعطيات بين مختلف القطاعات الصحية و المراكز الاستشفائية و تدعم كل مشاريع الحكومة و البرامج الخاصة بدعم التنمية.
- ✓ شبكة الصحة العمومية توفر الوسائل اللازمة قصد تبادل المعطيات بين مختلف القطاعات الصحية و المراكز الاستشفائية فهي تسمح لهم بالولوج لمختلف المعلومات من مواقع العمل المختلفة، و تمكن من جمع المعلومات قصد إنشاء بنك للمعلومات الصحية.
- ✓ أما الهدف من هذا المشروع هو ربط مختلف القطاعات الصحية عبر الشبكات الداخلية بما يعرف بالشبكة الوطنية للصحة العمومية من أجل تسهيل تبادل المعلومات بين مختلف المراكز الصحية، و يعتبر النظام الاستشفائي و التطبيب عن بعد Télémédecine من أحدث نتائج تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لارتباطه بالنمط المعيشي المعاصر للمجتمعات الرقمية و مثال على ذلك تجربة التطبيب عن بعد بمستشفى بئر الدرارية بالعاصمة بمصلحة طب الأطفال التي يتم من خلالها عرض الحالات المرضية للأطفال، و يتم تبادل المعلومات آنيا و تشخيص الحالات المرضية عن طريق التشخيص عن بعد، كما يتم فيه تكوين الأطباء المقمين قصد تمكينهم من الاطلاع على كل ما هو جديد في الطب.

كما يشهد قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر تحولات كبرى في سياق عصرنة هذا القطاع الاستراتيجي الذي يعتبر مقصدا لعديد من المواطنين من خلال استحداث أنظمة جديدة للعمل تتمثل في "**البطاقة الالكترونية**" التي تسمى "**بطاقة الشفاء**" التي تسمح بالمعالجة الآلية للمعلومة المتوفرة لدى الضمان الاجتماعي، و هذه المعلومات تكون مخزنة في صفيحة الكترونية تحتوي على سائر المعلومات الشخصية للمؤمن كاسمه و لقبه و رقم التأمين، و الهدف من البطاقة الالكترونية: [1]

- تحسين وتيرة معالجة الملفات و سهولة الإسراع في عملية التعويض.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 08-01 المؤرخ في 23 جانفي 2008 ،المتمم للقانون رقم 83-11 المؤرخ في 02 جانفي 1983،المتعلق بالتأمينات الاجتماعية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد :الرابع،الصادر في27جانفي 2008 ،ص 04.

- التحكم الجيد في المصاريف الصحية.

- إبراز حقوق المؤمن و ذوي الحقوق لا سيما في إطار نظام الدفع من قبل الغير.

ثالثا- قطاع التعليم العالي و البحث العلمي:

إن التحول و الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال يوفر فرص و أساليب جديدة للارتقاء بخدمات التعليم العالي و البحث العلمي لمواكبة التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، و الانتقال من العمل التقليدي إلى العمل الحديث القائم على التكنولوجيا الحديثة أو الرقمية، و في ظل هذا التطور اتجهت الجزائر نحو الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بهدف ترقية أداء قطاع التعليم العالي و البحث العلمي ومن بين استخدامات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع التعليم العالي نجد :

1- التسجيلات الجامعية عبر شبكة الانترنت:

عملت مختلف الجامعات الجزائرية على الاستثمار في التقنيات التكنولوجية الحديثة للإعلام و الاتصال، حيث توفر الجامعة الجزائرية خدمات الكترونية عامة لفائدة الطلبة حاملي شهادة الباكلوريا الجدد عبر شبكة الانترنت بملء بطاقة الرغبات في شكل استمارة الكترونية عبر المواقع الالكترونية التالية:[1]

www.mesrs.dz

www.orientation.ini.dz

www.ini.dz

إذ تتم عملية التسجيل الجامعي وفق المراحل التالية:

- مرحلة **ملء و إرسال البطاقة الالكترونية:** يتم الطالب عبر منفذ الانترنت المجاني من المشاركة في الترتيب، حيث يتم إرسال البطاقة الالكترونية للتسجيل المبدئي أو الأولي عبر مواقع الويب المبينة أعلاه، عبر الرمز الشخصي الممنوح له ضمن كشف النقاط، و تعتمد عملية التوجيه على المعالجة المعلوماتية الوطنية لبطاقة الرغبات لحاملي شهادة الباكلوريا.

[1] La préinscription , **guide du nouveau bachelier**, ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique,2008 ;P6.

كما يتم من خلالها التعرف على الميادين و الجذوع المشتركة و الفروع التي يمكن للطالب الاستفادة منها، كما يوفر برنامج التنبيه المعلوماتي من أي خطأ محتمل، مثلا رفض البرنامج المعلوماتي الاختيار الذي لا يتوافق مع علامات الباكلوريا.[1]

- مرحلة الاطلاع على النتائج التوجيه:

بعد إيداع الاستمارة الالكترونية تخضع الاختيارات إلى نظام المعلوماتية الوطنية و ضمن هذه المعالجة يتم الترتيب و التوجيه حسب الفروع، و تظهر أهمية هذه الأخيرة كونها توفر عنصر الحياد و الشفافية في التعامل أثناء التوجيه فالتعامل يتم أليا دون التدخل في عوامل أخرى و يتم هذا عبر زيارة و تفقد المواقع الخاصة بالتسجيل الجامعي الأولي.

- مرحلة تأكيد التسجيل:

بعد الاطلاع على نتائج التوجيه على المواقع سابقة الذكر تأتي مرحلة تأكيد التسجيل confirmation و ذلك عبر استمارة الكترونية يتم الحصول عليها عبر مواقع التسجيل السابقة.

- مرحلة الطعون:

و هي مرحلة تتزامن مع مرحلة تأكيد التسجيل، حيث يمكن للطالب الذي وجه إلى فرع أو تخصص لا يرغب في التسجيل أو الدراسة فيه أن يقدم طعن خاص حول توجيهه و تتم الطعون كذلك عبر الخط فقط.

و من خلال نموذج التسجيل الالكتروني عبر مراحله المختلفة يمكن القول أن ذلك يترجم التوجه الفعلي للمنظومة الجامعية لتطبيق الخدمات العمة الكترونيا، الأمر الذي سمح لها بتحقيق بعض الامتيازات و الانجازات تتمثل في:

- ✓ القضاء على ظاهرة الاكتظاظ (الطابور) في مراكز التسجيل داخل الجامعات.
- ✓ تخفيف تكلفة التنقل و السفر الخاصة بالطلبة.
- ✓ ترشيد استخدام الموارد داخل الجامعات و الاحتفاظ بها للحاجة الملحة.

[1] Idem, P, 10.

- ✓ السرعة و الدقة في تقديم الخدمات على الخط.
- ✓ مواكبة التطور الحاصل في منظومة التعليم العالي كما هو الحال لدى الدول المتقدمة كخطوة أساسية في التحول نحو الجامعات الافتراضية.
- ✓ تتيح مواقع التسجيل الأولية عبر شبكة الانترنت من الاطلاع عـــــــلى شروط الاستفادة من الخدمات الجامعية المنحة، الإطعام و النقل.
- ✓ إتاحة الإعلانات حول المسابقات و إعلان النتائج عن طريق موقع الجامعة و هذا كله يرمي إلى التوجه إلى مشروع الجامعات الافتراضية.

من خلال توجه الجزائر في الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال نجد أن الجزائر من خلالها حققت مجموعة من الأهداف التي كلها ساهمت في تطوير قطاع التعليم العلي و البحث العلـــمي و الجزائر من خلال هذا المشروع خطت خطواتها الأولى نحو تجسيد "**الجامعة الرقمية**" و المتمثل في:

مشروع الجامعة الافتراضية الدولية "**ابن سيناء**" من أكبر مشاريع التعليم عن بعد عبر الانترنت طموحا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تضم خمس عشرة دولة من حوض البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى دول عربية و أوروبية هي قبرص، مصر، فرنسا، ايطاليا، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، فلسطين، اسبانيا، سوريا، تونس، تركيا، بريطانيا و الجزائر المتمثلة في جامعة التكوين المتواصل.

و يهدف هذا المشروع إلى بناء شبكة حاسوبية قادرة على نقل و تبادل المعلومات بين جميع مراكز التابعة لجامعة ابن سيناء الافتراضية في البلدان المشتركة، و من بين أهداف هذه الجامعة نجد:[1]

- المساهمة في سد الفجوة القائمة في مجال العلوم و التكنولوجيا على المستوى الإقليمي من خلال استخدام وسائل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة وليس محل الجامعة.

[1] بزاوية الزهرة، **المرجع السابق**، ص 76.

- توفير مناهج دراسية للتعلم عبر الانترنت.
- الاستفادة من المساعدة بواسطة مدرسين محليين خضعوا للتدريب الخاص، وذلك لتلبية طلبات الطلاب الغير قادرين على متابعة مراحل التعليم العالي في بلادهم جراء نقص القائمين في عدد المدرسين و المواد على حد سواء.

رابعا- قطاع التربية والتعليم "مشروع رقمنة قطاع التربية":

من بين أهم الخطوات التي اتخذتها الجزائر لزيادة التوعية و التثقيف الالكتروني هو إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في قطاع التعليم و تقديم بعض خدمات هذا القطاع عبر الانترنت بشكل أبسط و بطريقة أنسب، حيث تم وضع خطة تعليمية واسعة عرفت بمشروع **تربية نت** "tarbiya net".

و تسمح هذه المدرسة الافتراضية لتلاميذ الثانويات المقبلين على شهادة الباكلوريا و التعليم المتوسط و الأساسي من حضور الدروس و المشاركة فيها، و تكون هذه الدروس مطابقة للبرنامج الرسمي المسطر من طرف وزراة التربية و يمكن لأي تلميذ في الصف الثالث أن يسجل فيها، و أن يتصل بأستاذ المادة على هذا البرنامج ليحصل على التصحيح و الشرح كما يستطيع الحصول على حلول الباكلوريا أو التعليم الأساسي.[1]

كما يمكن هذا البرنامج الأولياء من جهتهم الاطلاع على الشبكة على كل ما يقوم به الأبناء مثلا الغيابات، الاطلاع على كشوف النقاط و توقيت الأساتذة داخل برنامج تربية نت، أما الهدف الأساسي هو تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الوسط التربوي و ضمان الاستعمال الجاد و النافع للانترنت و الإعلام الآلي و رفع خطوط النجاح المدرسي و ضمان التواصل الدائم في الوسط المدرسي بين الأساتذة و المتعلمين و الأولياء داخل المؤسسات التربوية.

و من أجل إرساء المدرسة الافتراضية في الجزائر عملت الدولة على تجهيز المؤسسات التابعة لقطاع التربية بمخابر الإعلام الآلي و توصيلها بالشبكات الرقمية لا سيما الثانويات و المتوسطات أما الابتدائيات يتم تجهيزها في وقت لاحق، و تم إدراج في المقرر الوزاري برنامج مادة المعلوماتية خاص

[1] ربيعة فندوشي ، **التلاميذ المتفوقين و آفاق التعليم الالكتروني دراسة حالة مؤسستين تربويتين بالمدية** ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد الثامن، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية ،جامعة المدية ، 2014، ص 176.

بكل المستويات سواء في المتوسطات أو الثانويات، لكن نظرا لقلة أجهزة الحاسوب و عدم إمكانية تعميم مخابر الإعلام الآلي على مستوى كل المؤسسات فانه تم إعطاء الأولوية لتلاميذ السنة أولى متوسط و الثانوي لدراسة مادة المعلوماتية.

و نظرا لأهمية تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في ترقية التعليم احتضنت الجزائر المنتدى الدولي في 2011 بعنوان **إسهامات التكنولوجيا الحديثة في تطوير التربية** بمجمع الإعلاميات سيدي عبد الله بتنظيم من طرف المعهد الوطني للبحث في التربية، و ساهم في هذا المنتـدى كل من الشركـات التالية **مايكروسوفت، اتصالات الجزائر، كوندور و** غيرها كما شاركت فيه الأسرة التربوية مديري الولايات، مديري مراكز و معاهد، مديري المؤسسات التربوية، مفتشون و أساتذة، مهندسون و إعلاميون بالإضافة إلى ممثلي وزارة البريد، التعليم العالي، التكوين المهني، الشركات العالمية، خبراء دوليين و الهدف من هذا المنتدى:[1]

- تمكين الأسرة التربوية من مفتشين، بيداغوجيين، مفتشين و أساتذة من الاطلاع على كل ما يجري في العالم في ميدان تطوير التربية.
- احتكاك المتعاملين المحليين و العالميين في ميدان إسهام التكنولوجيا الحديثة في تطوير التربية بقصد الاستفادة من خدماتهم و التعرف على احتياجاتهم.
- تشجيع الإبداع و الاختراع في تطوير الوسائل التقنية في التعليم.
- جعل المنتدى مناسبة أمام كبرى الشركات العالمية لعرض أحدث ما أنتجت و اخترعت في مجال تطوير التربية.
- المساهمة في تحضير الأجيال و تطوير أفكارهم و قدراتهم.

[1] المعهد الوطني للبحث في التربية، **تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في خدمة التربية**، مجلة جزائرية للبحث التربوي، العدد الثاني، 2011، ص 21.

1. انعكاسات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على التعليم:

أثبتت العديد من الدراسات التي قام بها مجموعة من الباحثين أن تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لها العديد من الفوائد تتمثل فيما يلي:[1]

- تقديم حلول لمشكلة الاكتظاظ و الإقبال الشديد على التعلم و زيادة عدد التلاميذ و بالتالي القضاء على التسرب المدرسي الذي تشهده المدارس على مختلف مستوياتها و هي من بين المتطلبات الأساسية للتعليم و التعلم الالكتروني الفعال الذي ينمي مهارات الأفراد داخل المجتمع.
- التغلب على مشكلة النقص في أعداد المدرسين و خاصة ذوي الكفاءة.
- تمكن العديد من الفئات من الناس من الالتحاق بالدراسة النظامية كالمعوقين و ربات البيوت و العاملين و سكان المناطق النائية و الأرياف من الحصول على التعليم و يحد من احتكاره على جهة دون أخرى أو طبقة دون أخرى.
- المساهمة في تحسين التدريس و برامج التعليم و التكوين من خلال الاستعانة بأشرطة الفيديو و غيرها من التقنيات المتقدمة.[2]
- جعل المتعلم محور العملية التعليمية التي أصبحت عملية تشاركية بينه و بين المتعلم.
- تساهم تكنولوجيا المعلومات في تأهيل المتعلمين بما يرفع قدرتهم التنافسية على مستوى العالم و يفتح أمامهم أفاق المعرفة التي تمثل حجر الزاوية التنموية في مختلف المجالات.
- تعتبر التكنولوجيا الحديثة عنصر أساسي للتنمية حيث نجد أن هناك العديد من الاقتصاديات الناشئة اعتمدت بدرجة كبيرة على الاستثمار العنصر البشري من خلال تركيزها على التعليم الالكتروني.

[1] فاطمة الزهراء محمد رشاد، **المردودية الايجابية للتعلم الالكترونية** ، مجلة التعليم الالكتروني، العدد الخامس، جامعة المنصورة، 2010، ص 04.

[2] المعهد الوطني للبحث في التربية، **المرجع السابق**، ص 10.

رغم كل الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل ترقية التعليم إلا أنه يرى بعض المختصين أن التعليم الالكتروني تجربة غائبة في الجزائر، حيث أنه هناك العديد من الصعوبات تواجه الجزائر في تطبيق التعليم الالكتروني، و من هذه الصعوبات نجد:[1]

- ✓ صعوبة التحول من طريقة التعليم التقليدية إلى طريقة التعليم الحديثة.
- ✓ صعوبة الحصول على أجهزة الحاسب الآلي لدى بعض الطلبة.
- ✓ قد يؤدي توجيه بعض الأساتذة للطلبة أحيانا إلى عدم الفهم الجيد و اللبس.
- ✓ تعقيد بعض المواد و صعوبة تطبيق تكنولوجيا الإعلام و الاتصال فيها في اللغة الانجليزية على سبيل المثال فهي تحتاج ما يعرف باللغة الجسدية و العين المجردة.
- ✓ صعوبة تأكد تمكن الطالب مهارة استخدام الحاسب الآلي.

[1] طارق صالحي، **التعليم الالكتروني واقع لابد منه**، مجلة العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية، ص 291-293.

المطلب الثالث: آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الجانب البيئي.

تسعى معظم الدول إلى رفع مستوى أدائها البـــــيئي للتكيف مع المتـــــغيرات الداخـــــلية و الخـارجية و تعظيم فوائدها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، و الحد من الآثار السلبية، و من هذا المنطلق تلجأ مختلف الدول إلى استخدام ما يعرف بالتكنولوجيا الحديثة كإستراتيجية متكاملة بهدف تحسين أدائها البيئي و تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، و الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم استثمرت في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتحقيق التنمية المستدامة.

1- تجربة الجزائر في الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجانب البيئي:

مما لاشك فيه أن الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجانب البيئي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة و من بين التجارب التي قامت بها الجزائر في هذا المجال لتحسين الأداء البيئي نجد:

فتح مركز تطوير الأقمار الصناعية بوهران التابع للوكـالة الفضـــائية الجزائرية في فيفري 2012، و تم الشروع في استغلال الصور المرسلة من طرف القمر الصناعي الثاني "ألسات 02" الذي تم إطلاقه سنة 2010 و الذي أرسل أكثر من 23.000 ألف صورة عالية الدقة.

و تم بناء هذا المركز الذي انطلقت الأشغـال به سنة 2008 على مسـاحة تفوق الأربعة هكتارات و يشمل على بناية موجهة لإدماج الأقمار الصناعية في القاعة البيضاء و أخرى موجهة للتجارب البيئية، كما تتوفر المؤسسة على عدة قاعات و تجهيزات لتخزين المكونات و تنظيفهـــا و مراقبتها إلى جانب المخابر الميكـــانيكية و الالكترونية، كما خصصت بنايات أخرى للاستشعار عن بعد مثل التوقعات المناخية و الكوارث الطبيعية، و قد كلف إنشاء هذا المشروع غلاف مالي قدر بـ 5,5 مليار دينار.[1]

[1] بوابة المواطن، **تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في نمو مستمر**، متوفرة على الموقع http://www.elmowatin.dz/ang=ft تم الاطلاع عليها في 16-04-2016، على الساعة (17:20).

يعتبر هذا المركز بمثابة إحدى الكيانات التشغيلية للوكالة الوطنية للفضاء، كما يهدف إلى تصميم و تطوير الأجهزة الفضائية محليا و المكلفة بالتطوير الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي للبلاد، كما أنها مطالبة بصناعة الأقمار الصناعية بالتعاون مع مجموعة من المختصين و المهندسين الجزائريين، كقمر الأرصاد "ألسات 2ب"، الذي سيعزز مهمات الأقمار الصناعية السابقة "ألسات1 و ألسات 2".

حيث يعتبر "ألسات 1" أول قمر صناعي جزائري عبارة عن جزء من سلسة السواتل المصغرة الخمسة التي تم إطلاقها في الكوكبة الدولية المسماة "كوكبة رصد الكوارث" من أجل تقديم صورة متعددة الأطياف و ذات الدقة المتوسطة و المتعلقة بمراقبة الكوارث الطبيعية من أجل خدمات أخرى للكشف عن بعد.[1]

2- آثار تكنولوجيا العلام و الاتصال على الجانب البيئي:

مما لاشك فيه أن تكنولوجيا الإعلام و الاتصال تؤثر بدرجة كبيرة على البيئة و ذلك من خلال:

- تحسين الأداء البيئي و تعزيز إدارة الموارد الطبيعية.
- المساهمة في تخفيف من وطأة تغير المناخ عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحمل الآثار الناجمة عن هذا التغير عن طريق **الاستشعار عن بعد**.
- المساهمة في التنبؤ عن طريق رصد الكوارث الطبيعية مثل الزلازل و الفيضانات، إذ تعد من الأنظمة الحديثة للكشف من خلال الإنذار المبكر عن طريق استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة.
- تعمل هذه التكنولوجيا على التقليل من إنتاج المخلفات و الملوثات البيئية، حيث أطلق على هذه التكنولوجيات بتكنولوجيات الإنتاج الأنظف cleaner production، و من ثم فان

[1] وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، **تكنولوجيات الفضاء و الجزائر في ساحة الكبار**. متوفرة على الموقع http://www.mptic.dz/ar/ تم الاطلاع عليها في16 -04-2016 على الساعة (17:46).

هذه الأساليب الحديثة تحتوي على كافة الوسائل و التكنولوجيات التي تحقق الفعالية في التحكم في منع التلوث من بدايته و مقوم أساسي لتحقيق التنمية بمختلف أشكالها.[1]

و هذا واضح من خلال تجارب الدول الصناعية المتقدمة و الذي يعتبر حاليا أحد المقومات الهامة مما يحقق من خفض في تكلفة الإنتاج و تحسين الأوضاع البيئية و بالتالي رفع الأداء البيئي الذي يعتبر العامل الأساسي و المهم في تحقيق التنمية المستدامة و تساهم هذه التكنولوجيا في العمليات الإنتاجية حيث يؤدي الإنتاج الأنظف للحفاظ على المواد الخام و المياه و الطاقة و العمل على التخلص من المواد السامة الخطيرة و العمل على خفض كمية و درجة خطورة الانبعاثات و المخلفات التي تصدر خلال عملية الإنتاج.

تعد التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال من أهم الأدوات و الوسائل الهامة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ، وهي أقل تلويثا و تستعمل جميع الموارد على نحو متواصل كما أنها تعيد تدوير مزيد من مخلفاتها و منتجاتها، كما تساهم في رفع الأداء البيئي و الاقتصادي للمشاريع لضمان استمرارية الأنشطة و دعم تنافسيته و بالتالي تحقيق التقدم الصناعي و الحماية المستدامة للبيئة.

[1] فاتح مجاهدي ،شراف براهيمي، **برنامج الإنتاج الأنظف كآلية لزيادة فعالية و ممارسة الإدارة البيئية و دعم الأداء البيئي دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الأول، 2011-2012، ص 78،79.

استنتاج الفصل الثاني :

من خلال ما تقدم ذكره يمكن القول أن الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال تعد من أهم العوامل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، و ذلك لكون هذه التكنولوجيا تمس مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، و نظرا لهذه الأهمية فقد أدركت العديد من الدول أهمية هذه التكنولوجيا في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، و الجزائر مثلها مثل باقي الدول اتجهت نحو الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بهدف تطوير خدماتها و تحقيق التنمية المستدامة.

و اهتمت الجزائر بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال من خلال تبنيها لمجموعة من المشاريع التي تعتبر البنية الأساسية لبناء مجتمع المعلومات في الجزائر، و يتضح هذا من خلال مشروع الجزائر للحكومة الالكترونية بهدف تقديم الخدمات للمواطنين بواسطة استخدام التكنولـــوجيا الحـــديثة للإعـــلام و الاتصال من أجل تحسين الخدمات و سهولة إيصالها للمواطنين، و من بين الخدمات التي أثرت فيها تكنولوجيا الإعلام و الاتصال نجد التعليم، الصحة، قطاع الخدمـــات الحكومية، التجـــارة و البيئة.

كما تبنت الجزائر مجوعة من الخطط و الاستراتيجيات التي سعت من خلالها لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، فمثلا في الجانب الاقتصادي تبنت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001-2014 دعمت من خلاله مختلف القطاعات كما اهتمت بالجانب الاجتماعي من خلال القضايا الهامة التي تمس التنمية البشرية كالصحة، التعليم، المساواة و الإنصاف، القضاء على الفقر و البطالة، و تعتبر هذه المبادئ المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة و تركيزها على البعد البيئي الذي يعتبر قضية هامة تسعى معظم الدول إلى تحقيقها، و اهتمت بالبيئة من خلال إصدارها لمجموعة من القوانين التي تهتم بالبيئة.

الخـــــاتمـــة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، حيث اعتمدت الجزائر على مجموعة من الخطط و الاستراتيجيات بهدف الدخول إلى مجتمع المعلومات و تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

و حاولنا إبراز الهدف الأساسي و الرئيسي من وراء الاستـــــثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصـــال و المتمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية، الإنصاف و المساواة من خلال مشـــاركة جميع الأفراد في الحيـــاة الاجتمـــاعية و الوصول إلى جميع الأفراد في مختـــــلف المناطق النائية و الفئات المهمشة مثلا المرأة و المعوقين و الفئات الأخرى التي تجد صعوبة الاندماج في الحياة الاجتماعية.

حيث أدت هذه التكنولوجيا إلى تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات، بالإضافة إلى تطـــويرها بشكل الكتروني و أنتجت لنا هذه التكنولوجيا ما يسمى بالعالم الافتراضي، حيث أن جل الخدمات تقدم بطريقة الكترونية مثلا **الصحة الالكترونية، التجارة الالكترونية، العمل عن بعد** و **التعليم عن بعد،** و ساهمت في ترقية المجتمعات حضاريا و ثقافيا و القضاء على كافة الآفات الاجتماعية التي تعترض تقدم و تطور المجتمعات من خلال القضاء على **الفقر، البطـــالة، الأمية** و **الأمراض المزمنة و المعدية،** و تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تعتبر المحور الأساسي الذي قام عليه مؤتمر قمة **مجتمع المعلومات** في جنيف 2003 و تونس في 2005 الذي ركز على دور الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في تحقيق التـــــــنمية المستدامة في الدول النامية.

إن الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال يؤثر بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، فمثلا في الجانب الاقتصادي أنتجت لنا اقتصادا جديدا ركيزته الأساسية تكنولوجيا الإعلام و الاتصال أي المورد الخام الذي يقوم عليه بعيد عن الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى استغلاله بطريقة عقلانية و المحافظة عليه للأجيال القادمة.

أما في الجانب الاجتماعي تعمل هذه التكنولوجيا على ترقية الخدمات للمواطن حيث أنتجت لنا خدمات جديدة تقوم على هذه التكنولوجيا و سهلت الوصـــــــول إليها من طرف جميع الأفراد و المواطنين على حد سواء دون إقصاء أي فرد من الأفراد داخل المجتمع و محاولة تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية و المساواة.

بالإضافة إلى الجانب البيئي حيث تلجأ معظم الدول إلى تبني مجموعة من الاستراتيجيات و الخطط القائمة على التكنولوجية الحديثة للإعلام و الاتصال بهدف تحسين أدائها البيئي و تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعمل هذه التكنولوجيا على التقليل من المخلفات و الملوثات البيئية و رصد مختلف الكوارث الطبيعية الفيضانات، الزلازل و البراكين، حيث أن هذه التكنولوجيا تعمل على التخفيف من حدة التلوث و تساهم في رفع و تحسين الأداء البيئي الذي يمثل العنصر الأساسي و الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة.

و الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم اتجهت نحو تبني مجموعة من الاستراتيجيات و الخطط بهدف الدخول إلى مجتمع المعلومات و الاستثمار في هذه التكنولوجيا بهدف تحقيق التنمية المستدامة إلا أن الجزائر لازالت متأخرة في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال رغم أن الجزائر تتبنى مجموعة من الاستراتيجيات لكن الأهداف و النتائج لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع، و هذا واضح من خلال عدم تمكن الكثير من الأفراد من الوصول إلى الخدمات مثلا الصحة الالكترونية، التعليم الالكتروني، التجارة الالكترونية و هذا راجع إلى عدم وصول الأفراد إلى الانترنت التي تعد الركيزة الأساسية للوصول إلى هذه الوظائف، بالإضافة إلى مجموعة من المشاكل و التحديات التي تواجهها تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

و من خلال هذه الدراسة الموسومة بعنوان " **تأثير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على التنمية المستدامة في الجزائر**" توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تكنولوجيا الإعلام و الاتصال هي مجموعة الأدوات و الأجهزة التي تقوم بتخزين المعلومات بطريقة الكترونية و استرجاعها في الوقت و المكان المناسب وهي تجمع بين تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في الحواسب الآلية و تكنولوجيا الاتصالات المتمثلة في الهاتف، الفاكس و غيرها من الأدوات الحديثة.
- ✓ أحدثت تكنولوجيا الإعلام و الاتصال تطورات هائلة في كافة مجالات الحياة حيث ساهمت في تطور الخدمات و سهلت الأداء، و من بين المجالات التي أثرت فيها تكنولوجيا الإعلام و الاتصال نجد: الجانب الاجتماعي، الجانب الاقتصادي و الجنب البيئي.

- ✓ أحدثت التنمية المستدامة ثورة في أدبيات الفكر التنموي حيث عالجت العديد من المؤتمرات مفهوم التنمية المستدامة انطلاقا من مؤتمر **نادي روما، إعلان كوكيوك، مؤتمر ستوكهولم، تقرير برونتلاند** حيث احتوى التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة و تضمن تعريفا دقيقا للتنمية بالإضافة إلى **مؤتمر قمة الأرض ريو دي جانيرو، بروتوكول كيوتو و مؤتمر جوهانسبورغ.**
- ✓ التنمية المستدامة في مفهومها هي التنمية التي تمكن من تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها و بدونها تزداد خطورة التدهور البيئي، اختلال التوازن الطبيعي، تفاقم مشاكل الصحة، تزايد حدة الفقر و تراجع مستوى نوعية الحياة.
- ✓ اهتمت الجزائر بتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات مثل تبنيها لبرنامج **الإنعاش الاقتصادي** (2001-2014) دعمت من خلاله مختلف القطاعات التي تشكل البنية التحتية لتحقيق التنمية المستدامة. و ركزت على الجانب الاجتماعي من خلال القضايا الهامة التي تمس التنمية البشرية كالصحة، التعليم و محـــاولة تحقيق الــعدالة الاجتماعية و الإنصاف و القضاء على الفقر و البطالة.

  و ركزت على البعد البيئي من خلال إصدارها لمجموعة من القوانين التي من شأنها تحسين الأداء البيئي و اهتمامها بالبيئة من مختلف جوانبها.
- ✓ تبنت الجزائر مجموعة من الخطط والاستراتيجيات بهدف تطوير بنيتها التحتية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال من أجل الدخول إلى مجتمع المعلومات بالإضافة إلى الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- ✓ رغم أن الجزائر تبنت مجموعة من المشاريع بهدف الدخول إلى مجتمع المعلومات و محاولة ترقية خدماتها إلى أنها لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة مرضية مثلا تعميم التعليم الالكتروني، الصحة الالكترونية و التجارة الالكترونية.

مقترحات :

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن التوصية بما يلي:

- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال التي تعد المقوم الأساسي لبناء مجتمع المعلومات في الجزائر، و تشمل البنية التحتية شبكات الاتصال السلكية و اللاسلكية و أجهزة الاتصالات الفاكس، الهواتف الثابتة و المتنقلة و كذلك الحواسب الآلية، تسهيل أفراد المجتمع من الوصول إلى خدمات شبكات الانترنت.
- وضع إستراتيجية تنموية و استثمارية تهدف من خلالها إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الاستثمار في قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- الوقوف على تجارب الدول الناجحة في مجال التنمية المستدامة من خلال استثمارها في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال (تونس، المغرب و الإمارات) .
- ترسيخ الثقافة الالكترونية أو ثقافة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و محاولة القضاء على الأمية المعلوماتية و ذلك من خلال تركيزها على العلوم و التكنولوجيا في مختلف مراحل التعليم.
- خلق الوعي لدى الأفراد بأهمية التعليم المستمر و إتاحة الفرص للتعامل مع التكنولوجيات المختلفة.
- الاهتمام بالموارد البشرية المختصة في تكنولوجيا الإعـــلام و الاتصـــــال من خـــلال تدريبهم و تمكينهم من استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.
- الاهتمام بالبحث و التطوير الذي يعتبر دوره المركزي و المحوري في التقدم العلمي و التكنولوجي و بناء بيئة الإبداع و الابتكار المعرفي.

قائـــمة الجـــداول

والأشـــــكال

قائمة الجداول والأشكال :

1-قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	يوضح مراحل تطور التنمية.	44
02-01	يوضح مفهوم التنمية المستدامة من جانب المنظمات الدولية.	48
03-01	يوضح أهداف التنمية المستدامة.	65
04-01	يوضح أهداف التنمية المستدامة (2017-2030).	58
01-02	يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	81
02- 02	يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009).	83
03-02	يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014).	85
04-02	يوضح معدلات الفقر في الجزائر (2008-2013).	100
05-02	يوضح معدلات الفقر في الجزائر مقارنة بمعدل البطالة.	100
06-02	يوضح مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.	103

2- قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	يوضح مراحل تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.	20
02-02	يوضح البرنامج التطويري للحكومة الالكترونية في الجزائر.	75

قائمة المراجع

المصادر :

- **القران الكريم:**

سورة الأعراف الآية 56.

سورة الأنعام الآية 141.

سورة الأنعام الآية 41.

سورة الحجر الآية 21.

سورة الحديد الآية 25.

سورة الفرقان الآية 67.

سورة القمر الآية 49.

سورة المؤمنون الاية18.

المراجع :

- **الكتب:**

1) الباز عبد الرزاق داود ، **الحكومة الالكترونية**، الإسكندرية : منشأة المعارف، 2007.

2) الجيوسي عودة راشد ، **الإسلام و التنمية المستدامة** ، الأردن: مؤسسة فريد ريش أتراك، 2013.

3) الحسني صادق جعفر ،داود علي سليمان سرحان، **تكنولوجيا شبكات الحاسوب** ، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع ، ط 2،2006.

4) حسين فليح خلف، **اقتصاد المعرفة**، الأردن : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط2007،01.

5) الدلاهمة سليمان مصطفى، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات**، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،ط2008،1.

6) الزيادات عواد محمد، **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، عمان:دار الصفاء لنشر والتوزيع، 2008 .

7) السعود راتب، **الإنسان و البيئة دراســـــــة في التربية البيئية**، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2004.

8) الشوابكة محمد أمين ، **جرائم الحاسوب و الانترنت** (**الجريمة المعلوماتية**)، د ب ن،ط2009،1.

9) الطائي حسن جعفر، **تكنولوجيا المعلومات و تطبيقها**، عمان: دار البداية للنشر و التوزيع، ط1، 2013.

10) عامر عبد الرءوف طارق، **التعليم عن بعد و التعليم المفتوح**، عمان: دار اليازوري العلمية، 2007.

11) عبد البديع محمد ، **اقتصاد حماية البيئة**، مصر: دار الأمين للنشر و التوزيع ، 2008.

12) عجمية عزيز محمد ،الليثي علي محمد، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها و سياساتها**، الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2004.

13) عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002-2003.

14) عليان ربحي مصطفى، الطوباسي محمود عدنان ، **الاتصال و العلاقات العامة** ، عمان : دار الصفاء ،ط1،2005.

15) غنيم محمد عثمان ،أبو زنط ماجدة ، **التنمية المستدامة، فلسـفتها و أســـاليب تخطيــطها و أدوات قياسها**، عمان: دار الصفاء ، 2007.

16) الفيلالي يحي عصام ، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول**، جامعة الملك عبد العزيز: مركز سلسلة الإنتاج الإعلامي.

17) القاسم محمد خالد ، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصــرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، 2007.

18) قندلجي إبراهيم عامر ، **نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات**، عمان : دار المسـيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2007.

19) محمد الصيرفي، **المرجع المتكامل في الإدارة الالكترونية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2009.

20) محمد بالرابح، **أفاق التنمية في الجزائر**، جامعة وهران، مخبر تطبيقات علوم النفس و علوم التربية من أجل التنمية في الجزائر.

21) الهاشمي هاشم محمد، **الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة**، عمان: دار المناهج لنشر والتوزيع، ط1،2006.

22) الهيتي عبد الرحمان نوزاد، المهندي حسن إبراهيم، **التنمية المستدامة في دولة قطر الانجـــازات و التحديات**، قطر، ط 1، 2008.

- **المذكرات:**

23) بزاوية زهرة،**مجتمع المعلومات و الكفاءات الجديدة لدى أخصائي المعلومات (دراسة ميدانية بالمؤسسات الوثائقية لولاية وهران)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تقنيات التوثيق و مجتمع المعلومات، العلوم إنسانية و العلوم الإسلامية، جامعة احمد بن بلة.

24) بوزيد سايح ، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و تنمية، 2012-2013.

25) حمداني محي الدين ، **حدود التنمية المستـــــدامة في الاستجابة لتحـــديات الحاضـــر و المستقبل دراسة حالة الجزائر**، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم اقتصادية، فرع التخطيط 2008-2009.

26) خبابة عبد الله، **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ و التنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو إلى مؤتمر بالي 2007**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، التنمية المستدامة و الكفاءات الاستخدامية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس.

27) زرنوح ياسمينة ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، فرع التخطيط.

- **الجريدة الرسمية:**

28) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 08-01 المؤرخ في 23 جانفي 2008 ،المتمم للقانون رقم 83-11 المؤرخ في 02 جانفي 1983،المتعلق بالتأمينات الاجتماعية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد :الرابع،الصادر في27جانفي 2008.

29) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مكافحتها، **الجريدة الرسمية** ، العدد :السابع و الأربعون، الصادرة 16 أوت 2014 .

30) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها، **الجريدة الرسمية،** العدد السابع و السبعون، المؤرخة في 15 ديسمبر 2001.

31) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية،** العدد السابع و السبعون، المؤرخة في 12ديسمبر 2001.

32) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتعلق بحماية الساحل و تثمينه، **الجريدة الرسمية،** العدد العاشر، المؤرخة في 05 فيفري 2002.

33) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار و الكوارث في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية،** العدد الرابع و الثمانون، المؤرخة في 29 ديسمبر 2004.

34) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-18 المؤرخ في 20 جويلية 2008 يعدل و يتمم القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985، المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها، **الجريدة الرسمية،** العدد الرابع و الأربعون، المؤرخة في 03 أوت 2008.

35) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 2000-307، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 98-2007 المؤرخ في 25 أوت 1998، **الجريدة الرسمية،** العدد: الثلاثون، الصادرة بتاريخ 15 أكتوبر 2000.

36) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، القانون رقم 08- 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، المتضمن **القانون التوجيهي للتربية الوطنية**.

37) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19جويلية 2003 ، **الجريدة الرسمية**، العدد الثالث و الأربعون، الصادرة 20 أفريل 2003.

- **الملتقيات:**

38) بلعاطل عياش ، نوي سميحة ، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014** ،مؤتمر دولي حول تقييم أثار برنامج الاعتمادات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 11-12 مارس 2013.

39) بلعربي عبد القادر ، مجاهد لعرج نسيمة و آخرون، **تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة سعيدة.

40) بوعشة مبارك ، **التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم**، المؤتمر العلمي الدولي، سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، 2008.

41) توقروت محمد ، **أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تطوير الخدمات السياحية**، الملتقى الوطني الأول حول السياحة و التسويق السياحي في الجزائر، الإمكانيات و التحديات التنافسية ، 25-26 أكتوبر 2009، جامعة 08 ماي 1945، قالمة: كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير.

42) حامل عبد السلام عبد الرحمان ، ويح عبد الرزاق محمد ، **التعليم الالكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة**، المؤتمر الدولي الأول لمركز التعليم الالكتروني، 17-19أفريل 2006.

43) دراجي السعيد ، **التنمية المستدامة من منظور اقتصادي إسلامي**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، 21- 20 نوفمبر 2012.

44) الزرمار عبد العزيز ، **العمل عن بعد عالميا و مجا لات تطبيقه في المملكة العربية السعودية**، المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي، المدينة المنورة، جامعة الملك عبد العزيز.

45) سعودي نحوى ، **دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر**، ملتقى علمي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011.

46) سنوسي زوليخة ، الرحماني بوزيان هاجر ، **التنمية المستدامة و الكفاءات الاستخدامية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي، سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2008.

47) الصالحي صالح ، **التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءات الاستخدامية للثروة البترولية**، المؤتمر العلمي الدولي، سطيف ، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، 2008.

48) طرشي محمد ، تقرورت محمد ، **أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية في منظمات الأعمال العربية**، الملتقى الدولي الخامس حول الرأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير، 13-14 ديسمبر 2011.

49) عبو عمر ، عبو هدى، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

50) عثمان علام، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة 25-28 جانفي 2015.

51) غزال عادل ، **الحكومة الالكترونية في الجزائر و النفاذ إلى مجتمع المعلومات**، الملتقى الوطني الثامن حول مستقبل ثقافة المعلومات و الاتصال لدى الشباب في الجماعة بين صناعة المجتمع الجماهيري و المعلومات، 08-09 نوفمبر 2014.

52) القاسم مصـــطفى خالد ، **دور المؤسســـات المدنية في تحقيق التنمية المستـــــدامة و إستراتيجية تطوير المجتمعات و البيئة**، المنتدى البيئي الدولي الأول جامعة طالطا، 2006.

53) مراد محمد مراد، **التنمية البشرية المستدامة حالة البلدان العربية**،ندوة بتاريخ 2011/02/11.

54) مقناني صبرينة ، **مشروع الحكومة الالكترونية بالجزائر خطوة نحو إرساء مجتـــمع المعرفة**، المؤتمر الثالث و العشرون للاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات، قطر 18-20 نوفمبر 2012.

55) النجار رضا حسن ، **تكنولوجيا الاتصال المفهوم و التطور**، المؤتمر الدولي حول الإعلام الجديد، التكنولوجيا الجديدة و العالم الجديد، جامعة البحرين، 7-9 أفريل2009.

56) الهادي محمد محمد، **نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات لتطوير التعليم في مصر**، المؤتمر العالمي الثاني لنظم المعلومات و تكنولوجيا الحاسبات الآلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 13-15 ديسمبر 1994.

57) واعر وسيلة، **دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية (حالة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية الجزائر)**، ملتقى دولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري، قسنطينة.

- **المجلات:**

58) إبراهيم عمر، **التأثير الاقتصادي و الاجتماعي لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال داخل المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة مستغانم، العدد السابع.

59) براهيمي شراف ، **البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري 2001-2010**، مجلة الباحث العدد الثاني عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

60) بلغيث سلطان ، **واقع استخدام الانترنت في الوسط الجامعي(جامعة تبسة نموذجا)** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع و الثلاثون، 2008.

61) بن بريكة عبد الوهاب ،بن تركي زينب، **أثر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في دفع عجلة التنمية،** مجلة الباحث، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة، 2009-2010.

62) بومايلة سعاد، بوباكور فارس، **أثر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في المؤسسة الاقتصادية،** مجلة اقتصادية، العدد الثالث، مارس 2014.

63) بومعراف الياس ، عماري عماري ، **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر،** مجلة الباحث، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ، 2009-2010.

64) جومانيا راميرز نتالي ، **حكومات العالم تطرح 17 هدف لمواجهة التحديات العالمية،** مجلة التمويل و التنمية، 2015.

65) حاج قويدقورين، **ظاهرة الفقر و أثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم،** الأكاديمية للدراســـات الاجتماعية و الإنسانية، العدد الثاني عشر، قسم العلوم اقتصادية و القانونية، جوان 2014.

66) حسن إبراهيم سمير ، **الثورة المعلوماتية عواقبها و آفاقها،** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002 .

67) ديب ريدة ،مهنا سليمان ، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجـلد الخامس و العشرون، العدد الأول، 2009.

68) الرازي جميل ديالا ، **الحكومة الالكترونية و معوقات تطبيقها على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة،** مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول.

69) رزيق كمال ، **دور الدولة في حماية البيئة** ، مجلة الباحث العدد الخامس، جامعة البليدة.
الزيودي محمد ماجد ، **دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي،** المجلة العربية لتطوير التفوق، المجلد الثالث، العدد الخامس،2012.

70) شادلي شوقي، **أثر حجم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في درجة تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،** جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد السابع، 2007-2010.

71) شرقرق سمير ، **دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو و التشغيل في الجزائر 2001-2013** ، مجلة أبحـــــاث في الاقتصـــــاد و التسيير، العدد الثالث عشر، 2014.

72) شنيني حسين، **واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في كل من مصر، الجزائر و الإمارات خلال الفترة 2000-2010 دراسة مقارنة** ، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

73) صالحي طارق، **التعليم الالكتروني واقع لابد منه**، مجلة العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية.

74) عارف كمال محمد ، **اللجنة العالـــمية للبيئة و التنمـــــية و المستدامة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142 ، المجلس الوطني للثقافة و الفـــنون و الآداب، الكويت 1989.

75) عبد الله عبد الخالق ، **التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، بيروت 1993.

76) عبيدات مقدم ،الأزهر عبد العزيز ، **التنمية والديمقراطية في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة ،جامعة محمد خيضر ،العدد العاشر،2007.

77) عربي علي خلود ، **الأمية المعلوماتية في مجتمع المعلومات**، مجلة كلية التربية، 2009.

78) عليوة رياض، **اتفاقية تعاون بين مجمع اتصالات الجزائر و وزارة الصحة** ، مجلة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، العدد الرابع، 2008.

79) فندوشي ربيعة ، **التلاميذ المتفوقين و آفاق التعليم الالكتروني دراسة حالة مؤسستين تربويتين بالمدية** ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد الثامن، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية ،جامعة المدية ، 2014.

80) الكبيسي أحمد علي، **التنمية المستـــدامة في الوطن العربي** ، مجلة الـــدوحة، العـــدد الخامس و الثلاثون، 2012.

81) مجاهدي فاتح، براهيمي شراف، **برنامج الإنتاج الأنظف كآلية لزيادة فعالية و ممارسة الإدارة البيئية و دعم الأداء البيئي دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الأول، 2011-2012.

82) محمد رشاد فاطمة الزهراء ، **المردودية الايجابية للتعلم الالكترونية** ، مجلة التعليم الالكتروني، العدد الخامس، جامعة المنصورة، 2010.

83) المعهد الوطني للبحث في التربية، **تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في خدمة التربية**، مجلة جزائرية للبحث التربوي، العدد الثاني، 2011.

84) مناصر مراد ، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد السادس و العشرون، جامعة البليدة، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، 2010.

85) مهري أمل، **التوجه من الإعلام البيئي إلى التوجه الاتصال المسؤول في إطار التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية** ، مجلة العلوم اجتماعية، العدد التاسع عشر، 2014.

86) نبيل بوفليح، **دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير.

87) هويدي عبد الجليل ، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ،العدد التاسع ،2014.

- **المواقع الالكترونية:**

88) Ahmed Gasmia , **ouedkniss.com : la belle histoire dl EBay Algérienne** . n'tic magazine, N° 47 , Septembre 2010 , disponible sur le site : www.nticweb.com/component/optioncom-rokdownlawdsid,290/taskdownlawdsid

89) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،مذكرة رقم ثمانية بشان ما بعد التكامل والعالمية أساسيان لخطة التنمية المستدامة لما بعد متوفرة على الموقع **WWW.Unep.org/post2015**.

90) بوابة المواطن، **تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في نمو مستمر**، متوفرة على الموقع http://www.elmowatin.dz/ang=ft

91) دالع مصطفى ، **واقع التجارة الالكترونية في الجزائر**، متوفرة على الموقع www.djelfa.info.

92) الرحماني بوزيان هاجر، فاطمة بكدي ، **التنمية المستـــــدامة في الجزائر بين حتمية التطـــور و واقع التسيير**،متوفرة على الموقع **WWW.Univ.chelf.dz/uhbc//comdic.2008.PDF**.

93) رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي متوفرة على الموقع www.cg.gov.dz/Psre.

94) زرزار العياشي ، **تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و أثرها في النشـــاط الاقتصـــادي و ظهور الاقتصاد الرقمي**، متوفرة على الموقع:
WWW.univ_skikda.DZ /doc_site/reveus_sa /ar6PDF. .

95) السجل التجاري الالكتروني يدخل حيز التنفيذ بالجزائر العاصمة، متوفرة على الموقع الالكتروني http://www.kawalisse.com/ar/2014/03/16

96) صندوق دعم و استخدام و تطوير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، متوفرة على الموقع http://www.elmowatin.dz/index.php?/ang=f.

97) الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و غير رسمية متوفرة على الموقع http://islamfin.go-from.net/t5333-topic#10411.com.

98) معلومات عن شركة اتصالات جيزي، متوفرة على الموقع http://www.mtpic.dz/ar/ .

99) معلومات عن شركة موبليس، متوفرة على الموقع http://ar.wikipedia.org/wiki

100) المعهد التخصصي للدراسات، **تكنولوجيا المعلومات المفهوم و الأدوات**، متوفرة على الموقع **WWW.PDFFactotory.com** .

101) منظمة الأمم المتحدة للعلوم و الثقافة، **التربية من أجل التنمية المستدامة**، متوفرة على الموقع http:/www.unesco.org .

102) وزارة البريد و التربية توقعان على أسرتك 02، متوفرة على الموقع http://www.elkhabr.com/at/watan/271096 .

103) وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، **تكنولوجيات الفضاء و الجزائر في ساحة الكبار**. متوفرة على الموقع http://www.mptic.dz/ar/

104) وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، متوفرة على الموقع الالكتروني www.mptic/dz .

- **الموسوعات:**

105) بدوي زكي أحمد، مصطفى كمال محمد، **معجم مصطلحات القوى العاملة، التخطيط، التنمية و الاستخـــدام**، الإسكندرية : موســـوعة شبـــاب الجامـــعة للطبـــاعة و النـشر و التوزيع ،1984.

106) الحناوي عصام ، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة البعد البيئي**، بيروت: دار العربية للعلوم، المجلد الثاني، 2006.

107) لبيب الطاهر، **الموسوعة العلمية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة " البعـد الاجتماعي"**، بيروت: الدار العربية للنشر و التوزيع، المجلد الثالث، 2007.

- **التقارير:**

108)La préinscription , **guide du nouveau bachelier**, ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique,2008.

109) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **وضع و استخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي و التنمية المستدامة المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا**، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 13-16 مارس 2001.

110) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، **تكنـــولوجيا المعلـــومات و الاتصالات لتنمية لغربي أسيا** ، العدد الثاني عشر، 2009.

111) الأمم المتحدة، تقرير الجمعية العامة حول، **تنفيذ خطة العمل لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية**، 2008.

112) بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

113) المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة، **إحصائيات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات**، تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، 2003.

114) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2001-2004**.

115) منظمة الصحة العالمية، **الصحة الالكترونية**، تقرير صادر عن الأمانة العامة، 16 ديسمبر 2003.

116) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، **تسخير العلم و التكنولوجيا لأغراض التنمية**، تقرير اقتصاد المعلومات 2007-2008.

117) وزارة التخطيط و التعاون الدولي، **تقرير التنافسية لقطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات**، 2012-2013.

118) الأمم المتحدة، **مصطلحات الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث**، جنيف، سويسرا، 2009.

- **البحوث:**

119) بركات غنية، يمينة محبوب و آخرون، **اقتصاد المعرفة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

120) خلف منى ، **اقتصاد المعرفة في البلدان العربية**، بحث مقدم في مقياس الاقتصاد و تسيير المعرفة، 2009-2010.

121) عبد السلام عائشة ، **دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية** ، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة.

122) عجالي دلال ، بن غلاب إيمان و آخرون، **التجارة الالكترونية**، بحث مقدم في مقياس الاقتصاد الحديث المبني على المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

123) مصطفاوي الطيب ، بونيف محمد أمين ، **خدمات التوظيف الالكتروني نموذج لتقييم مواقع التوظيف بالجزائر**، جامعة المسيلة.

- **الجرائد:**

124)Hocine Lamriben , **lancement de e-commerce en avril prochaine** . journal el watan , N° 5638 de 19 mai 2009 .

الملـــــــــخص

الملخص :

يشهد العالم المعاصر تغيرات مست مختلف المجالات و الأنشـــطة، و هـــــــذا راجع إلى التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال حيث أصبحت المجتمعات تقاس بمدى امتلاكها لهذه التكنولوجيا و قدرتها على إنتاجها، أدخلت هذه التكنولوجيا المجتمع الإنساني عصر جديد قائم على المعلومة و نظرا لأهمية هذه التكنولوجيا جاء حرص الـــــــدول و الحكومات على الاهتمام بقطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصـــــال و تفعيل دورها في تحقيق التنـــــــــمية الشاملة و المستدامة.

يعتبر الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال أحد العوامل الهامة و المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة و ذلك لكون هذه التكنولوجيا مست مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و يتضح هذا من خلال تأثيرها على خدمـــــات الصـــــحية، التعـــــــليمة ،التجارة وســـــاهمت في تخفيف حدة المشاكل التي تـــؤثر على البيئة الذي يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة و المستوى الصحي للبشر، بالإضافة نجد أنها حلت مشاكل الوقت، بعد المكان، تخفيف المعاناة التي يعاني منها الأفراد و ســـــــاهمت في زيادة البحث و التقصي و تطوير البحث الـــــــعلمي و التقني، و كذا زيادة الإنتاج و التعاون .

و لقد أتاحت هذه تكنولوجيا لإعلام والاتصال التقنيات الحديثة مجتمـــــع أكثر إنتاجية و أكثر استيعابا فهي تنطوي على فرص هائلة لتنمية دول العالم الثالث، و الجزائر مثلها مثل باقي الدول أدركت أن الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي)، حيث اعتمدت الجزائر على مجموعة من الاستراتجيات بهدف تحقيق التنمية المستدامة ومحاولة الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال نظرا للفوائد التي تحققها داخل المجتمع .

Résumé

Le monde moderne Témoigne les changements dans divers domaines et activités, et cela est dû aux énormes progrès dans le domaine des technologies de l'information et de la communication, où il est devenu communautés mesurées par la possession de cette technologie et sa capacité à produire, cette technologie est introduite la société humaine une nouvelle ère basée sur l'information et compte tenu de l'importance de cette technologie Il est venu le souci des États et des gouvernements à prêter attention aux technologies de l'information et du secteur de la communication et activer leur rôle dans la réalisation du développement global et durable.

une importante et l'investissement dans les technologies de l'information et de la communication contribuent à la réalisation du développement durable et les facteurs du fait que cette touché divers aspects économiques technologiques, sociaux, environnementaux, et cela est évident par son impact sur les services de santé, l'enseignement, le commerce et a contribué à la réduction des problèmes qui affectent l'environnement qui conduit à une meilleure qualité de vie et le niveau de santé des êtres humains, ainsi que de trouver sa dissolution problèmes de temps, après la place, pour alléger la souffrance vécue par les individus et a contribué à l'augmentation de la recherche et de recherche et développement de la recherche scientifique et de l'enseignement technique, et ainsi que la production accrue et la coopération.

Et cette technologie pour les médias et les technologies de communication modernes ont permis à plus productive et la société plus inclusive , il a d'énormes possibilités pour le développement des pays du Tiers-Monde , et l'Algérie , comme d'autres pays ont également réalisé que l'investissement dans les médias et les technologies de la communication contribue à la réalisation du développement durable avec ses différentes dimensions (économique, sociale et environnementale), où l'Algérie a adopté une série de stratégies visant à la réalisation du développement durable et d'essayer d' investir dans la technologie de l'information et de la communication en raison des avantages obtenus au sein de la communauté .

فـــهـــــرس

المـــــــحتويات

الشكر و التقدير

الاهداء

المقدمة 1-12

تمهيد 14

الفصل الأول : الإطار المعرفي لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التنمية المستدامة.

المبحث الأول: تكنولوجيا الإعلام و الاتصال. 15-35

- **المطلب الأول: التطور التاريخي لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال. 15-19**
- **المطلب الثاني: مفهوم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال 21-28**
- **المطلب الثالث: آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال 29-35**

المبحث الثاني: التنمية المستدامة 35- 66

- **المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة 36- 44**
- **المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة 45-58**
- **المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها 59- 65**

استنتاج الفصل الاول 66

الفصل الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر(2007- 2014).

تمهيد 68

المبحث الأول : واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التنمية المستدامة في الجزائر .86-127

- **المطلب الأول: مؤشرات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر ... 69- 78**
- **المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر 79-102**
- **المطلب الثالث: تحديات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و آليات تفعيلها لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر103- 106**

المبحث الثاني: الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

- **المطلب الأول: آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الجانب الاقتصادي 107-112.**
- **المطلب الثاني: آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الجانب الاجتماعي.....113-123**
- **المطلب الثالث: آثار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على الجانب البيئي 124- 126.**

استنتاج الفصل الثاني 127

الخاتمة 129- 132

قائمة الجداول والاشكال 134

قائمة المراجع 136- 148

فهرس المحتويات 151- 152

الملخص 154-155